جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإسلامية

فقه الموازنات وأثره في المستجدات

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

تخصص: فقه مقارن وأصوله

إعداد الطالبتين:
- طويرات لينا
- عايب دنيا

إشراف الأستاذة:
- حمادي سهام

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
جمادي المسعود	محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا
سهام حمادي	محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا ومقررا
بن هبري بوعلام	محمد بوضياف – المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1447-1448 هـ / 2025-2026م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: 2026/

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي (ة) أدناه :

السيد(ة): طويرات لبنى

الصفة(طالب، أستاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 20 90 329 36

الصادرة بتاريخ : 2023/03/16 عن دائرة : أولاد دراج

المسجل(ة) بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإسلامية

تخصص: فقه مقارن وأصوله تحت رقم التسجيل: 212135085736

والمكلف بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر/ مذكرة ماجستير/ أطروحة دكتوراه) .

عنوانها: فقه الموازنات وأثره في المستجدات الطبية

أصرح بشرفي بأنني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه

المسيلة في: 2026/06/01

إمضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الموظف
بوقفة الميروك
شوهد على المصادقة على الإمضاء
السيد: .....
بتاريخ: 01 جوان 2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: /2026

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي (ة) أدناه :

السيد(ة): عايب دنيا

الصفة(طالب، أستاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 21 16 68 404

الصادرة بتاريخ : 2025/08/07 عن دائرة : مقرة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: العلوم الاسلامية

تخصص: فقه مقارن وأصوله تحت رقم التسجيل: 212135089403

والمكلف بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر) مذكرة ماجستير' أطروحة دكتوراه).

عنوانها: فقه الموازنات وأثره في المستجدات الطبية

أصرح بشرفي بأنني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه

المسيلة في: 2026/06/01

إمضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

من رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الموظف
ببقرة المبروك

شهد على المصادقة على الإمضاء
السيد: ...
بتاريخ: 01 جوان 2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

فقه الموازنات وأثره في المستجدات الطبية

إعداد الطلبة:

1- عايب دنيا رقم التسجيل: 212135089403

2- طوايبية لمياء رقم التسجيل: 212135085735

القسم: **الشعبة:** التخصص

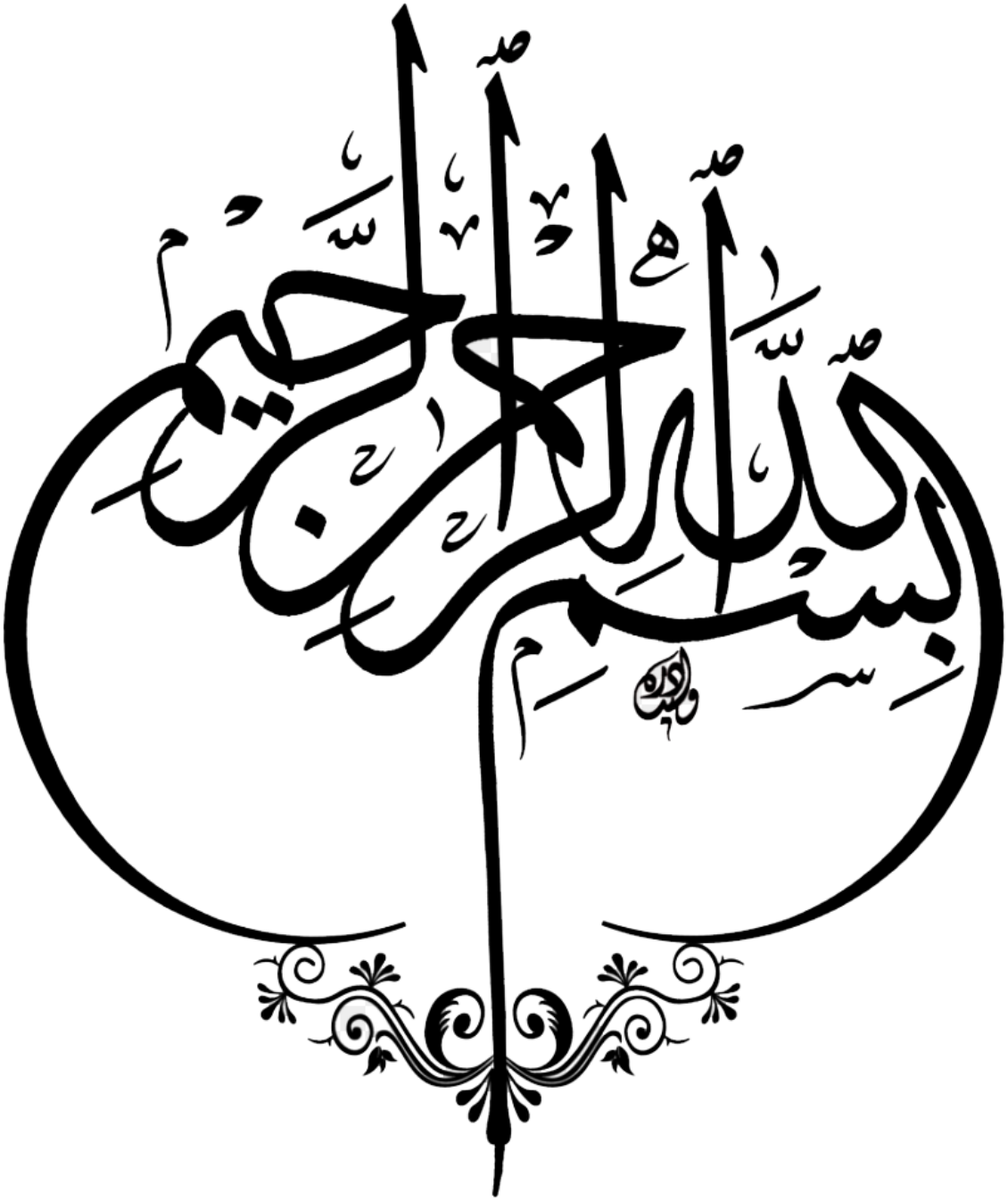
إشراف: د/ عماري سهام **الرتبة:** محاضر (أ)

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2024-2025 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة): **رئيس فريق الاختصاص**

أوافق على إيداع العمل د/عماري

رئيس القسم


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الذي أنار بالعلم العقول، وبسط بالفضل السبل، والصلاة والسلام على نبي الهدى والمعلم الأول، محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

امتثالاً لقوله ﷺ" : { منْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ}، نتقدم بخالص شكرنا وعميق امتناننا إلى الأستاذة المشرفة الفاضلة

سهام حمادي

على توجيهاتها القيمة وصبرها معنا طيلة فترة إعداد هذه المذكرة.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى أساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على قبولهم تقييم هذا العمل وتصويبه.

وكل الشكر والتقدير لكل من دعمنا بكلمة طيبة، أو نصيحة صادقة، أو دعوة بظهر الغيب طيلة هذا المشوار العلمي.

طويرات لينا

عليب دنيا

إهداء

إلى قدوتي ونبراس حياتي، ومعلم البشرية الخير... رسول الله محمد صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه.

إلى منبع العطاء والدفء، التي غمرتني بدعواتها فكانت لي ضياء في عتمة الطريق... {أمي الغالية}.

إلى سندي وعزوتي، من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز... {أبي العزيز}

إلى من تقاسمت معهم الأيام بحلوها ومرها، وكانوا لي الملجأ والأمان... أخواي، وأخواتي، وعائلتي الكريمة.

إلى الأرواح الطاهرة والأنفس الزكية التي غابت عن أعيننا، وبقيت حية في قلوبنا ودعواتنا... رحمهم الله برحمته الواسعة.

إلى صديقاتي رفيقات الدرب، وعناوين الوفاء في مسيرتي.

إلى من جمعتني بهن أروقة العلم والفضيلة وشرف التخصص... زميلاتي وصديقاتي في قسم العلوم الإسلامية.

إلى من عشت معهن أجمل اللحظات وأطهر الأوقات في رحاب الطاعة... صحبة المصلى الطيبات.

إلى زهرات قلبي، من يربطني بهن أسمى رباط وأطهر عهد، رفيقات المصحف والآيات...

إلى اليد الممتدة بالخير دائماً، والقلوب النقية التي كانت تدعو لنا في ظهر الغيب.

إلى أرض الأحرار ورمز المقاومة والصمود... إلى "فلسطين "الأبية، وشهدائها الأبرار.

أهدي إليكم جميعاً ثمرة هذا الجهد والنجاح، سائلةً المولى أن يتقبله بقبول حسن

عايب ونيا

إهداء

"ماسلكنا البدايات الا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله حبا وإمتنانا".

إلى من علموني أن المستحيل كلمة زائفة، إلى **{أمـي الحنـونـة}**.

التي جعلت من صبرها جسرا أعبر به كل عثرة ،

وإلى **{أبـي}**. الذي كان أول مشجع وداعم فلهما كل الحب والتقدير ،

إلى من كانو ولازالو سندا لي في الحياة إخوتي حفظهم الله بحفظه، إلى روح الغالية والنفس الزكية التي غابت عن أعيننا وبقيت حية في قلوبنا ودعواتنا رحمك الله جدتي وأنار قبرك وأطال الله في عمر جدي .

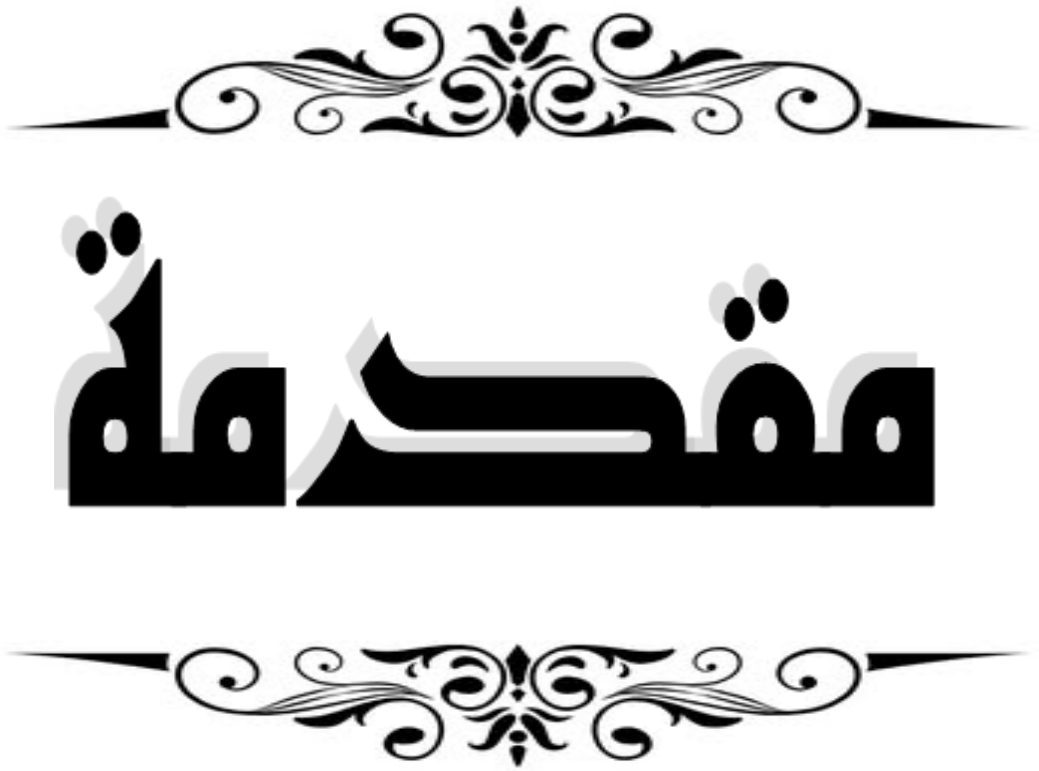
إلى صديقات ورفيقات الدرب، من ساهمن في صنع ذكريات لا تنتهي وجودكم كان مساحة رحبة لقلبي وسندا لتجاوز الصعوبات .

إلى إخواننا الصابرين المتحسبين في أرض فلسطين نصرهم الله وسدد خطاهم.

طيرات لينا

قائمة المختصرات

الاختصار	معناه
مج	مجلد
تح	تحقيق
تعر	تعريب
در	دراسة
تر	ترجمة
ع	عدد
د ت ن	دون تاريخ نشر
ج	جزء
ص	صفحة
د م ن	دون مكان نشر


مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من مقتضيات الشريعة الإسلامية وتمام حكمتها أن جاءت نصوصها مستمدة من مقاصد كلية، تتسم بالمرونة والشمولية مما يؤهلها لاستيعاب الوقائع المتجددة على اختلاف الأزمنة والأمكنة، وهو ما يجعل الاجتهاد ضرورة علمية تفرضها الشريعة الإسلامية وتستدعيها تحولات الواقع ومستجداته، وإذا كان الاجتهاد في حقيقته عملية استنباطية تستهدف إيجاد الحكم الشرعي من أدلته التفصيلية، فإن المستجدات المعاصرة ولا سيما في الحقل الطبي غدت تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتركيب نظرًا لتشابك أبعادها العلمية، وارتباطها الوثيق بما يؤثر في حياة الإنسان وصحته البدنية والنفسية، الأمر الذي يقتضي تجاوز أنماط النظر التقليدي والانتقال إلى اجتهاد مقاصدي واعٍ، يستحضر كليات الشريعة ويستوعب خصوصيات الواقع، مما يضع المكلف أمام تحديات دقيقة تتطلب تحقيق التوازن، وعليه فإن التعامل مع هذه المستجدات لا يمكن أن يكون بعيدًا عن مقاصد الشريعة وقواعدها العامة، خاصة ما يتعلق بحفظ النفس وصيانتها من كل ما يهددها.

غير أن طبيعة القضايا الطبية المعاصرة، وما تحمله من تعقيد وتشابك، تجعل من الصعب إصدار أحكام مباشرة دون النظر في ما يحيط بها من مصالح ومفاسد قد تتعارض فيما بينها، وعلى هذا الأساس، وقد حاولنا في بحثنا هذا إلى بيان دور فقه الموازنات في معالجة المستجدات الطبية فكانت هذه الدراسة الموسومة **بفقه الموازنات وأثره في المستجدات الطبية** ، محاولين الكشف عن مدى تأثيره في توجيه الأحكام الشرعية المتعلقة بها، في ظل ما يشهده المجال الطبي من تطور متسارع.

1- **أهمية الموضوع:** يكتسي فقه الموازنات أهمية بالغة تتجلى في:

- بيان أن الشريعة تتوافق مع جميع العلوم وأنها تحتويها جميعًا..
- التاصيل الشرعي لفقه الموازنات ومدى الحاجة إليه في ظل تغيرات العصر خاصة الطبية منها والحسم في حكمها.
- مواكبة التطور العلمي السريع خاصة في المجال الطبي وتقديم تصور فقهي قادر على التعامل مع القضايا المستجدة.
- إبراز أهمية حفظ النفس كأحد المقاصد الضرورية عند النظر في المسائل الطبية.
- الإسهام في توجيه القرارات الطبية وفق ضوابط شرعية متوازنة تقوم على الموازنة بين المصالح والمفاسد.

2- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب مختلفة منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

*** الأسباب الذاتية:**

- الميول للجانب الطبي خاصة المستجدات المعاصرة وفهم موقف الشريعة منها.
- إثراء الرصيد المعرفي حول موضوع فقه الموازنات ومدى تأثيره في المستجدات الطبية.

*** الأسباب الموضوعية:**

- تعزيز الربط بين الفقه والعلوم الطبية.
- الأهمية التي يكتسيها فقه الموازنات والتي تكمن في قدرة المجتهدين على الترجيح بين الآراء المختلفة والقرارات الطبية الحديثة.
- أهمية هذا الفقه والتي تبرز في قدرته على الترجيح بين الآراء المختلفة.

3- أهداف الموضوع: أردنا من خلال هذه الدراسة الوصول إلى بعض الأهداف والمتمثلة في:

- بيان قيمة فقه الموازنات في الاجتهاد المعاصر.
- بيان حرص الشريعة الإسلامية على جلب المصالح ودرء المفاسد وذلك في مختلف جوانب الحياة.
- إبراز حاجة الواقع الطبي المعاصر إلى منهج فقهي قائم على الموازنة والاجتهاد المنضبط.
- بيان ضوابط الموازنة وشروطها.
- بيان منهج فقه الموازنات في التعرف على حكم ما يستجد من القضايا الطبية المعاصرة.

4- الإشكالية:

نظرا للتطور الهائل الذي يعيشه العالم اليوم وخاصة في المجال الطبي وتداخل المصالح والمفاسد مما يجعل الحاجة ملحة لبحث دور فقه الموازنات في توجيه الاجتهاد الشرعيتجاه المستجدات الطبية وهذا يدفعنا لطرح الإشكالية الاتية :«**كيف يسهم فقه الموازنات في بناء الاحكام الشرعية للمستجدات الطبية من خلال تحقيق التوازن بين المصالح والمفاسد ؟**».

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

ما هو فقه الموازنات وما تأصيله الشرعي وضوابطه؟ وما هي المستجدات الطبية وما هي ضوابط الاجتهاد فيها؟وما أهمية فقه الموازنة في الحكم على المستجدات من خلال الترجيح بين المصالح والمفاسد ؟.

5- الدراسات السابقة:

على حد اطلاعنا لم نقف على رسائل علمية أكاديمية كثيرة عالجت موضوع "فقه الموازنات وأثره في المستجدات الطبية"، بل أكثر ما توفرمن دراسات كان حول فقه الموازنات بشكل عام عدا بعض دراسات الماستر التي تناولت موضوعنا مع شيء من الاختلاف ومن هذه الدراسات :

ـ «**فقه الموازنات في الشريعة الاسلامية وتطبيقاته المعاصرة دراسة اصولية مقاصدية**» للدكتور **عارف أحمد محمد الحجري** ،وهو كتاب مطبوع أصله اطروحة دكتوراه تقدم بها الباحث لقسم الدراسات الاسلامية بجامعة الخرطوم بالسودان سنة 1433هـ، وقد طبعت بمطابع دمشق الطبعة الثانية 1439هـ/2018م ،حيث تمحورت اشكالية البحث حول ضوابط الموازنة بين المصالح والمفاسد، ومن أهم النتائج التي توصل اليها الباحث أن أهمية الموازنة تتجلى في المسائل المعاصرة التي لا تتناولها نصوص القرآن والسنة بصورة مباشرة، وأن قاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد تندرج تحتها الكثير من المسائل المستجدة والواقعية في مختلف أبواب الفقه، ووجه الاختلاف بين دراستنا وهذه الدراسة أن الباحث تناول بإسهاب كل ما يتعلق بفقه الموانات دون التطرق للتطبيقات الطبية.

ـ «**تفعيل فقه الموازنات للحكم على بعض النوازل الطبية المتعلقة بالنساء**»، مذكرة (ماستر)"**لأمينة عماري وربيعة قاضي**"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الإسلامية، جامعة أكلي محند أولحاج . البويرة، **(2019-2020م)**، هنا تلخيص ما قاموا به في البحث حيث اعتمدت الباحثتان في بحثهما على المنهج الاستقرائي التحليلي في تتبع جزئيات الموضوع في مصنفات المتقدمين والمعاصرين مع تحليل لما ورد فيها وكذا الوصفي والتاريخي، وتمحورت الإشكالية حول مدى تأثير فقه الموازنات في العملية الاجتهادية المعالجة لبعض النوازل الطبية .

ومن أهم النتائج التي خلص إليها البحث:أن النوازل لا بد من أن تحتوي ضمن فقه يوجه المجتهد أثناء بحثه لها، وهو ما يسمى بفقه النوازل كما أن لفقه الموازنات أصول وجذور تعود لبداية الدعوة فقد وجد في الكتاب والسنة وفي عمل الصحابة والتابعين والعلماء والسلف الذين جاءوا بعدهم.

وقد تميزت دراستنا بالتركيز على التأصيل الشرعي لفقه الموازنات والمستجدات الطبية دون الخوض في مراتب المصالح والمفاسد وقواعد الموازنة بينهم والتأصيل لفقه الموازنات، مع اختلافنا في بعض المسائل الطبية.

بالاضافة الى العديد من المقالات التي تناولت الموضوع .

6- الصعوبات والعوائق:

واجهتنا في بحثنا جملة من العوائق لعل أهمها:

- انتشار وتناثر المادة العلمية في طيات الكتب الفقهية المتعلقة بالجانب النظري مما صعب علينا جمعها وترتيبها في إطار أكاديمي.
- صعوبة الوصول إلى بعض المراجع لأنها غير متاحة.
- قلة المصادر والمراجع المتعلقة بالجانب التطبيقي لأنها قضايا طبية معاصرة ولم يسبق البحث أو الكتابة حولها.

7- المنهج المعتمد في البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المناهج التالية:

- "**المنهج الاستقرائي التحليلي**": في تتبع جزئيات الموضوع في مصنفات المتقدمين والمتأخرين، وتتبع أقوال العلماء واستخراج الأحكام الشرعية منها.
- "**المنهج الوصفي**": في وصف المستجدات الطبية وبيان حقائقها.

8- خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا تناولنا البحث في مقدمة تناولنا فيها التعريف بالموضوع واهميته مبرزين اشكاليته الرئيسية، وفصلين خصصنا **الأول** منهما للجانب المفاهيمي لمصطلحات البحث والمتمثلة في فقه الموازنات والمستجدات الطبية، أما **الثاني** فخصصناه لتطبيقات فقه الموازنات في المستجدات الطبية من خلال بعض النماذج المختارة ،وختمنا البحث بخاتمة شملت أهم النتائج المُتوصل إليها مع بعض التوصيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

المبحث الأول:

التعريف بفقه الموازنات

المبحث الثاني:

التعريف بالمستجدات الطبية

تمهيد:

جاءت الشريعة الإسلامية بمنظومة متكاملة الاحكام تتسم بالشمول والمرونة مما يجعلها صالحة لكل زمان ومكان، إذ تعتبر المرجع الأساسي في توجيه حياة المسلمين في مختلف مجالاتها، ومع تطور الحياة وتجدد الوقائع برزت مستجدات معاصرة تتداخل فيها المصالح والمفاسد فهنا لابد من اجتهاد يوازن بينها ويراعي مقاصد الشريعة، وهنا تبرز أهمية فقه الموازنات باعتباره مسلكا اجتهاديا الهدف منه ضبط الأحكام الشرعية خاصة في المستجدات الطبية المعاصرة المعقدة، وسنحاول من خلال هذا الفصل بيان معنى فقه الموازنات ثم بيان المقصود بالمستجدات الطبية.

المبحث الأول: التعريف بفقه الموازنات.

خلق الله تعالى الكون على نظام دقيق قائم على التوازن والاعتدال، فجعل لكل شيء قدرًا محسوبًا، ، يقول الله تعالى في كتابه الكريم :﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ القدر 49 وقال أيضا : ﴿وَالارْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ ﴾ الحجر 19، فقد خلق الله الكون بنظام دقيق وتوازن محكم، ونزلت الشريعة الإسلامية بالعدل لتحقيقه في العباد، وذلك لا يكون بوجود فقه يهتم بمعرفة الموازين التي توزن بها أبواب الإسلام، وسنحاول من خلال هذا المبحث بيان المقصود بفقه الموازنات وما يتعلق به.

المطلب الاول: تعريف فقه الموازنات والمصطلحات ذات الصلة به

إن مصطلح "فقه الموازنات" مركب إضافي يتكون من جزئين "فقه" و"موازنات "لذا و قبل التعريف بالمصطلح باعتباره علما و لقبا لابد لنا من أن نتطرق إلى تعريف هذين الجزأين إذ أن معرفة المركب تتوقف على معرفة الجزء منه.

الفرع الأول: تعريف فقه الموازنات

أولا: تعريف الفقه

1- لغة: جاء في "**لسان العرب**" :"العلم بالشيء والفهم له، و غلب على علم الدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلم كما غلب النجم على الثريا والعود على المندل [1]"، ومنه قوله تعالى:﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِينِ وَلِيُنْـذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُـوا إِلَيْهِم لَعَلَهُمْ يَحْذرُونَ﴾ سورة التوبة122 .

---

[1] : ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط1، ج13، فصل الفاء، كتاب الهاء، ص522.

وقيل أيضا الفِقْهُ: العِلم في الدِّين. يُقَالُ:فَقِه الرجّل يَفْقُهُ فِقْهًا فهو فَقيهٌ. وفَقِهَ يَفْقَهُ فِقْهًا إِذَا فَهِمَ. وأفقهتُه: بَيَّنْتُ لهُ. والتفَقُّهُ: تَعَلُّمُ الفِقْهِ.[1]

2- اصطلاحا: أما في الاصطلاح فالفقه هو العلم بالاحكام الشرعية العماية المكتسب من أدلتها التفصيلية.

فالعلم جنس، والمراد به الصناعة، كما تقول: علم النحو أي: صناعته، وحينئذ فيندرج فيه الظن واليقين، وعلى هذا فلا يرد سؤال الفقه من باب الظنون، ومن أورده فهو اختيار منه لاختصاص العلم بالقطعي[2].

شرح التعريف[3]:

-خرج بالأحكام :العلم بالذوات والصفات والأفعال.

-بالشرعية: العقلية، والمراد بها ما يتوقف معرفتها على الشرع.

-بالعملية:عن العلمية، ككون الإجماع وخبر الواحد حجة .

كما جاء في "معجم مصطلحات" أصول الفقه: إضافة إلى التعريف السابق أنه : "معرفة النفس مالها وعليها .أو مجموعة الأحكام العملية المشروعة في الإسلام "[4].

ثانيا: تعريف الموازنات

1- لغة: الموازنات جمع "موازنة"، مصدر للفعل وازن، والواو والزاي والنون :بناء يدل على تعديل واستقامة.[5]

وجاءت كلمة الموازنة في اللغة بعدة معان لعل أهمها :

---

[1] : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، كتاب العين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، حققه د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، ج3، حرف الفاء، ص334.

[2] : بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، البحر المحيط في أصول الفقه، الطبعة الثانية (1413هـ-1992م)، دار الصفوة للطباعة والنشر- الغردقة، ج1، ص21.

[3]: المرجع نفسه ، ص 21

[4] : القطب مصطفى سانو"معجم مصطلحات أصول الفقه، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ص321، حرف الفاء .

[5] : أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر(بيروت)، تحقيق عبد السلام محمد هارون (ت1408هـ)، ط2، ج6، ص107 .

– **المعادلة والمساواة:** نقول وازن بين الشيئين موازنة ووزانًا، أي ساوى وعادل، ومنه حديث: "لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى منها كافرًا شربة ماء"[1]، أي تعدل وتساوي.

– **التقدير:** أي معرفة قدر الشيء وثقله، والميزان: المقدار، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾ الكهف 105، والوزن: ثقل شيء بشيءٍ مثله، كأوزان الدراهم، ويُقال: وَزَنَ الشّيء إذا قدره ، ووزن ثَمَر النخل إذا خرصه (قدير ما ستنتجه النخيل من تمر وهو على رؤوس الشجر لتقدير الزكاة)، ووزنت الشيء فاتزن ، وزن يزن وزنا .[2]

– **الترجيح:** والترجيح يستعمل في الموازين غالبًا فالثِّقَل فيه مُعتبَرٌ؛ تقول:رجحتُ بيدي شيئًا؛ أي : وزنته ونظرت ما ثِقلُه،والراجح هو الوازن الذي يزن الأشياء[3] .

2- اصطلاحا:

أورد الإمام ابن حزم الظاهري في كتابه "الإحكام " معنى الموازنة في قوله :"جزاء المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته". [4]

والموازنة تشمل التعارض والترجيح، لذلك قيل: هذا يوازن هذا إذا كان على زنته أو كان يحاذيه. كما سمي الراجح بالوازن [5].

ويمكن وضع تعريف للموازنة بين المصالح بأنها : المفاضلة بين المصالح المتعارضة والمتزاحمة لتقديم الأولى بالتقديم منها[6]. وتتضمن الموازنة ثلاث أمور :

1. الموازنة بين المصالح والمفاسد.
2. الموازنة بين المصالح بعضها وبعض .
3. الموازنة بين المفاسد بعضها وبعض .

---

[1] : الحافظ أبي بكر بن شيبة ، المصنف ، ط1، الرياض :دار الرشد ،1425هـ-2004م) ، تحقيق: حمد بن عبد الله جمعة، محمد بن إبراهيم الليحدان، كتاب "الزهد" ، باب "ما ذكر عن نبينا صلى الله عليه وسلم في الزهد"، حديث رقم35327، ج12/ص158

[2] : الخليل بن أحمد الفراهيدي، مرجع سابق، ج4، ص368.

[3] : عبد الله بن سليمان بن إبراهيم النملة، ترجيحات السمين الحلبي في كتابه (القول الوجيز) ، رسالة: ماجستير في الآداب، تخصص التفسير والحديث، جامعة الملك سعود، كلية التربية، الدراسات العليا، قسم الدراسات الإسلامية، 1442_ 1443هـ، ص27.

[4]: ابن حزم، الإحكامفي أصولالأحكام، ط.2، بيروت:دار الآفاق الجريدة، 1403هـ-1983م، (تحقيق:إحسانعباس)، ج7، ص198.

[5] : عبد الله الكمالي، تأصيل فقه الموازنات، دار ابن حزم، 1421 هـ_ 2000م، ط1، ص48.

[6] : عبد الله الكمالي، مرجع نفسه، ص 49، 50.

ثالثا: تعريف فقه الموازنات باعتبار اللقبية:

يعتبر فقه الموازنات من المصطلحات التي ظهرت حديثا ولم يفرد بتعريف عند المتقدمين بل ذكروا مفهومه ووضعوا له قواعده أما المعاصرون فقد أوردوا له عدة تعريفات منها :

ـ عرفه "عبد المجيد السوسوة":"هو مجموعة المعايير والاسس التي تضبط عملية الموازنة بين المصالح المتعارضة ، أو المفاسد المتعارضة ، او المفاسد المتعارضة مع المصالح ، ليتبين بذلك أي المصلحتين أرجح فتقدم على غيرها ، وأي المفسدتين أعظم خطرا فيقدم درؤها كما يعرف به الغلبة لأي من المصلحة أو المفسدة عند تعارضهما ليحكم بناء على تلك الغلبة بصلاح ذلك الامر أو فساده". [1]

وعرفه أيضا "حسن سالم الدوسي" : "مجموعة القواعد او المسالك التي بواسطتها نتوصل إلى الموازنة العلمية السليمة بين المصالح أو بين المفاسد ، أو بينهما عند التعارض". [2]

أما "قطب الريسوني" فذكر أنه:" مسلك اجتهادي تقابلهالمصالح و المفاسد المتعارضة تقديما للراجح الغالب على المرجوح المغلوب[3].

من خلال النظر في التعريفات السابقة يمكننا القول أن فقه الموازنات هو مسلك اجتهادي تقابل به المصالح والمفاسد المتعارضة والمتزاحمة في ذاتها أو مع بعضها تقديما للراجح الغالب ودرءا للمرجوح المغلوب وفق ضوابط وأسس مستمدة من الشريعة الإسلامية.

وخلاصة القول أن فقه الموازنات هو العلم الذي يُعنى بدراسة منهجية الترجيح والمقابلة بين المصالح المتعارضة فيما بينها والمفاسد المتعارضة فيما بينها وبين المصالح والمفاسدالمتعارضة والمتزاحمة وفق ضوابط وأسس مستمدة من نصوص الشرع .

الفرع الثاني: المصطلحات ذات الصلة بفقه الموازنات .

لفقه الموازنات صلة وطيدة ببعض المصطلحات، من بينها المصالح والمفاسد، فقه الأولويات، فقه الواقع، وسنبين فيما يلي هذه المصطلحات وموضع الاجتماع بينهما وبين فقه الموازنات.

[1] : عبد المجيد محمد السوسة، فقه الموازناتفيالشريعةالإسلامية، ط.1، دبي:دار القلم، 1425هـ-2004م، ص13.

[2] : حسن سالمالدوسي، منهج فقه الموازنات في الشرع الإسلامي، (مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية) الكويت، المجلد 16، العدد46، جامعة الكويت 2001، جانفي، ، ص8.

[3] : قطب منتصر الريسوني، انخرام فقه الموازنات أسبابه مآلته سبل علاجه، (مجلة الشريعة والدراسات)، الكويت، مجلد 29، عدد98، 2014 .

1-المصالح و المفاسد:

"أما المصلحة فهي عبارة –في الأصل –عن جلب منفعة ودفع مضرة، ولسنا نعني به ذلك فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق، وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم ، ولكنا نعني بالمصلحة :المحافظة على مقصود الشرع ،ومقصود الشرع من الخلق خمسة :وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم ، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم. فكل ما يضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما فوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة [1].

عرفها "فخر الدين الرازي بقوله : " المصلحة هي اللذة تحصيلا أوإبقاءأو دفع الالم أوما كان وسيلة إليهما[2]، والمفسدة لا معنى لها إلا الألم وما يكون وسيلة إليه "

تعتبر المصالح والمفاسد من القضايا التي لقيت اهتماما واسعا لدى الفقهاء، فمعظم اجتهاداتهم تدور حولها وهي أقرب المصطلحات لفقه الموازنات باعتبار أنها تمثل محل الموازنة وجوهرها[3].

2–فقه الأولويات:

هو علم بالأحكام الشرعية التي لها حق التقديم على غيرها بناء على العلم بمراتبها، وبالواقع الذي يتطلبها"[4].

وهو فقه تربطه علاقة متينة بفقه الموازنات، وأوجه التقارب بينهما فيما يلي[5]:

- كلامها يشتركان في معنى المقابلة بين الطرفين .
- الأحكام المترتبة على النظر في الموازنات وفقه الأولويات تتغير بتغير مقتضيات مقتضياتها وما تؤول إليه .

- وأما أوجه المفارقة بين المصطلحين فتظهر كالاتي :

[1] : أبو حامد الغزالي، المستصفى من أصول الفقه، (ب، ط)، شركة المدينة المنورة،(ب ت)، تحقيق حمزة بن زهير حافظ، ج2، ص481.

[2] : فخرالدينالرازي، المحصولفيعلمأصولالفقه، ط.2، بيروت:مؤسسةالرسالة، 1412هـ–1992م (تحقيق:طه جابر فياضالعلواني)، ج5، ص158.

[3]: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي النيسابوري، ولد في الطابران سنة 450هـ، توفي فيها، له نحو 200 مصنف منها:"إحياء علوم الدين"، "المستصفى"، "شفاء الغليل".....توفي 505هـ.

[4] : محمد الوكيلي، فقه الأولويات، دراسة في الضوابط، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1416هـ_1997م، ص16.

[5] : فوزةمحمدالعنزي، عماد عبداللهالشريفين، "دور فقه الموازناتفي استخدام تكنولوجيا التعليم في تدريس العلوم الشرعية–دراسة تربوية–"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراساتالشرعيةوالقانونية، المجلد27، العدد4، جامعة اليرموك 2019، ص8.

فقه الموازنات أخص من فقه الأوليات ، ففقه ففقه الموازنات يأتي للترجيح بين المتعارضات التي لا يمكن فيها فعل الأولى من المصلحتين إلا بترك الأخرى، أو التي لا يمكن فيها درء المفسدتين إلا بفعل الأخرى، أو التي لا يمكن فيها تجنب المفاسد إلا بترك المصالح، أو التي لا يمكن تحقيق المصالح إلا بتحمل المفاسد ففقه الموازنات يأتي للترجيح بين المصالح والمفاسد المتعارضة ليتبين بذلك أي المتعارضين يعمل به وأيهما يترك .أما فقه الأولويات فغايته الترتيب بين المصالح ليتبين أيهما ينبغي أن يكون أولا ومماينبغي أن يكون ثانيا، ورغم هذه الاختلافات بين الفقهين إلا أن فقه الأوليات مرتبط بفقه الموازنات فقد يتداخلان حين تنتهي الموازنة إلى أولية [1] .

3- **فقه الواقع** : المقصود بفقه الواقع "فهم النوازل والمتغيرات ودراستها دراسة مستفيضة والاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية لها عبر منهج فقهي يجمع بين العلم بالشرع ومقاصده والمعرفة بالواقع ومستجداته.[2]

يحظى فقه الواقع بأهمية محورية ضمن المنظومة التشريعية الإسلامية ، ولا سيما في مجال الاجتهاد ، إذْ يمثل المجال التطبيقي الذي تنزّل فيه الأحكام الشرعية على الوقائع المختلفة ، وقد أكد العلماء على ضرورة الإحاطة به وفهمه بدقة باعتباره ركيزة أساسية في بناء اجتهاد صحيح ، إذ لا يصح عقلا ولا شرعا إعمال الأحكام وتنزيلها على واقع غير مدرك المعالم .وفي ظل ما يفرضه الواقع المعاصر من ضرورة الإحاطة بقضايا العصر وفهم تحولاته، انتهج الفقهاء المعاصرون مسلك المتقدمين في إيلاء فقه الواقع عناية خاصة ، وجعله من المرتكزات الأساسية في الاجتهاد والفتوى، ويبرز ضمن هذا الإطار اعتباره الضرورة والحاجة كأحد العناصر المؤثرة في النظر الفقهي، إذ ان الشريعة الإسلامية قد راعت ما يطرأ على حياة الناس من ضرورات وحاجات، وقررت لها أحكاما ملائمة. وعليه، فإن إدراك الواقع والإلمام بتفاصيله يُعد من أبرز الوسائل التي تسهم في ترجيح الأحكام المناسبة وتنزيلها تنزيلا سليماً .ومنه كان لزاماً على الفقيه أن يدرك هذا الجانب ليستقيم نظره إلى المسائل المستجدة ويوازن بين نتائجها المرجوة باعتبار الواقع الذي ولدت فيه. ففقه الموازنات يعد

[1] : عماد عبد الله الشريفين، أسماء عبد بني يونس، نماذج تطبيقية لفقه الموازنات في العلوم التربوية والنفسية، المجلد 42، العدد1، جامعةاليرموك 2015م، ص4

[2] : الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، حول فقه الواقع، https://iums.me/11699 .

جزء من فقه الواقع ، ومعرفة الواقع وما يحمله من خصوصيات وحاجيات بأبعاده الزمانية والمكانية تعين المجتهد على الموازنة وترجيح المصالح والمفاسد بطريقة صحيحة دون الوقوع في الخطأ. [1]

المطلب الثاني: مشروعية فقه الموازنات

أولت الشريعة الإسلامية عناية كبيرة بفقه الموازنات وذلك من خلال مصادرها القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع ، بل وأقر العقل مشروعيته أيضا، حيث حرصت على حفظ حقوق الناس ومراعاة مصالحهم والتكيف مع مستجدات حياتهم وفيما يلي عرض لبعض الأدلة .

الفرع الأول: من القرآن.

وردت آيات عديدة تتضمن الموازنة منها ماكان بين المصالح فيما بينها ومنها ماكان بين المفاسد ومنها ما كان بين المصالح والمفاسد نوردها فيما يأتي :

أولا: ماكان على وجه الموازنة بين المصالح.

قوله تعالى: ﴿ما كانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكونَ لَهُ أَسرى حَتّى يُثخِنَ فِي الأَرضِ تُريدونَ عَرَضَ الدُّنيا وَاللَّهُ يُريدُ الآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزيزٌ حَكيمٌ﴾[الأنفال: الآية 67] .

هذه معاتبة من الله لرسوله وللمؤمنين يوم «بدر» إذ أسروا المشركين وأبقوهم لأجل الفداء، وكان رأي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في هذه الحال قتلهم واستئصالهم، فقال تعالى : (مَا كَانَ لِنَبِي أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى ...) أي : ما ينبغي، ولا يليق به إذا قاتل الكفار الذين يريدون أن يطفئوا نور الله ويسعوا لإخماد دينه، وأن لا يبقى على وجه الأرض من يعبد الله، أن يتسرع إلى أسرهم وإبقائهم لأجل الفداء الذي يحصل منهم، وهو عرض قليل بالنسبة إلى المصلحة المقتضية لإبادتهم، وإبطال شرهم، فما دام لهم شر فإذا أثخنوا وبطل شرهم واضمحل أمرهم، فحينئذ لا بأس بأخذ الأسرى منهم، وإبقائهم[2].

---

[1] : عنتر ساسي، دور فقه الموازنات في القضايا المالية المعاصرة، أطروحة أُعدت لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية والقضايا المعاصرة، باتنة 1، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، الجزائر، 2018م_2019م، ص72، بتصرف.

[2] : عبد الرحمان بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، تحقيق :عبد الرحمان بن معلا اللويحق، دار السلام للنشر والتوزيع، ط2، 1422هـ- 2002م، ج10، ص371.

وجه الدلالة من الآية في قَوْلُهُ: (مَا كانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ)يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْدَ حُصُولِ الْإِثْخَانِ فِي الْأَرْضِ لَهُ أَنْ يُقْدِمَ عَلَى الْأَسْرِ[1].

ثانيا: ما كان على وجه الموازنة بين المفاسد:

ـ قوله تعالى في قصة سيدنا الخضر: ﴿أَمَّا السَّفينَةُ فَكانَت لِمَساكينَ يَعمَلونَ فِي البَحرِ فَأَرَدتُ أَن أَعيبَها وَكانَ وَراءَهُم مَلِكٌ يَأخُذُ كُلَّ سَفينَةٍ غَصبًا﴾[الكهف: 79] .

جاء في شرح تفسير ابن كثير :"إن السفينة إنما خرقتها لأعيبها لأنهم كانوا يمروا بها على ملك من الظلمة، ﴿يأخذ كل سفينة صالحة أي جيدة (غصبا) فأردت ان أعيبها لأرده عنها ليعيبها، فينتفع بها أصحابها المساكين الذين لم يكن لهم شيء ينتفعون به غيرها، وقد قيل إنهم أيتام،وهذا يدل على أن المسكين يكون عنده شيء من المال ويسمى مسكينا، فهؤلاء مساكين يملكون سفينة ...[2] .

وجه الدلالة: ويظهر لنا من خلال الآية أن جواز ارتكاب مفسدة صغرى إذا كان ذلك يؤدي الى درء مفسدة كبرى تطبيقا للقاعدة الفقهية التي تبين بأنه "إذا تعارضت مفسدتان فيرتكب أخفهما لدرء أعظمهما."فالخضر بموازنته بين المفسدتين اختار أخفهما (خرق السفينة) لدفع مفسدة أعظم (اغتصاب السفينة) مما يدل على اعتبار مبدأ ارتكاب أخف الضررين[3] .

ثالثا :ماكان على وجه الموازنة بين المصالح و المفاسد:

ـ قوله تعالى: ﴿وَلا تَسُبُّوا الَّذينَ يَدعونَ مِن دونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدوًا بِغَيرِ عِلمٍ كَذلِكَ زَيَّنّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُم ثُمَّ إِلى رَبِّهِم مَرجِعُهُم فَيُنَبِّئُهُم بِما كانوا يَعمَلونَ﴾ [الأنعام: 108] .

فقَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) نَهْيٌ. (فَيَسُبُّوا اللَّهَ) جواب النهي. فنهى سبحانه المؤمنين أَنْ يَسُبُّوا أَوْثَانَهُمْ، لِأَنَّهُ عَلِمَ إِذَا سَبُّوهَا نَفَرَ الْكُفَّارُ وَازْدَادُوا كُفْرًا، فَمَتَى كَانَ الْكَافِرُ فِي مَنَعَةٍ وَخِيفَ أَنْ يَسُبَّ الْإِسْلَامَ أَوِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَسُبَّ صُلْبَانَهُمْ وَلَا دِينَهُمْ وَلَا كَنَائِسَهُمُ، وَلَا يَتَعَرَّضُ إِلَى مَا يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْبَعْثِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ. وَعَبَّرَ عَنِ الْأَصْنَامِ وَهِيَ لَا تَعْقِلُ بـ "الَّذِينَ "عَلَى مُعْتَقَدِ الْكَفَرَةِ فِيهَا. وفِي هَذِهِ الْآيَةِ أَيْضًا

[1] :الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري(ت 606هـ)، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط3، 1420هـ، ج15، ص 511.

[2] : عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمان الراجحي، شرح تفسير ابن كثير، (د. د. ن)، (د. ط)، (د ت)، ج62، ص 5.

[3]: المرجع نفسه ، ص 5 .

ضَرْبٌ مِنَ الْمُوَادَعَةِ، وَدَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ الحكم بسد الذرائع، وَفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُحِقَّ قَدْ يَكُفُّ عَنْ حَقٍّ لَهُ إِذَا أَدَّى إِلَى ضَرَرٍ يَكُونُ فِي الدِّينِ[1].

قال "الإمام الرازي": "... وبالجملة فهو تنبيه على أن خصمك إذا شافهك بجهل وسفاهة لم يجز لك أن تقدم على مشافهته بما يجري مجرى كلامه فان ذلك يوجب فتح باب المشائمة والسفاهة وذلك لا يليق بالعقلاء[2] .

وجه الدلالة: قَالُوا هَذِهِ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْآمِرَ بِالْمَعْرُوفِ قَدْ يُقَبَّحُ إِذَا أَدَّى إِلَى ارْتِكَابِ مُنْكَرٍ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُقَبَّحُ إِذَا أَدَّى إِلَى زِيَادَةِ مُنْكَرٍ، وَغَلَبَةُ الظَّنِّ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْبَابِ وَفِيهِ تَأْدِيبٌ لِمَنْ يَدْعُو إِلَى الدِّينِ، لِئَلَّا يَتَشَاغَلَ بِمَا لَا فَائِدَةَ لَهُ فِي الْمَطْلُوبِ، لِأَنَّ وَصْفَ الْأَوْثَانِ بِأَنَّهَا جَمَادَاتٌ لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ يَكْفِي فِي الْقَدْحِ فِي إِلَهِيَّتِهَا، فَلَا حَاجَةَ مَعَ ذَلِكَ إِلَى شَتْمِهَا[3].

الفرع الثاني: من السنة.

وردت احاديث عديدة كذلك في الموازنة سواء بين المصالح او المفاسد او بين المصالح والمفاسد.

أولا: فيما يتعلق بالموازنة بين المصالح.

– حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺقَالَ: «صَلَاةُالْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً[4].

قَوْلُهُ: (صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ) بِالْمُعْجَمَةِ أَيِ الْمُنْفَرِدِ، يُقَالُ فَذَ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِهِ إِذَا بَقِيَ مُنْفَرِدًاوَحْدَهُ. وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ وَسِيَاقُهُ أَوْضَحُ وَلَفْظُهُ: صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وقَوْلُهُ: (بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً) قَالَ التِّرْمِذِيُّ عَامَّةُ مَنْ رَوَاهُ قَالُوا : خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَّا ابْنَ عُمَرَ فَإِنَّهُ قَالَ: سَبْعًا وَعِشْرِينَ.[5].

---

[1]: لقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن تحقيق احمد البردوني وابراهيم أطفيش دار الكتب المصرية القاهرة ط2، 1384هـ- 1964م، ج7، ص61.

[2] : الفخر الرازي، مرجع سابق، ج13، ص109.

[3] : المرجع نفسه، ج13، ص110.

[4] : البخاري، صحيح البخاري، كتاب: الجماعة، باب: فضل صلاة الجماعة، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة-دمشق، ط5، 1414هـ-1993م، رقم الحديث: 619، ج1، ص231

[5]: احمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح البخاري، المكتبة السلفية- مصر، ط. السلفية الاولى(1380-1390هـ)، ج2، ص132.

دلالـة الحـديث: من سياق الحديث يُفهم أنـه يدل علـى أفضلية صـلاة الجماعـة علـى صـلاة الفرد بسبعٍ وعشرين درجـة، لما فيها من تحقيق مقاصد شرعية كإبراز شعيرة الصـلاة وبثّ روح التعاون و التآخي بين المسلمين، مما يدل على أن مصلحة الجماعة أعظم من مصلحة الفرد، و الموازنـة بينهما عند العمل.

ثانيا: فيما يتعلق بالموازنة بين المفاسد.

ما رواه أبو هُرَيْرَةَ رضـي الله عنـه قَالَ : قَامَ أَعْرَابِي فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ فَتَنَاوَلَـهُ النَّاسُ، فَقَالَ لهُمُ النَّبِيُّ ﷺ دَعُوهُ وَهَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذَنُوباً مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسَرِينَ[1] .

وهذا حديث صحيح، وفيه قصة الأعرابي الذي جاء ودخل المسجد وبال فيه، فزجره الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تزرموه) فلما قضى بوله دعاه -عليه الصلاة والسلام- وعلمه أن المساجد إنما بنيت لذكر الله، لا للبول ولا للقذر، وأمر بأن يؤتى بذنوب من ماء ويصب على بوله، وقال: **(إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين)** ، إذا كنتم تعملون بالشريعة التي بعث الله بها نبيه عليه الصلاة والسلام فقد بعثه الله سبحانه وتعالى بالتيسير، وكان هذا هو الحكمة؛ لأنهم لو زجروه وقام لألحقوا به مفاسد متعددة تلافاها النبي -صلى الله عليه وسلم-، منها: الضرر الصحي الذي يحصل له في قطع البول .ومنها: تلويث المسجد، فبدل أن يكون البول في مكان واحد يكون في عدة أمكنة، وهذا يحتاج إلى تتبع مكان البول. ومنها: تلويث جسمه وثوبه.[2]

فالحديث تضمن موازنة بين مفسدتين، مفسدة بول الأعرابيّ في المسجد ومفسدة ترويع الأعرابيّ الذي قد يؤدي إلى نفوره عن الدين، وبما أن مفسدة ترويع الأعرابيّ أكبر من مفسدة بوله في المسجد فقد درأت المفسدة الكبرى بما هو أدنى منها، لذلك فقد نهى النبي ﷺعن زجر الاعرابيّ درءً المفسدة الترويع.

[1] : البخاري، مرجع سابق، "كتاب: الوضوء، باب :صب الماء على البول في المسجد، رقم: 217، ج1، ص 89.

[2] : عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمان الراجحي، شرح جامع الترمذي، باب: ما جاء في البول يصيب الأرض، ج16، ص8.

ثالثا: فيما يتعلق بالموازنة بين المصالح والمفاسد.

ـ ما رواه أبو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: بَيْنَا يَقْسِمُ جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذِي الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ، فَقَالَ: اعْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ» قَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ: «دَعْهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا، يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ. يُنظَرُ فِي قُذَذِه فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ثُمَّ يُنظَرُ فِي نَصْلِهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي رِصَافِهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَضِيِهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الفَرْثَ وَالدَّمَ يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ المَرْأَةِ، أَوْقَالَ: مِثْلُ البَضْعَةِ تَدَرْدَرُ».[1]

فالموازنة هنا تقتضي تقديم درء المفسدة المتمثلة في نفور الناس عن الإسلام على جلب مصلحة معاقبة المنافقين ومن سار على نهجهم .

الفرع الثالث: دليل الإجماع.

أجمع المسلمون على مشروعية فقه الموازنات، ويتجلى ذلك من خلال تتبع أقوال فقهاء السلف وتصرفاتهم العملية، إذ يظهر بوضوح أنهم اعتبروا الموازنة بين المصالح والمفاسد وعملوا بها قولًا وتطبيقا.[2]

ومن أبرز الوقائع الدالة على ذلك ما حدث عقب وفاة النبي ﷺ، حين تعارضت أمام الصحابة رضي الله عنهم مصلحتان: مصلحة المبادرة إلى تجهيز النبي ﷺودفنه، ومصلحة تنصيب خليفة للمسلمين يتولى شؤون الأمة ويحفظ وحدتها. وبعدالتشاور فيما بينهم، رأوا تقديم مصلحة إقامة الخلافة، لمايترتب عليها من حفظ نظام الدولة ودفع أسباب الفتنة والتفرق، بخلاف أمر الدفن الذي يسع تأخيره اليسير دون أن يترتب على ذلك فساد أعظم [3] . وبعد الفراغ من مبايعة الخليفة، انصرف الصحابة رضي الله عنهم إلى تجهيز النبي ﷺودفنه، ولم يُنقل عن أحد منهم إنكار لهذا التصرف، فكان ذلك بمثابة إجماع عملي يدل على اعتبار فقه الموازنات ومشروعيته.

[1] : البخاري، مرجع سابق، كتاب:الأدب، باب: ما جاء في قول الرجل:ويلك، حديث رقم5811، ج5، ص2281.

[2] : انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ج7، ص30 وما بعدها.

[3] : ينظر: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد جمال الدين (ت 213هـ)، السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1375هـ/1955م، ج4، ص312.

الفرع الرابع: دليل العقل.

إنَّ العقل السليم ودلالات النظر الصحيح يقضيان بمشروعية العمل بفقه الموازنات؛ إذ إنَّ تقديم أرجح المصالح، ودرءِ أعظم المفاسد، أمرٌ تستحسنه العقول السوية وتقرّه الفِطر المستقيمة. فالإنسان بطبعه يميل إلى اختيار الأصلح وترك ما دونه، كما يحرص على دفع الأشد ضرراً وتحمل الأخف عند التعارض. وقد أشار إلى ذلك العز بن عبد السلام بقوله: «لا يخفى على عقل عاقل أن تقديم أرجح المصالح فأرجحها محمود حسن، وأن درء أفسد المفاسد فأفسدها محمود حسن...» إلى آخر كلامه[1]. ويتبين من كلام العز بن عبد السلام أن العقل السليم يقتضي تقديم أرجح المصالح ودرء أعظم المفاسد، وأن ذلك أمر مركوز في فطر الناس وطبائعهم؛ إذ إن الإنسان بطبعه يختار الأصلح ويتجنب الأفسد.

كما أن المصلحة أو المفسدة الراجحة عند التعارض تُعدّ هي المعتبرة في الترجيح والحكم؛ ولذلك قرر ابن تيمية أن الواجبين إذا تعذّر الجمع بينهما قُدِّم أوكدهما، وأن المحرمين إذا اجتمعا ارتُكب أخفهما لدفع أعظمهما، فقال: «إذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما فقدم أوكدهما لم يكن الآخر في هذه الحال واجباً...»[2] وهذا يدل على أن فقه الموازنات قائم على أصل عقلي معتبر ينسجم مع مقاصد الشريعة في جلب المصالح وتقليل المفاسد.

المطلب الثالث: ضوابط العمل بفقه الموازنات.

يعد فقه الموازنات من أهم المسالك الاجتهادية التي يُعوَّل عليها في تنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع المتجددة، لما يقوم عليه من ترجيح بين المصالح والمفاسد عند التعارض أو التزاحم. ونظرًا لدقة هذا المسلك وخطورة نتائجه، فإنه لا يُمارَس على وجهه الصحيح إلا بضوابط محكمة وقواعد منضبطة، تضمن سلامة النظر وصواب الترجيح، وتحول دون الانحراف في تقدير المصالح أو المفاسد. ومن ثمّ، كان لزامًا بيان أهم الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند العمل بفقه الموازنات :

1- أن يكون الموازن مجتهدا :أي أن يكون المتصدي للموازنة قد بلغ مرتبة الاجتهاد بشروطها التي أقرها العلماء، فالواجب عليه أن يكون عالما بالقرآن والسنة وبعلومهما، وأن يكون عالما

---

[1] : عزّ الدين بن عبد السلام، أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السُلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت 660هـ)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تعليق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكلية الأزهرية، القاهرة، طبعة جديدة ومنقحة 1414هـ/1990م، ج1، ص5.

[2] : احمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، 1425هـ- 2004م، ج20، ص 57.

بمقاصد الشريعة الإسلامية ،وباللغة العربية ،وغيرها من الشروط النـي تمكنه من الموازنة بشكل صحيح ،حتى لا يُضيع مصلحة ولا يجلب مفسدة عن غير علم، فيضيع بذلك المقصد الأساسي الذي أجريت من أجله الموازنة وهو جلب ما يجب جلبه من المصالح ودرء ما يجب درؤه من المفاسد .

2- مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية: "وهي المعاني والحِكَم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها؛ بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغاياتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها... [1]، وعرفها الفاسي بقوله :المراد بمقاصد الشريعة الإسلامية: الغاية منها والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها.[2]

فالواجب على المتصدي لفقه الموازنات أن يكون مستوعبا لمقاصد الشريعة وأحكامها ؛حتى يتبين له تحديد ما يعرض له من مصالح ومفاسد من حيث رتبها الشرعية، ويستطيع وضع كل شيء في موضعه ، فينظر إلى الأقرب من المصالح إلى مقاصد الشريعة فيقدمه و الأبعد من المفاسد فيدفعه، وإلا أدى إلى خلطه في الترتيب بين المصالح والمفاسد، ويصبح بذلك معيار الترجيح هو الهوى.

3- الخوف من الله والبعدعن الهوى : وقبل الموازنة وخلالها أو بعدها لا بد للموازن من الحرص الشديد على الالتزام بمقتضيات الشرع، والبعد عن الهوى والخوف من الله والحرص على رضاه، أما إذا غاب عنه هذا الشعور فإنه سيخضع لهواه ومصلحته وبذلك سيبتعد عن أحكام الشريعة، وعندها يكون قد ارتكب المفسدة ووقع في الإثم ولو إدعى أنه قد استعمل فقه الموازنات [3] .

4- العمل بقواعد المصالح و المفاسد: على المتصدي لفقه الموازنات أن يكون ملما بكل القواعد التي أقرها العلماء المتقدمون بخصوص المصالح والمفاسد، وأن يعمل بها ، وأن يكون عالما بكل الملابسات المحيطة بالمصالح والمفاسد حتى يقدرها ويعرف مستواها، ويعود لأهل الاختصاص ليستشيرهم ليبينوا له بدقة ما يحيط بتلك الحالة من ملابسات وخلفيات [4].

---

[1] : نور الدين بن مختار الخادمي، علم المقاصد الشرعية، مكتبة العبيكان، لطبعة: الأولى 1421هـ-2001م، ج1، ص16.

[2] : نور الدين الخادمي، مرجع سابق ص16.

[3] : عبد المجيد السوسوة، مرجع سابق ص27.

[4] : عبد المجيد السوسوة ، المرجع نفسه، ص26.

على الفقيه أن يرجع الى الأطباء والمتخصصين عند النظر في المسائل الطبية ، لا سيما و أن هذا المجال يشهد تطورات ومستجدات متسارعة، ويتعلق بأعظم المقاصد وهو حفظ النفس البشرية ، مما يستلزم أن يكون لدى الموازن قدر من الإلمام الطبي الذي يعينه على تصور المسألة .

5- اعتبار مآلات الأفعال: ويقصد بمآلات الأفعال الآثار المترتبة على أفعال المكلفين ، ويراد بها "النتائج والثمرات التي تفضي إليها التصرفات الصادرة عن المكلفين الاعتقادية أو القولية أو الفعلية" [1]، فلا يكفي أن ينظر الفقيه إلى المسألة ويعالجها من حيث صورتها بل عليه أن ينظر إلى ما يترتب عليها حال إباحتها أو تحريمها لأن هذا قد يؤدي إلى تغير الحكم ، لذا كان لزاما أيضا على الناظر في المستجدات أن يستند في موازنته إلى مبدأ اعتبار المآلات كونه السبيل الأمثل لتصور النتائج والمحصلات، وهو مايعينه على تحديد المصالح والمفاسد المترتبة على ذلك، كما أن عدم اعتبار المآل عند النظر في فقه الموازنات يوقع صاحبه في الاضطراب والخطأ، وقد يحكم على مسألة خلاف ما يستوجب الحكم عليها ، وبهذا يتضح أن مجالات اعتبار المآل واسعة وأن الموازنة بين المصالح والمفاسد لا بد فيها من النظر في المآل، فقد يكون الحكم على مسألة ظاهريا غير الحكم عليها باعتبار ما تؤول إليه [2] .

6- الإلمام بحاجيات العصر وضرورياته (فقه الواقع): من الأمور المهمة التي يستوجب التركيز عليها عند دراسة فقه الموازنات هو فقه الواقع لذا يجب على الموازن أن يكون على دراية به وذلك بمراعاة تغير البيئات والمجتمعات وفي هذا يقول ابن القيم : " على هذا تجيء الفتاوى في طول الأيام فمهما تجدد في العرف شيء فاعتبره ومهما سقط فألغه " [3]، وقال أيضا: " ومن أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدائهم، بل هذا الطبيب الجاهل، وهذا المفتي الجاهل أضر على أديان الناس وأبدانهم والله المستعان [4] .

وقد نقل العلماء الإجماع على معنى هذه القاعدة؛ فقال "القرافي": "إن الأحكام المترتبة على العوائد تدور معها كيف دارت، وتَبطل معها إذا بطلت؛ كالنقود في المعاملات، والعيوب في

[1] : حفيظة لوكيلي، تحقيق المناط وأثره في اختلاف الفقهاء، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، دار الأمان، (ب، ت)، ص355.

[2] : عنتر ساسي، مرجع سابق، ص68.

[3] : ابن القيمالجوزيةاعلام الموقعينعنربالعالمين، ط.1، دار ابنالجوزي، 1423هـ، (تحقيق : أبو عبيدةآلسليمانأحمد، ج4، ص470.

[4] : ابن القيمالجوزية، مرجع نفسه، ج4، ص470 .

الأعراض في المبايعات، ونحو ذلك؛.......وبهذا القانون تعتبر جميع الأحكام المترتبة على العوائد، وهذا مجمع عليه بين العلماء، ولا خلاف فيه [1] .

المبحث الثاني :التعريف بالمستجدات الطبية

تعد المستجدات الطبية من أبرز القضايا المعاصرة التي أفرزها التطور العلمي في المجال الصحي، لما صاحبها من وسائل وعلاجات حديثة لم تكن معروفة سابقاً، وقد استدعى ذلك بيان أحكامها الشرعية وضبطها بالقواعد الفقهية والمقاصد الشرعية ، خاصةً لارتباطها بحفظ النفس والعقل والنسل. لذا برزت أهمية التعرف على المستجدات الطبية لفهم النوازل المعاصرة وتكييفها الفقهي الصحيح وأهمية الاجتهاد في المستجدات بشكل عام وهذا ما سنطرقه في المطالب الآتية .

المطلب الأول :تعريف المستجدات الطبية.

المستجدات الطبية مصطلح مركب ولعرض بيان معناه وجب تحديد مدلول الالفاظ المكونة له من الناحية اللغوية والاصطلاحية .

الفرع الاول :تعريف المستجدات .

أولا: لغة :

جمع مستجدة، من جد الشيء يجد بالكسر جدة فهو جديد وهو خلاف القديم، وجدد فلان الأمر وأجده واستجده إذا أحدثه وصيره جديداً، ، وجده جداً فهو جديد ، ، وجد الشيء جدة حدث بعد أن لم يكن وصار جديدا، ، وتجدد الشيء واستجد صار جديدا، والجديد يطلق على كل شيء لم تأت عليه الأيام، والجديد ما لا عهد لك به، ، وأصل ذلك كله القطع، يقال: ثوب جديد وهو في معنى مجدود يُراد به حين جده الحائك أي قطعه، والجدة نقيض البلى، يقال: شيء جديد، ، وأجد فلان صار ذا جد واجتهاد، وأجد النخل بالألف حان جداده وهو قطعه، والجد العظمة وهو مصدر يقال منه جد في عيون الناس إذا عظم والجد الحظ يقال : جددتُ بالشيء أجد إذا حظيت به[2].

---

[1] : الدكتور محمد يسري إبراهيم، فقه النوازل للأقليات المسلمة (تأصيلا وتطبيقا)، رسالة دكتوراه في الفقه الإسلامي من كلية الشَّريعة والقانون بجامعة الأزهرالناشر: دار اليسر، جمهورية مصر العربية، القاهرة ، ج1، ص611.

[2] : احمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية بيروت (د. ط)، ج1، ص 92؛ محب الدين ابي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج7، ص 478-479

وجاء في معجم مقاييس اللغة : جد: عظم. وفي القرآن الكريم: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾[الجن/٣]. وجد فلان جدا : لم يهزل. وجد في الأمر: اجتهد. وجد الشيء جدة حدث بعد أن لم يكن، وصار جديدًا. وجد الشيء جدا وجدادًا : قطعه، فهو مجدود وجديد. واستجدالشيء: استحدث وصار جديدًا[1] .

ثانيا: اصطلاحًا:

– تنوعت عبارات الباحثين المعاصرين في التعريف الإصطلاحي للمستجدات على النحو التالي :

ـ المسائل المستحدثة التي لم تكن موجودة من قبل، وتحتاج إلى بيان الحكم الفقهي.[2]

ـ المسائل التي لها حكم في الماضي، لكن تغير موجب الحكم عليها؛ لتغير؛ الظروف والأحوال والأعراف؛ مما يستوجب إعادة النظر والاجتهاد فيها. [3]

ـ المسائل الحادثة التي لم يكن لها وجود من قبل وهذه المسائل يكثر السؤال عن حكمها الشرعي[4].

الفرع الثاني :تعريف الطبية.

الطبية نسبة إلى الطب لذلك سنقوم يتعريف لفظ الطب لغة واصطلاحا

أولا: الطب لغة:

(الطب): بطاء مثلثة هو علاج الجسم، والنفس، يقال: طَبَّهُ، طبّاً إذا داواه، وأصل الطب الحذق في الأشياء، والمهارة فيها، ولذلك يقال لمن حذق بالشيء وكان عالمًا به: طبيباً[5]. وتستعمل مادة طب

[1] : ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون [ت 1408 هـ]، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، (1389 – 1392 هـ) (1969 – 1972 م)، ج1، ص108؛ ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3 – 1414 هـ، ج3، ص107؛ ابراهيم انيس وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط2، (د. ت. ط)، ج1، ص 109

[2] : مسعود صبري إبراهيم، منهج دار الإفتاء المصرية في المستجدات الفقهية من فترة الشيخ جاد الحق حتى الدكتور علي جمعة 2005م، صوت القلم العربي، 1431هـ، 2010م، ط1، ص 26.

[3] : محمد عبد المجيد السوسوة، ضوابط الفتوى في القضايا المعاصرة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، مجلد20، العدد 62، 2005م، ص 236-238.

[4] : أسامة عمر سليمان الأشقر، مستجدات فقهية في قظايا الزواج و الطلاق، دار النفائس، عمان–الأردن، ط1، 1420هـ– 2000م، ص27.

[5] : ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، فصل الطاء المهملة، دار صادر. بيروت، ط 3، 1414هـ، (ج1/ ص13)؛ أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو 770 هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت(د.ط)، (د.ت.ن)، ج2، ص 368.

في اللغة بمعنى سحر فيقال: فلان مطبوب: أي مسحور . وهذا على سبيل التفاؤل، فإن العرب تطلق بعض الألفاظ الدالة على السلامة، وتستعملها فيما يضادها من باب الفأل، فسموا اللديغ سليماً، والمهلكة مفازة، تفاؤلاً بالسلامة والفوز، وهكذا هنا سموا المسحور مطبوبً، وقد تستعمل مادة طب في الدلالة على نية الإنسان وإرادته.

ثالثا: الطب اصطلاحا.

- اختلف الأطباء فى بيان حد الطب، وتعريفه الاصطلاحي على ثلاثة أقوال هي:

1. هو "علم يعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يعرض لها من صحة وفساد "[1]، ونُسب هذا القول لقدماء الأطباء، ولابن رشد الحفيد [2].
2. هو "علم بأحوال بدن الإنسان يحفظ به حاصل الصحة، ويسترد زائلها.[3]
3. هو "علم يعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح، ويزول عن الصحة ليحفظ الصحة حاصلة، ويستردها زائلة ."وهذا القول لابن سينا[4]

من خلال استقراء التعاريف السابقة، يمكننا صياغة تعريف جامع للطب بأنه: "العلم الذي يبحث في أحوال بدن الإنسان؛ لتشخيص واقع صحته ومرضه، بغية الحفاظ على الصحة القائمة، واستعادة ما زال منه"[5].

الفرع الثالث: التعريف الإصطلاحي للمستجدات الطبية

بعد بيان اللفظين المفردين (المستجدات) و(الطبية) لغةً واصطلاحاً، يقتضي تمام البحث تركيبهما للوصول إلى المفهوم اللقبي المشترك لهذا المصطلح المعاصر.

وقد صيغ هذا المفهوم على عدة أوجه استنتاجية:

---

[1] : داود بن عمر الأنطاكي، النزهة المبهجة في تشحيذ الأذهان وتعديل الأمزجة، (د. د. ن)، (د. ط)، (د. ت)، ج1، ص34.

[2] : هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ولد بقرطبة عام 520هـ، ونشأ بها ودرس الفقه والطب والمنطق وغيرها، توفي بمراكش عام 595هـ، من مؤلفاته: بداية المجتهد، الكليات في الطب، مختصر المستصفى.
معجم المؤلفين– عمر كحالة 8/ 313.

[3] : الأنطاكي، مرجع سابق، ج 1، ص 34، 35.

[4] : الأنطاكي، مرجع نفسه، ج 1، ص 34، 35.

[5] : نظر: محمد بن محمد المختار الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، مكتبة الصحابة، جدة، ط2، 1415هـ– 1994م، ص 33.

1. هي المسائل والوسائل الطبية المستحدثة التي لم يكن لها وجود من قبل، أو تغيرت الظروف والأعراف الحاكمة عليها، وتتطلب بياناً للحكم الشرعي وتكييفاً فقهياً معاصراً لها. "
2. هي النوازل الطبية الحادثة في العصر الحاضر والتي يكثر السؤال عن حكمها الشرعي، لتعلقها المباشر بصحة الإنسان وعلاجه بعد أن لم يكن لها وجود سابق في الفقه الموروث."

- التعريف الجامع المختار:

وتأسيساً على الصيغ السابقة، يمكن استنتاج تعريف جامع مانع يربط الحداثة بالطبيعة الطبية والغرض الشرعي، فيمكننا القول بأنها":القضايا، والنوازل، والوسائل العلمية والعلاجية الحديثة المتعلقة ببدن الإنسان من حيث الحفاظ على صحته أو استردادها بعد زوالها، والتي لم تكن معروفة سابقاً أو تغيرت أحوالها، وتستدعي بياناً للحكم الشرعي والتكييف الفقهي لها. "

- محترزات التعريف:

بناءً على القيود الواردة في هذا التعريف المستنتج، يتضح ما يدخل في مسماه وما يخرج عنه على النحو الآتي:

- يخرج بقيد (الحديثة/التي لم تكن معروفة سابقاً) كل المسائل الطبية القديمة التي بحثها الفقهاء المتقدمون واستقرت أحكامها في أمات الكتب الفقهية؛ كالفصادة، والكي، والحجامة، والعمليات التقليدية البسيطة.
- يخرج بقيد (المتعلقة ببدن الإنسان صحةً ومرضاً) جميع النوازل والمسائل المعاصرة التي لا صلة لها بالجانب العضوي أو النفسي للإنسان وعلاجه؛ كالنوازل الاقتصادية والمعاملات المالية المستحدثة.
- يخرج بقيد (تستدعي بياناً للحكم الشرعي) الممارسات والإجراءات الطبية المعتادة والبديهية التي لا تثير أي إشكال فقهي، ولا يحتاج المكلف إلى استفتاء العلماء بخصوصها.

المطلب الثاني:حكم الاجتهاد في المستجدات.

يعد الاجتهاد في المستجدات المعاصرة ذا أهمية بالغة ، إذ يُسهم في التنبيه إلى خطورة ما استنجد من قضايا ونوازل ابتلي بها كثير من المسلمين، لا سيما تلك التي تنطوي على مخالفة قواعد

الشريعة والمناقضة لمقاصدها ، فالحاجة إلى الإجتهاد هنا ضرورة مُلِحة لا تحتمل التأخير، لما كانت حياة الإنسان تتسم بالدينامية والتجدد المستمر ، مُولدة تبعا لذلك وقائع ومستجدات متلاحقة، وعليه فإن إدراك حكمه مهم ، غير أن الأولى تقديم البحث في حكم الاجتهاد بصفة عامة، تمهيدا للحديث عن حكمه في المستجدات .

أولا: حكم الاجتهاد[1] .

الاجتهاد على وجه الإجمال جائز، أما حكم الاجتهاد على وجه التفصيل فإنه يختلف بحسب أهلية المجتهد وبحسب نوع المسألة المنظور فيها وحسب الحاجة إليها وبحسب الوقت . قال العلماء:" إذا وقعت حادثة لشخص ، أو سُئل عن حادثة فإن حكم الاجتهاد في حقه يكون فرضًا عينيًا، وقد يكون فرضًا كفائيا، وقد يكون مندوبًا وقد يصير حرامًا .

1- **الوجوب العيني:** ويكون فرض عين في حق نفسه فيما طرأ له، ولا يجوز له أن يقلد غيره من المجتهدين في حق نفسه وفي حق غيره ، لأن حكم المجتهد هو حكم الله في المسألة التي اجتهد فيها بحسب ظنه الغالب، والمجتهد ينبغي عليه العمل بما غلب على ظنه أنه حكم الله .

وكذلك يكون الاجتهاد فرض عين عليه وإذا سُئل عن حادثة وقعت وخاف فوتها على غير وجهها الشرعي، ولم يوجد غيره، لأن عدم الاجتهاد يقضي بتأخير البيان عن وقت الحاجة وهو ممنوع شرعا.

2-**الوجوب الكفائي** : وذلك عند عدم الخوف من فوات الحادثة وكان هناك غيره من المجتهدين، فإذا اجتهد أحدهم سقط الوجوب عن الباقين.

3-**الندب:** وهو الاجتهاد في حكم حادثة لم تحصل، سواء سئل عنها أو لم يسأل، وهذا ما نجده في كتب الفتاوى والنوازل مثل كتاب الأجوبة "لمحمد بن سحنون بن سعيد التنوخي القيرواني" .

4-**التحريم:** وهو وقوع الاجتهاد في مقابلة نص قاطع من كتاب أو سنة أو في مقابلة الاجماع، وفيما عداه يكون جائزا .

---

[1] : وهبة زحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر -دمشق، ط1، ، ج2 ص1055-1056. بتصرف

5-**الكراهة:** فيكون الاجتهاد مكروها في المسائل التي لا يتوقع وقوعها ولم تجر العادة بحدوثها، وكان اجتهاده من باب الألغاز فمثل هذا لا ثمرة فيه وأدنى ما يقال عنه أنه من باب المكروه [1] .

ثانيا: حكم الاجتهاد في النوازل.

لا يكاد يخلو عصر من العصور من نوازل ومستجدات لم يسبق أن ورد فيها نصّ خاص أو اجتهاد منقول عن الأئمة والفقهاء، وذلك راجع إلى محدودية النصوص الشرعية من جهة، وإلى تسارع تطور الحياة وتجدّد الوقائع من جهة أخرى، غير أن هذه الحوادث المستجدة لا تخرج عن دائرة الأحكام الشرعية، إذ ما من واقعة إلا ولله تعالى فيها حكم. وبناءً على ذلك، ذهب جمهور العلماء إلى القول بمشروعية الاجتهاد في النوازل، بل اعتباره ضرورة علمية وشرعية، قصد الكشف عن أحكامها وفق منهج منضبط في الاستنباط، قائم على مراعاة الأصول والقواعد، مع التحرز من الجمود والتكرار، والانفتاح على التجديد المنضبط.

– وجمهور الفقهاء والأصوليين على مشروعية الاجتهاد في هذه النوازل، اصدار الفتاوي فيها بعد تحريرها وضبطها، وذلك استنادًا للشرع والعقل والواقع[2] .

– ذهب البعض الآخر إلى القول بالمنع والأمر بالتوقف في النازلة حتى يظفر فيها المجتهد بقائل هو قول الإمام أحمد بن حنبل ، أما أصحاب القول الثالث ذهبوا إلى التفرقة بين مسائل الأصول والفروع فيجوز في الفروع دون الأصول [3] .

المطلب الثالث: أهمية الموازنة في الحكم على المستجدات

إن تسارع النوازل المعاصرة وتداخل معطياتها، جعل من إدراك قواعد الترجيح ضرورة ملحة للفقيه والمجتهد؛ إذ لم تعد المسائل المستحدثة متمحورة حول جلب مصلحة محضة أو درء مفسدة خالصة، بل جاءت في الغالب متشابكة الوجوه. وتبرز أهمية فقه الموازنات كأداة أصولية ومقاصدية لا غنى عنها لضبط الأحكام الشرعية، وحماية الفقه من الجمود، وهو ما سنبينه عبر الفرعين الآتيين:

---

[1] : وهبة الزحيلي، مرجع نفسه، ص1056، _بتصرف _

[2] : محمد يسري إبراهيم، مرجع سابق، ج1، ص258.

[3] : مسفرالقحطاني، منهج استنباط أحكام النوازل الفقهيةالمعاصرة، دار ابن حزم، جدة الأولى، ط1، ص126.

الفرع الأول: أهمية فقه الموازنات (تأصيل عام)

تتجلى الأهمية البالغة لفقه الموازنات في كونه صمام الأمان لتنظيم شؤون الأمة وتوجيه مسار نموها الطبيعي؛ وذلك من خلال وزن المصالح والمفاسد وتقييم درجاتها عند ورود المستجدات الدقيقة والمعقدة. وفي هذا السياق يرى إمام الحرمين الجويني أن النظر الفقهي في أحوال الأمة يستند أساساً إلى تدبير مصالح العباد، حيث يقول: «المعنى المبنيُّ على طلب مصلحة المسلمين وارتياد الأنفع لهم، واعتماد خير الشرَّين إذا لم يتمكن من دفعهما جميعاً»[1]. ومعنى كلام الجويني هنا: أن الفقه عند تزاحم المضار يوجب على المجتهد الموازنة لاختيار "أخف الضررين "رعايةً لمنفعة الجماعة؛ وبناءً عليه يصبح هذا الفقه ضرورياً وملزماً في ظل التطور العلمي المتسارع، حتى لا يشهد علم الفروع جموداً يعزله عن حوادث المجتمع ومتطلبات الواقع.

ويتميز فقه الموازنات بأنه منهج أصولي ذو طابع مقاصدي يستضاء به في حالات التعارض؛ ولذلك يفرّق الدكتور عبد المجيد السوسوة بينه وبين فقه الأولويات، موضحاً أن فقه الموازنات: «يأتي للترجيح بين المتعارضات التي لا يمكن فيها فعل أكبر المصلحتين إلا بترك الصغرى، أو التي لا يمكن فيها درء أعظم المفسدتين إلا بفعل الأخرى... ليتبين بذلك أي المتعارضين يعمل به وأيهما يترك.[2]

ومن أسمى مقاصد هذا الفقه ضبط مسار الأمة وفق "المنهج الوسطي الأعدل"، وهو منهج يوازن بين ظاهر النص وباطنه، وبين الشريعة ومقاصدها دون غلو أو تفريط. وقد أشار الجويني إلى هذا المقصد بقوله: «بنى الشارع الأمر على الوسط وهو شَوْفُ الاعتدال في كل شيء» [3]. والمقصود بـ "شَوْفُ الاعتدال "في لسان العرب: جَلاؤه وظهوره ووضوحه[4]، أي أن الاعتدال المقاصدي هو الميزان الظاهر الذي اعتمده الشارع في تكاليفه.

[1] : إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم (الغياثي)، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار المنهاج، بيروت، ط3، 1432هـ – 2011م، فقرة (160)، ص 279.

[2] : محمد عبد المجيد السوسوة، مرجع سابق، ص 15.

[3] : بو المعالي الجويني، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ – 1997م، ج2، فقرة (899)، ص 78.

[4] : (4) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، مادة (ش وف)، ج9، ص 184.

وهذا ما أيده الإمام الشاطبي بتأكيده أن: «الشريعة جارية في التكليف بمقتضاها على الطريق الوسط الأعدل، الآخذ من الطرفين بقسط لا ميل فيه... بل هو تكليف جار على موازنة تقتضي في جميع المكلفين غاية الاعتدال».[1]

وتظهر ثمرة هذه الموازنة بوضوح عند النوازل والاضطرار، كما بين الحافظ ابن رجب بقوله: «إذا اجتمع للمضطر محرمان كل منهما لا يباح بدون الضرورة، وجب تقديم أخفهما مفسدة وأقلهما ضرارا»[2].

ونستنتج من مجموع هذه المقررات أن شخصية الفقيه لا تكتمل في الحكم على النوازل إلا بامتلاك ميزان دقيق يلحق الفروع بأصولها المقاصدية عند التزاحم.

الفرع الثاني: أهمية الموازنة في المجال الطبي.

ترجع أهمية الموازنة في المجال الطبي إلى ارتباطه الوثيق بحفظ النفس البشرية التي هي إحدى الكليات الخمس الضرورية؛ فالناس في حاجة ماسة لتدبير شؤون أجسادهم كما هم بحاجة لتدبير شؤون أديانهم، ولهذا قرر الإمام الشافعي –رحمه الله– رتبة هذا العلم بقوله: «صنفان لا غنى للناس عنهما: العلماء لأديانهم، والأطباء لأبدانهم».[3]

ولما كانت الشريعة مبنية على التيسير ورفع الحرج، فقد راعت تلك الحاجة وأباحت المعالجة بما يحقق صيانة الأنفس[4].

غير أن الممارسات الطبية تكتنفها طبيعة خاصة تجعل للموازنة فيها مزية إضافية؛ فالطبيب في عمله يواجه تزاحماً مستمراً بين المنافع والأضرار (كإتلاف عضو لإنقاذ الجسد). وقد أصّل الإمام العز بن عبد السلام لهذا الترابط مبيناً أن عمل الطبيب يُحاكي عمل الفقيه مقاصدياً، حيث يقول: "فإن الطب كالشرع وضع لجلب مصالح السلامة والعافية، ولدرء مفاسد المعاطب والأسقام... وكذلك

---

[1] : أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن القيم ، الخبر، ط1، 1417هـ – 1997م، ج2، ص 279.

[2] : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تقرير القواعد وتحرير الفوائد (قواعد ابن رجب)، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1419هـ – 1998م، ج2، ص 463.

[3] : أخرجه مسنداً: ابن أبي حاتم الرازي، آداب الشافعي ومناقبه، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ – 2003م، ص 244. (وينظر نقله وسياقه: موفق الدين عبد اللطيف البغدادي، الطب من الكتاب والسنة، دار المعرفة، بيروت، 1988م، ص 187).

[4] : يُنظر: عادل عبد الحميد الفجال، أحكام التصرف في الدم البشري وآثاره في القانون المدني والفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، د.ت، ص 24.

الأطباء يدفعون أعظم المرضين بالتزام بقاء أدناهما، ويجلبون أعلى السلامتين والصحتين، ولا يبالون بفوات أدناهما"[1] .

ويؤكد "العز بن عبد السلام" في موضع آخر أن معظم هذه المصالح الطبية والدنيوية تُبنى على "حسن الظنون الراجحة"والغالبة عند قيام أسبابها، لأن القطع اليقيني فيها متعذر[2]، وتبرز شخصية الباحث هنا في أن قضايا الطب المعاصر (كالمستجدات الصيدلانية، والعمليات الجراحية الدقيقة) لا يمكن تفكيكها دون فقه الموازنات؛ إذ يحتاج أهل الطب لهذا الفقه لضبط ممارساتهم؛ فلا يضيعون مصلحة للمريض كبرى من أجل مصلحة دنيا، ولا يمتنعون عن ارتكاب مفسدة علاجية صغرى لدفع أخرى أكبر وأخطر، تحقيقاً لمطلق الإحسان المأمور به شرعاَ [3].

ولعل الواقع الطبي الحديث وما يشهده من ثورة علمية متسارعة (مثل النوازل المتعلقة بالإنعاش الصناعي، ونقل الأعضاء، وتجميل البشرة بالفراكشينال) أظهر في البداية نوعاً من التناقض والتردد في الفتاوى نتيجة لغموضها، حتى قيّض الله لها مجامع البحوث والمؤتمرات الفقهية الطبية المشتركة، فرفعت الغموض بفضل إعمال "ميزان الموازنات "الذي ميز الراجح من المرجوح وسد ثغرات الفتوى المعاصرة.[4]

---

[1] : عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1414هـ – 1993م، ج1، ص 8–9.

[2] : يُنظر: مرجع نفسه، ج1، ص 4. (وينظر أثر الموازنة طبياً: حسين عبيد عون الله إبراهيم، فقه الموازنات وأثره في تقنية الفراكشينال لتقشير بشرة الوجه، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، ع 128، 2022م، ص 195).

[3] : يُنظر: عبد الله الكمالي، تأصيل فقه الموازنات، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1421هـ – 2000م، ص 99.

[4] : يُنظر: مرجع نفسه، ص 100.

الفصل الثاني

الأثر الفقهي لفقه الموازنات في المستجدات الطبية

المبحث الأول:

رفض العلاج الكيمياوي لمرض السرطان

المبحث الثاني

جراحة رتق غشاء البكارة

المبحث الثالث:

استئصال رحم المختلة عقليا

تمهيد:

يعد فقه الموازنات من أهم القواعد الاجتهادية التي يعتمد عليها الفقه الإسلامي في معالجة القضايا المعاصرة ،لا سيما في المجال الطبي الذي يشهد تطورات متسارعة نتجت عن ذلك مسائل معقدة تحتاج الى بيان حكمها الشرعي يوازن بين المنافع والاضرار ،وهنا يدخل دور فقه الموازنات باعتباره منهج شرعي يقوم على الترجيح بين المصالح والمفاسد أنسبها بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الدين ،النفس ،العقل، العرض والمال .

ومن أبرز التطبيقات المعاصرة لهذا الفقه بعض المسائل الطبية المعقدة ، مثل رفض العلاج الكيماوي لمرض السرطان، جراحة رتق غشاء البكارة واستئصال رحم المختلة عقليا ، نظرا لما تتضمنه هذه القضايا من أبعاد طبية وشرعية واجتماعية متعددة مما يستوجب النظر في كل مسألة وفق مبدأ جلب المصالح ودفع المفاسد .

المبحث الأول : رفض العلاج الكيمياوي لمرض السرطان .

يعد رفض العلاج الكيماوي من المسائل الطبية المعاصرة التي ظهرت مع تفشي الأمراض السرطانية وتطور وسائل علاجها، فبرغم من أهمية هذا العلاج في منع انتشار هذا المرض أو التخفيف منه، إلا أن مايترتب عليه من آثار جانبية مؤلمة قد يدفع بعض المرضى إلى رفضه، وهذا ما يستدعي دراسة هذه المسألة لارتباطها بمقصد حفظ النفس.

المطلب الأول : التعريف بمرض السرطان.

السرطان مصطلح عام يشمل مجموعة كبيرة من الأمراض التي يمكن أن تصيب أي جزء من الجسم، وهناك مسميات اخرى مثل الأورام الخبيثة والتنشُّؤات وقبل الحديث عن المسالة المتعلقة برفض العلاج الكيمياوي سنحاول التعرف على هذا المرض .

الفرع الأول : التعريف بالسرطان :

عرفته لجنة الموسوعة العربية العالمية بأنه : مرض تتكاثر فيه الخلايا دون ضبط أو نظام ، ويتلف النسيج السليم ويعرض الحياة للخطر السرطان عبارة عن مجموعة كبيرة من الأمراض التي تتكون من نمو غير طبيعي للخلايا مع احتمال غزوها أو انتشارها إلى أجزاء أخرى من الجسم .هذه الخلايا تشكل مجموعة من الأورام. الورم عبارة عن مجموعة من الخلايا التي خضعت لنمو غير

منظم وستشكل غالبًا كتلة، ولكن مع إمكانية توزيعها بشكل منتشر .تظهر جميع الخلايا السرطانية السمات الستة للسرطان. هذه الخصائص مطلوبة لإنتاج ورم خبيث .

1. نمو الخلايا وانقسامها بشكل شاذ عن الإشارات المناسبة
2. النمو والانقسام المستمر حتى مع إعطاء إشارات متناقضة
3. تجنب موت الخلايا المبرمج
4. عدد لا حصر له من انقسامات الخلية
5. تعزيز بناء الأوعية الدموية
6. غزو الأنسجة وتشكيل الانبثاث

يتضمن التطور من الخلايا الطبيعية إلى الخلايا التي يمكن أن تشكل كتلة قابلة لتسبب السرطان خطوات متعددة تعرف بالتقدم الخبيث .[1]

ومن السمات المميزة للسرطان التولّد السريع لخلايا شاذة تنمو خارج نطاق حدودها المعتادة وبإمكانها أن تغزو بعد ذلك أجزاءً مجاورة من الجسم وتنتشر في أعضاء أخرى منه؛ وتسمى هذه العملية الأخيرة التنقل الورمي. وتمثل النقائل المنتشرة على نطاق واسع أهم أسباب الوفاة من جراء السرطان.

السرطان سبب رئيسي للوفاة في جميع أنحاء العالم، وقد أزهق أرواح 10 ملايين شخص في عام 2022 . وفيما يلي أكثر أنواعه شيوعاً في عام 2022 (من حيث حالات السرطان الجديدة):

- سرطان الرئة (2.5 مليون حالة)
- سرطان الثدي (2.3 مليون حالة)
- سرطان القولون والمستقيم (1.9 مليون حالة)
- سرطان البروستات (1.5 مليون حالة)
- سرطان الجلد (غير الميلانوما) (1.2 مليون حالة)
- سرطان المعدة (1.0 مليون حالة).

- وفيما يلي الأسباب الأكثر شيوعاً للوفاة من جراء السرطان في عام 2022:

[1] : ويكيبيديا الموسوعة الحرة :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%B1%D8%B7%D8%A7%D9%86#%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B6 .(2026\5\20)

- الرئة (1.82 مليون وفاة)؛
- القولون والمستقيم (000 904 وفاة)؛
- الكبد (000 760 وفاة)؛
- الثدي (000 666 وفاة)؛
- المعدة (000 660 وفاة).

ويُصاب بالسرطان سنوياً 000 400 طفل تقريباً. وتختلف أنواع السرطان الأكثر شيوعاً بين البلدان، ويمثل سرطان عنق الرحم أكثر أنواع السرطان شيوعاً في أوساط النساء في 21 بلداً، ولا سيما في أفريقيا جنوب [1]

الفرع الثاني : اكتشاف وتشخيص السرطان .

يمكن لطبيب ان يستخدم منهجا او اكثر لتشخيص السرطان[2]:

1- الفحص البدني : من الممكن أن يبدأ طبيبك بتحسس مناطق من جسمك بحثًا عن كتل قد تشير إلى الإصابة بالسرطان. وأثناء الفحص البدني، قد يبحث طبيبك عن وجود أمور غير طبيعية، مثل تغيّرات في لون الجلد أو تضخم أحد الأعضاء، والتي قد تشير إلى وجود السرطان.

2- الفحوص المختبرية : قد تساعد الفحوص المختبرية، مثل اختبارات البول والدم، طبيبك في تحديد التغيّرات غير الطبيعية التي يمكن أن يسببها السرطان. فعلى سبيل المثال، قد يكشف اختبار دم شائع يسمى تعداد الدم الكامل عن وجود عدد غير طبيعي أو نوع غير عادي من خلايا الدم البيضاء لدى الأشخاص المصابين بابيضاض الدم (اللُوكيميا).

3- فحوص التصوير : تسمح فحوص التصوير لطبيبك بفحص عظامك وأعضائك الداخلية . وقد تشمل فحوص التصوير المستخدمة في تشخيص السرطان: التصوير المقطعي المحوسب، ومسح العظام، والتصوير بالرنين المغناطيسي، والتصوير المقطعي بالإصدار البوزيتروني، والتصوير بالموجات فوق الصوتية، والأشعة السينية، وغيرها.

---

[1]: منظمة الصحة العالمية ، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/cancer دخول بتاريخ 3\05\2026.

[2] : الموسوعة العربية العالمية،ج12/ص225.

[2] : ويكيبيديا الموسوعة الحرة، المرجع السابق .

4- الخزعة : في إجراء الخزعة، يجمع طبيبك عينة من الخلايا لاختبارها في المختبر. وهناك عدة طرق لجمع العينة. ويعتمد إجراء الخزعة المناسب لك على نوع السرطان وموقعه. وفي معظم الحالات، تكون الخزعة هي الطريقة الوحيدة لتأكيد تشخيص الإصابة بالسرطان.

في المختبر، يفحص الأطباء عينات الخلايا تحت المجهر. حيث تبدو الخلايا الطبيعية موحدة ومتشابهة في الحجم ومنظمة. بينما تبدو الخلايا السرطانية أقل تنظيمًا، وتظهر بأحجام مختلفة ودون نظام واضح.

المطلب الثاني: آليات علاج السرطان

- يستعمل الأطباء ثلاث طرق رئيسية لمعالجة السرطان :

الجراحة ، المعالجة الاشعاعية، المعالجة الكيميائية وفي كثير من الأحيان تشتمل المعالجة على إجراء طريقتين أو ثلاث طرق بما يسمى المعالجة المتعددة النماذج.

الفرع الاول: الجراحة

هي الطريقة الرئيسية لمعالجة سرطانات الثدي والمستقيم والرئة والمعدة والرحم وتتضمن المعالجة الجراحية للأورام بشكلها الرئيسي استئصال الأورام وإصلاح الأعضاء المتأثرة . و لكن بالإضافة للورم نفسه يمكن إزالة الانسجة المجاورةالسليمة ظاهريا لمنه انتشار الداء ، فمثلا يتضمن استئصال الثدي إزالة الثدي المصاب بالسرطان مع بغض الأعضاء اللمفاوية المجاورة ، إذ يمكن للخلايا السرطانية أن تنتشر في هذه الأعضاء ثم تنتشر تباعا .

الفرع الثاني: المعالجة الإشعاعية

تتضمن قذف الورم أو المسرطنات بالأشعة السينية بواسطة أشعة أو جسيمات من مواد مشعة مثل الكوبالت 60 والراديوم .

وتعتبر المعالجة الإشعاعية إحدى الطرق الرئيسية لمعالجة الحالات التي تصيب المثانة وعنق الرحم والثدي والجلد وأجزاء الرأس والعنق ، حيث تقتل الأشعة الخلايا السرطانية . ويمكن أن تتلف المعالجة الإشعاعية الخلايا السليمة ولذلك يجب أن تستخدم الأشعة لقتل أكبر عدد ممكن من الخلايا السرطانية بقليل من الخطورة على الأنسجة السليمة .

الفرع الثالث: المعالجة الكيماوية

أو ما يعرف بالمعالجة الدوائية وهي طريقة مهمة في معالجة السرطان حيث يتم اختيار الأدوية المضادة للسرطان بحيث تقضي على الخلايا السرطانية مع قليل من الضرر على الخلايا السليمة وهذا النوع هو الذي يور حوله موضوع بحثنا .[1]

المطلب الثالث : العلاج الكيماوي.

لعلاج الكيماوي، أو العلاج الكيميائي (بالإنجليزية: Chemotherapy) هو علاج دوائي يستخدم المواد الكيميائية القوية لقتل الخلايا سريعة النمو في الجسم، وعادةً ما يستخدم لعلاج السرطان، حيث تنمو الخلايا السرطانية وتتكاثر بسرعة أكبر بكثير من السرعة التي تنمو فيها معظم خلايا الجسم. وعلى الرغم من أن العلاج الكيميائي هو وسيلة فعالة لعلاج العديد من أنواع السرطان، إلا أن له آثار جانبية، بعضها خفيف وقابل للمعالجة، في حين [2]

الفرع الأول : مبادئ العلاج الكيماوي :

تهدف المعالجة الكيميائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حسب نوع المعالجة والتي تتمثل في :

1. لجرعة التمهيدية La chimiothérapie adjuvante:تعطى قبل التدخل الجراحي أو العلاج الإشعاعي بهدف تقليص حجم الورم مما يسهل استئصاله ويزيد من فاعلية العلاج اللاحق .
2. الجرعة المساعدة: تستخدم بعد الانتهاء من الجراحة أو العلاج الإشعاعي بهدف القضاء على الخلايا السرطانية التي قد تكون ما تزال في الجسم وتقليل احتمالية عودة السرطان مرة أخرى .
3. الجرعة العلاجية La chimiothérapie curative :تهدف إلى القضاء التام على السرطان وهي تستخدم عندما تكون هناك فرصة للشفاء الكامل بناءً على نوع الورم ومرحلته .

[1] : الموسوعة العربية العالمية، ط2 ، مؤسسة إعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ج12/ص231.

[2]: موقع الطبيب: عبر

الموقع:

https://altibbi.com/%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%83%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%A1/%D9%83%D9%8A%D9%85%D9%88 بتاريخ 2026\5\17.

4. الجرعة التلطيفية La chimiothérapie palliative: تستخدم في الحالات المتقدمة من السرطان عندما لا يكون الشفاء ممكن وتهدف إلى تقليل الأعراض وتخفيف الألم وتحسين جودة الحياة.[1]

الفرع الثاني: الآثار الجانبية للمعالجة الكيميائية.

جرعات الكيماوي يعد من أقوى الأساليب في محاربة السرطان لكنه في المقابل يسبب مجموعة من الآثار الجانبية لأنه لا يميز بين الخلايا السرطانية والخلايا السليمة، وخاصة الخلايا التي تنقسم بسرعة مثل خلايا الشعر والجلد والجهاز الهضمي ونخاع العظم، وتختلف حدة هذه الأعراض من شخص لآخر حسب نوع الدواء وجرعته وحالة المريض الصحية، ومن أهم هذه الأعراض ما يلي:

1. تساقط الشعر :من أكثر الآثار المعروفة للعلاج الكيماوي، حيث يسبب ضعف بصيلات الشعر وسقوطه تدريجيًا وقد يعود للنمو بعد انتهاء العلاج.
2. الغثيان والقيء: تعد من الأعراض الشائعة جدًا وتختلف شدتها حسب نوع الدواء وتعالج عادة بأدوية مضادة للغثيان تصرف مع العلاج.
3. الإرهاق الشديد: يشعر المريض بتعب مستمر وضعف في النشاط العام نتيجة تأثير الكيماوي على خلايا الدم والطاقة.
4. نقص خلايا الدم: العلاج الكيماوي قد يؤدي إلى انخفاض كريات الدم البيضاء، مما يزيد من خطر العدوى أو انخفاض كريات الدم الحمراء، مما يسبب فقر الدم أو انخفاض الصفائح الدموية مما يزيد من احتمالية النزيف.
5. تقرحات الفم: تظهر أحيانًا تقرحات مؤلمة في الفم والحلق نتيجة تأثير العلاج على الأغشية المخاطية وقد تؤثر على الأكل والكلام.
6. فقدان الشهية: قد يعاني المريض من تغير في حاسة التذوق أو فقدان الرغبة في الطعام بسبب تأثير الدواء على الجهاز الهضمي.
7. الإسهال أو الإمساك: تحدث اضطرابات في الجهاز الهضمي بسبب تأثير الأدوية على بطانة الأمعاء

[1]: الموسى الصحية: عبر الموقع:
https://almoosahealthgroup.org/ar/article/%D8%AC%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%88%D9%8A بتاريخ 17\5\2026.

8. تغيرات في الجلد والأظافر: قد تظهر التهابات أو جفاف أو تغير في لون الجلد والأظافر وكذلك قد تصبح الأظافر ضعيفة وسريعة التكسر[1].
9. تأثيرات على الخصوبة: بعض أدوية الكيماوي قد تؤثر على القدرة الإنجابية سواء عند النساء أو الرجال وقد تكون مؤقتة أو دائمة.
10. تغيرات نفسية ومزاجية: يشعر بعض المرضى بالقلق أو الاكتئاب أو التوتر نتيجة الضغط النفسي والجسدي الناتج عن العلاج
11. مشاكل في التركيز والذاكرة: يشكو بعض المرضى من ما يعرف بضباب الدماغ أو بطء في التفكير والتركيز أثناء فترة العلاج.
12. تأثيرات على القلب أو الكلى أو الكبد: في حالات معينة ومع أدوية محددة قد تحدث تأثيرات على الأعضاء الحيوية ولهذا يتم متابعة وظائف الجسم خلال فترة العلاج[2].

المطلب الرابع : أثر إعمال فقه الموازنات في الحكم على رفض العلاج بالكيماوي .

بالرغم من أن العلاج الكيماوي يحارب السرطان إلا أنه يترك آثارا وخيمة في جسم الانسان ما دفع البعض لرفضه مع أن :الأصل في حكم التداوي أنه مشروع ،لما ورد في شأنه في القرآن الكريم، والسنة القولية والفعلية، وملا فيه من (حفظ النفس)، الذي هو أحد المقاصد الكلية من التشريع .

– وتختلف أحكام التداوي باختلاف الأحوال والأشخاص:

1. **فيكون واجبًا على الشخص** : إذا كان تركه يفضي إلى تلفِ نفسه، أو أحدِ أعضائه، أو عجزه، أو كان المرض ينتقل ضرره إلى غيره ، كالأمراض المعدية.
2. **ويكون مندوبًا:** إذا كان تركه يؤدي إلى ضعف البدن، ولا يترتب عليه ما سبق في الحالة الأولى.
3. **ويكون مباحًا** : إذا لم يندرج في الحالتين السابقتين.
4. **ويكون مكروهًا** : إذا كان بفعل يخاف منه حدوثُ مضاعفات أشد من العلة المراد إزالتها . [3].

– ويستدل على مشروعية التداوي بالأدلة التالية ، حيث دل على ذلك الكتاب والسنة، نذكر منها :

---

[1] : الموسى الصحية، المرجع السابق .

[2]: الموسى الصحية، المرجع نفسه.

2: الجمعية العلمية السعودية للدراسات الطبية الفقهية، الفقه الطبي،المملكة العربية السعودية:وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام سعود الإسلامية،1431هـ-2010م، ص44 .

الفرع الأول: الأدلة على مشروعيته من القرآن

– قوله تعالى : {وَلاَ تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} النساء 29.

– **وجه الدلالة:** في الآية الكريمة نهي عن قتل الانسان لنفسه ، بأي وسيلة مفضية إلى هلاكه وترك التداوي والمعالجة مما يتناوله النهي عن قتل النفس وإهلاكها ، ويظهر هذا جليا في ترك التداوي في الحالات الخطيرة كأمراض القلب والنزيف الشديد .

– قوله أيضا: {وَقَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ الذِينَ يُقَتِلُونَكُم وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَ اللهَ لاَ يُحِبُ المُعْتَدِينَ} البقرة 190.

– **وجه الدلالة:** ينهى الله عز وجل عن إلقاء النفس إلى التهلكة وترك التداوي والمعالجة يؤدي إلى هلاك النفس الذي نهى الله عنه والأخذ بفعل التداوي من الأشياء المؤدية للمحافظة على النفس من الهلاك ،فعلم بذلك جوازه.[1]

الفرع الثاني: الأدلة على مشروعيته من السنة

– حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال :{ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء}.[2]

– حديث جابر بن عبد الله _رضي الله عنهما_ عن رسول الله ﷺ أنه قال { لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء ، برىء بإذن الله عز وجل} [3]

– **وجه الدلالة في الحديثين:** أن كلا الحديثين دلا على أنه ما من داء إلا جعل الله له دواء ، و إذا كان الأمر كذلك فإنه يشرع للإنسان أن يستعمل الدواء الذي عرف تأثيره في الداء بالتجربة والعادة، فدل ذلك على جواز التداوي بعموم هذين الحديثين.[4].

لم نجد لأهل العلم كلام في هذه المسألة إلا ما ذكره العلماء في كتبهم وفي بعض المواقع الالكترونية حول مشروعية التداوي بصفة عامة دون تحديد لنوع المرض الواجب علاجه ولا عن طريقة العلاج ، فبعد عرض آراء العلماء في حكم التداوي واطلاعنا على فقه الموازنات سنذكر الرأي الراجح في هذه المسألة فهو اجتهاد شخصي يحتمل الصواب والخطأ وهو كالآتي :

---

[1] : محمد خالد منصور ،الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء،ط.1، الأردن: دار النفائس،1419هـ-1999م،ص18-21.

[2] : أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الطب ، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء ، رقم الحديث 5678، صحيح البخاري، ص1441.

[3] : أخرجه في صحيحه، كتاب السلام ، باب لكل داء دواء ،واستحباب التداوي، رقم الحديث 2204، صحيح مسلم ، ص1050.

[4] : المرجع السابق ص20

عدم جواز رفض العلاج الكيماوي وهذا ما يقرره فقه الموازنات في الحالات التي يغلب فيها تحقق العلاج و ذلك تأسيسًا لمبدأ ترجيح المصلحة على المفسدة و تحمل الضرر الأخف لدرء الضرر الأعظم وغيرها.

إن كان هذا علاجًا إلا أنه يصيب بآثار جد وخيمة في الجسد مما يدفع المصاب بالسرطان إلى رفض العلاج والرضا بالموت البطيء وهذا من بين المفاسد التي تترتب عليه:

1. العلاج الكيماوي يوقف الدورة الشهرية ،وهذا ما يسبب تأزم في الحالة النفسية للمريضة وتصاب بتقلبات في المزاج والاكتئاب و الإرهاق.
2. تساقط الشعر والتأثير على المظهر الخارجي للمصابة مما تظهر أكبر من عمرها كتجعد الجلد وترهل البشرة .
3. نقص الصفائح الدموية وانخفاض كريات الدم البيضاء مما يؤدي إلى انخفاض في المناعة.

إذا كان فقه الموازنات منهجًا اجتهاديًا توزن به المصالح والمفاسد وترجح أعلاها وأقواها أثرًا، فإن مقتضى هذا الأصل في نازلة العلاج الكيماوي يقتضي منع رفضه وإلزام الأخذ به متى كانت مصلحته أرجح ونفعه أقرب تحقيقًا لمقصد حفظ النفس، فإذا تعارضت مفسدتان ارتكب أخفهما لدفع أشدهما، فيرتكب أخف الضررين ويؤخذ بالعلاج بالرغم من آثاره السلبية، قال الشاطبي: "إن المصلحة إذا كانت هي الغالبة عند مناظرتها مع المفسدة في حكم الاعتياد فهي المقصودة شرعًا، ولتحصيلها وقع الطلب على العباد[1]".

- **بيان معنى القاعدة**

يسوق الامام الشاطبي هذه القاعدة ليبين أن المصالح إذا شابتها مفسدة ما فإنه ينظر إليها من جهتين:

- من جهة مواقع الوجود: أي من حيث وجودها في الحياة الدنيا.

[1] : أبو إسحاق الشاطبي، ت790هـ، الموافقات ، دار ابن القيم ، (د ط) ، ج2، ص50.

– من جهة تعلق الخطاب الشرعي بها : أي بالغالب من المصلحة والمفسدة ، فيجعل الغالب هو الأساس في تشريع الحكم وإنشائه وإلى الغالب منها يتوجه قصد الشارع وإرادته. [1]

و بناءًا على ماتمت دراسته فالاصل هو عدم جواز رفض العلاج الكيماوي، فلا يجوز للمرأة رفض علاجها لاي سبب كان سواء السن أو غير ذلك لما يتضمنه من مصلحة حفظ النفس ، فمتى كان العلاج نافعا في الغالب فيجب الأخذ به.لكن هذا الحكم ليس مطلقا،بل ينظر فيه إلى الحالة المريضة فإذا قرر الأطباء المختصون أن العلاج لن يفيد و أنه سيسبب ضرر شديد لا تتحمله فهنا يمكن التخفيف ويُنظر في جواز تركه.

المبحث الثاني: جراحة رتق غشاء البكارة

تُعد جراحة رتق غشاء البكارة من المسائل الطبية المعاصرة التي حظيت باهتمام الفقهاء والباحثين، لما تتضمنه من أبعاد شرعية واجتماعية وطبية متداخلة، وما يترتب عنها من آثار تحتاج إلى بيانٍ دقيقٍ للحكم الشرعي فيها، ولتوضيح هذه المسألة سيتم التطرق إلى المفهوم اللغوي والاصطلاحي لرتق غشاء البكارة وحقيقته الطبية، ثم بيان الحكم الشرعي لهذه الجراحة وذلك في ضوء أقوال الفقهاء والمعاصرين مع أدلتهم، وأخيرا إبراز أثر إعمال فقه الموازنات في بيان حكمها الشرعي.

المطلب الأول: مفهوم رتق غشاء البكارة.

يُعتبر مفهوم رتق غشاء البكارة من المفاهيم الطبية والفقهية التي تندرج ضمن المسائل الجراحية وللإحاطة بهذا المفهوم ينبغي أولا الوقوف عند معنى الرتق لغة واصطلاحا، ثم بيان المقصود بغشاء البكارة من الناحية التشريحية، وذلك بهدف ضبط المصطلحات وتمهيد الفهم العلمي الدقيق لهذا الموضوع.

الفرع الأول: تعريف الرتق لغةً واصطلاحًا

– **الرتق لغةً:** ضد الفتق، يقال: «الرتق إلحام الفتق وإصلاحه، رتقه يرتقه رتقًا، وارتتق أي إلتأم**}**

[1] : عبد الرحمن إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الامام الشاطبي، ط1، دمشق ودار الفكر،1421هـ_2000م،ص146 _بتصرف_.

قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾،[الأنبياء: الآية 30].

قال بعض المفسرين: كانت السماوات رتقًا لا ينزل منها رجع، وكانت الأرض رتقًا ليس فيها صدع، ففتقهما الله تعالى بالماء والنبات رزقًا للعباد، وفتقت السماء بالقطر، والأرض بالنبت .[1]إمرأة رتقاء : بينة الرتق، لا يستطاع جماعها لارتتاق ذلك الموضع منها [2].

– **الرتق اصطلاحًا**:أصل الرتق عند الفقهاء أن يكون الفرج مسدودًا، يعني أن يكون ملتصقًا لا يدخل الذكر فيه[3]،وقيل: هو الجراحة التي يُقصد منها إعادة ضم ولحم غشاء البكارة بعد تمزقه بأي سبب من الأسباب [4].

وعرف بعضهم الرتق بأنه: إصلاح وانسداد والتحام الفتق الذي يحدث للفتاة البكر في مكان عفتها (الفرج) بأي سبب من الأسباب، عن الحالة التي كان عليها من قبل[5].

الفرع الثاني: تعريف غشاء البكارة.

– **الغشاء لغةً**: الغطاء، وجعل على بصره غِشْوَة، والغشاوة بكسر الغين: الغطاء[6]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾[يس، الآية 9].

وقوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[البقرة، الآية 7].

– **البكارة لغة** :بفتح الباء، وهي الجلدة التي على فرج المرأة، وتسمى عذرة أيضًا[1]، والبكر: العذراء: الجارية التي لم تُفتضّ، والبكر من النساء التي لم يقربها رجل، ويقال للرجل: بكر، إذا لم يقرب امرأة بعد [2].

---

[1] :ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر– بيروت، ط3، 1414هـ ، ج10، ص 114

[2] : ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة, المغني لابن قدامة، تحقيق: طه الزيني، ومحمود عبد الوهاب فايد، وعبد القادر عطا (ت1403هـ) و محمود غانم غيث، مكتبة القاهرة، ط1،(1388هـ=1968م)_(1389هـ=1969م)، ج7،ص 185.

[3] :ابن قدامة، مرجع نفسه ، ج10، ص57.

[4] : مجمد خالد منصور، الاحكام الكبية المتعلقة بالنساء، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ 1999–م، ص211.

[5] : محمد نعيم ياسين، رتق غشاء البكارة في ميزان المقاصد الشرعية، بحث منشور بسلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية –الكويت –ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، ص577 _عام 1987م.

[6] : ابو نصر الجوهري، ابو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين– بيروت، ط4، 1407هـ– 1997م، ج6، ص2446

– **غشاء البكارة اصطلاحًا**:عبارة عن غشاء موجود حول فتحة المهبل الخارجية، ويتكون من طبقتين من الألياف الرقيقة، بينهما نسيج لحمي غني بالأوعية الدموية[3].

وقيل: هو عبارة عن غشاء رقيق يزيد في سمكه قليلًا عن طبلة الأذن، يوجد على بعد حوالي نصف سنتيمتر أو يزيد من السطح الخارجي لفرج المرأة، ويحتوي على فتحة صغيرة لخروج دم الحيض[4].

المطلب الثاني: حقيقة رتق غشاء البكارة.

الفرع الأول: انواع غشاء البكارة [5]

غشاء البكارة له عدة أنواع طبيعية تختلف من فتاة لأخرى، وكلها تُعد طبيعية من الناحية الطبية. من أشهر الأنواع:

– **(النوع الأول)**: الغشاء الغربالي : وهو جلدة تعترض مجرى ومسيل الحيض، والمهبل فيه خروق و فتحات كفتحات الغربال .
– **(النوع الثاني)**: الغشاء العنابي :وهو حويصلة جلدية تشبه حب العناب[6]، تعلق بجدار المهبل.
– **(النوع الثالث)**:الغشاء الهلالي :وهو جلدة على شكل الهلال، تعلق ببعض جوانب المهبل قابلة للمط والتمدد .
– **(النوع الرابع)** الغشاء المنقسم طوليا :وهو ما يسمى بالغشاء ذو الفتحة الطولية .
– **(النوع الخامس)**:لغشاء المصمت :وهو نادر وله مشاكل طبية كثيرة، منها عدم السماح بمرور دم الحيض مع تراكمه في المهبل ثم الرحم .

---

[1] : حسين عبيد عون الله إبراهيم، فقه الموازنات وأثره في بيان الحكم الشرعي لعملية رتق غشاء البكارة (دراسة فقهية مقارنة)، مجلة الشريعة والقانون، تصدرها كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، العدد 45ماي 2025،ص 437

[2] : بن منظور، مرجع سابق، ج4، ص78.

[3] :كمال فهمي، رتق غشاء البكارة، أبحاث ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية المنعقدة السبت 20من شعبان 1407هـ، الموافق ل: 10 من أبريل 1987م ضمن سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية الكويت، ص 425.

[4] :محمد عبد العزيز سيف النصر، الطب الشرعي العملي والنظري، مكتبة النهضة المصرية– القاهرة، ط2،عام 1996، ص 289.

[5] :بد الكريم بن عبد. الرحمان اليحيى، رتق غشاء البكارة وأثره في الدعاوى المتعلقة بالنكاح"دراسة فقهية"، مجلة كلية الشريعة والقانون تفهنا الأشراف، العدد 28يونيو 2024، ج2، ص467

[6] :العناب شجر شائك من الفصيلة السدرية يبلغ ارتفاعه ستة أمتار و يطلق العناب على ثمره أيضا وهو احمؤ حلو لذيذ الطعم على شكل ثمرة النبق، ينظر، المعجم الوسيط، د. ابراهيم انيس وآخرون، ج2، ص630.

الفرع الثاني: أسباب تمزق غشاء البكارة :

– تتعدد أسباب تمزق غشاء البكارة بين طبيعية وعرضية وغيرها مما يوجب بيانها.

علما بأن زوال غشاء البكارة ليس دوما دليلا على الجماع، فقد تزول البكارة بالجماع، وقد تزول بغيره من الأسباب كالمرض [1] ، النكاح، الزنى، الاغتصاب، طول العنوسة، شدة الحيض، الوثبة، العمليات الجراحية، الضربة الشديدة [2]، وتولد بعض البنات دون غشاء بكارة مثلما يولد بعض الصبيان دون قلفة تغطي رأس الذكر [3]، وقد تكون فتحة غشاء البكارة واسعة خلقة! وكثيرا ما أدى الجهل بهذه الحقائق إلى مآس مفجعة، وقد يكون لدى بعض الفتيات غشاء بكارة مسدود يمنع تدفق دم الحيض بشكل طبيعي، مما يستوجب إجراء عملية جراحية لفتح الغشاء وتمكين الدم من الخروج[4].

والدليل على من ازيلت بكارتها ليس معناه للجماع كالآتي :

أولًا: ما روي عن الشعبي وإبراهيم–رحمهما الله– في الرجل إذا لم يجد امرأته عذراء، فليس عليه شيء؛ لأن العذرة تذهبها الوثبة، وكثرة الحيض، والتعنّس، والحمل الثقيل، والله أعلم[5].

ثانيًا: ما روي عن عطاء، قال: سألت عن الرجل يقول لامرأته: لم أجدك عذراء، قال:" ليس عليه شيء"، إن العذرة تذهب من الوثبة، والمرض، وطول التعنيس [6] .

الفرع الثالث : فحص غشاء البكارة .

– تختلف الآراء الفقهية حول فحص غشاء البكارة تبعًا لطبيعة الشهادة والتشخيص.

– اتفق جمهور الفقهاء على جواز قبول شهادة النساء في مسائل البكارة والثيوبة، غير أنهم :

---

[1] : احمد محمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية «موسوعة جامعة للاحكام الفقهية في الصحة والمرض و الممارسات الطبية، تقديم: د. محمد هيثم الخياط، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ– 2000م، ص 154.

[2] :عبد الكريم بن عبد الرحمان اليحيى، مرجع سابق، ص 468.

[3] : القلف جمع قلفة الذكر لانها تقطع. ينظر، محمد مرتضى السيني الزبيدي تاج العروس من جواهر القاموس تحقيق جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد و الأنباء في الكويت(1385_1466هـ)=(20011960 –م)، ج14، ص365.

[4] : حمد محمد كنعان، المرجع سابق، ص154–بتصرف.–

[5] : ابن قدامة، موفق الدين ابو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (541 _620هـ)، المغني، تحقيق: الدكتور عبد الله بن المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1417هـ _1997م، ج9، ص 451.

[6] : ابو بكر بن ابي شيبة، ابو بكر عبد الله بن محمد بن ابي شيبة العبسي الكوفي (ت235هـ)، الكتاب المصنف في الاحاديث والآثار، تقديم وظبط: كمال يوسف الحوت،(دار التاج لبنان)،(مكتبة الرشد–الرياض)،(مكتبة العلوم والحكم–المدينة المنورة)، ط1، 1409هـ– 1989م)، ج5، ص493.

– اختلفوا في عدد الشاهدات اللازم لاعتماد هذه الشهادة، وذلك على ثلاثة أقوال:

1/- القول الأول:

ذهب الحنفية، ورواية عن أحمد، إلى قبول شهادة امرأة واحدة عدل، وبهذا قال ابن عباس، وابن عمر، والحسن البصري، والزهري وغيرهم. وأما ابن حزم فإنه يقبل في الرضاع فقط امرأة واحدة عدل، أو رجل واحد عدل [1]، ودليل هذا القول:

– عن أبي وائل عن حذيفة أن النبي ﷺ أجاز شهادة القابلة.[2]

– وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ فقال: من الذي يجوز في الرضاع من الشهود؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: رجل وامرأة [3].

– ما روي عن عقبة بن الحارث رضي الله عنه أن امرأة سوداء جاءت فزعمت أنها أرضعتهما، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عنه، و تبسم النبي ﷺ وقال: كيف وقد قيل، وقد كانت تحته ابنة أبي إهاب التميمي [4].

– أن شرط العدد في الشهادة في الأصل ثبوته تعبّدًا غير معقول المعنى، لأن خبر من ليس بمعصوم عن الكذب لا يفيد العلم قطعًا ويقينًا، وإنما يفيده غالب الرأي وأكثر الظن، وهذا ثبت بخبر الواحد العدل، ولهذا لم يُشترط العدل في رواية الأخبار، إلا أنّا عرفنا العدد فيها شرط بالنص، والنص ورد بالعدل في شهادة النساء في حالة مخصوصة، وهي أن يكون معهن رجل، بقوله تعالى عزّ شأنه: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾[البقرة: الآية 282]، فبقيت حالة الانفراد عن الرجال على أصل القياس، وقد روي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قبل شهادة القابلة على الولادة، ولو شهد رجل واحد بالولادة يُقبل، لأنه لما قَبل شهادة امرأة واحدة فشهادة رجل واحد أولى، والله أعلم [5] .

---

[1] : حميد عبد اللطيف جاسم، أحكام رتق غشاء البكارة في الفقه الإسلامي، مجلة الجامعة العراقية، العدد: 60، ج3، ص164.

[2] :بو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق : أبو معاذ طارقبن عوض الله بن محمد ابو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين–القاهرة،(د. ط)، 1415هـ- 1990م، الرقم: 596، ج1،ص189

[3] :أحمد بن حنبل، مسند الإمام احمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، اشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1461هـ- 2001م، رقم: 4910،ج8،ص510

[4] : بن بردزبة البخاري الجعفي، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب تفسير المشبهات، تحقيق: جماعة من العلماء، ط: السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية_مصر 1311هـ، رقم: 2052،ج3،ص54

[5] : الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، بدائل الصنائع في ترتيب الشرائع، ط1، مطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر، 1327_1328هـ ، ج6،ص278.

2/- القول الثاني:

ذهب الشافعية وداود إلى أنه لا يُقبل أقل من أربع نسوة، واستثنى داود الرضاع فأجاز فيه شهادة امرأتين، أو امرأة واحدة، وبهذا الرأي قال الشعبي، والنخعي في رواية عنهما، وقتادة، وعطاء، وابن شبرمة [1].

دليلهم على هذا القول :أن الشرع أقام كل امرأتين في باب الشهادة مقام رجل واحد، وما لا يُكتفى فيه بأقل من رجلين فلا يُكتفى فيه بأقل من أربع نسوة [2] .

3/- القول الثالث :

قال المالكية: يكفي في ذلك امرأتان، وبهذا قال الحاكم، وابن ليلى، وابن شبرمة، والثوري، ورواية أخرى عن أحمد.

وقيل عند المالكية: يُشترط أن يفشو ما شهدتا به عند الجيران وينتشردليل هذا الفريق: أن شهادة الرجال لما سقط اعتبارها في هذا الباب لمكان الضرورة، وجب الاكتفاء بعددهم من النساء [3] ، أما في وقتنا، وفي ظل التطور والتقدم، فإن الحال كما هو، لا تزال مسألة البكارة يُعتمد فيها على النظر فقط، وذلك بعد سؤال الطبيبة الجراحية النسائية سناء خلف عن ذلك، فقالت: إن اعتمادنا حاليًا على النظر فقط، وسألتها عما إذا كانت البكارة تُعرف إذا أزيلت بزنا أو بالأسباب المذكورة، فقالت: لا يُعرف.

المطلب الثالث: الحكم الشرعي لجراحة رتق غشاء البكارة.

تطرقنا في هذا المطلب إلى بيان الحكم الشرعي لجراحة رتق غشاء البكارة في صورتها المختلفة، وذلك من خلال عرض آراء الفقهاء المعاصرين وأدلتهم، ثم مناقشتها والترجيح بينها وفق الضوابط الشرعية.

---

[1] : حميد عبد اللطيف جاسم، أحكام رتق غشاء البكارة في الفقه الإسلامي، مجلة الجامعة العراقية، العدد(60،ج3)، ص 165.

[2] : حميد عبد اللطيف جاسم، مرجع نفسه، ص164 .

[3] : ينظر: مالم بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت179ه)، المدونة، دار الكتب العلمية، ط1، 1415ه-1994م، ج4،ص81.

الفرع الأول: حكم رتق غشاء البكارة للمغتصبة.

– اختلف المعاصرون في بيان ذلك الحكم إلى قولين، هما على النحو التالي:

1 /– القول الأول: ذهب بعض الفقهاء المعاصرين إلى عدم جواز رتق غشاء البكارة للأسباب اللاإرادية[1] .

2/– القول الثاني :ذهب البعض إلى جواز رتق غشاء البكارة بسبب الاغتصاب، أو كان الفتق لعلة خلقية، أو استئصال أورام، أو تدفق دم الحيض[2] .

– أدلة الرأي الأول:

استدل القائلون بعدم جواز رتق غشاء البكارة بأدلة عقلية كثيرة تستند على نصوص السنة النبوية، والقواعد الفقهية، والمقاصد الشرعية، ومنها ما يلي:

أولًا: إن رتق غشاء البكارة نوع من المكر والخداع والغش، والغش محرم شرعًا[3]؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من غشنا فليس منا» [4] . والحديث وإن كان في البيوع إلا أنه يشمل النكاح أو أي عمل كان، يقول ابن القيم رحمه الله: ينبغي للمفتي أن يكون بصيرًا بمكر الناس وخداعهم وأحوالهم، ولا ينبغي أن يحسن الظن بهم، بل يكون حذرًا فطنًا إلى قوله: وكم من مسألة ظاهرها ظاهر جميل وباطنها مكر وخداع وظلم، فالغر ينظر إلى ظاهرها ويقضي بجوازه، وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها [5].

ثانيًا: إن رتق غشاء البكارة يفتح أبواب الكذب الذي لم يرد النص بإباحته، في حديث رسول الله ﷺ: «لا يحل الكذب إلا في ثلاث: يحدث الرجل امرأته ليرضيها، والكذب في الحرب، والكذب

[1] : محمد خالد منصور، الاحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، دار النفائس–عمان– ط 2، 1419هـ– 1999م، ص288./ عز الدين التميمي، رتق غشاء البكارة، بحث منشور في سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية– الرؤية الاسلامية لبعض الممارسات الطبية المنعقدة بالكويت بتاريخ 20 شعبان عام 1403هـ– 1987م، ص 563.

[2] : محمد مختار السلامى، الطبيب بين الإعلان والكتمان، بحث منشور في سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية المنعقدة بالكويت 20 شعبان 1403هـ 1987م ،ص81.

[3] : محمد بن محمد المختار الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها ،مكتبة الصحابة جدة ط2، 1415هـ– 1994م، ص430.

[4] : بو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (ت 1388هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1384هـ– 1955م، ج1،ص99، رقم 101

[5] : ابن القيم: محمد بن أبي بكر أيوب بن سعد شمس الدين ابن القيم الجوزية (ت751هـ)، إعلام الموقعين عند رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام ابراهيم، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1411هـ– 1991م ، ج4، ص187.

لإصلاح بين الناس[1]» ، إن رتق غشاء البكارة يفتح أبواب الكذب للفتيات وأهليهن لإخفاء حقيقة السبب، والكذب محرم شرعا[2].

ثالثًا: إن كان رتق غشاء البكارة فيه مصلحة الستر للفتاة ودفع الضرر عنها وعن أهلها، إلا أن فيه مفاسد أكثر خطورة، مثل اختلاط الأنساب، فقد تحمل المرأة من الجماع السابق ثم تتزوج بعد رتق غشاء البكارة، وهذا قد يؤدي إلى فتح الأبواب أمام الأطباء وبعضهم أن يلجؤوا إلى إجراء عمليات الإجهاض وإسقاط الأجنة بحجة الستر، أو بحجة أنها نتيجة الخطيئة[3]، وبجانب ما يترتب عليهم من كشف للعورات، كما تؤدي إلى تشجيع ارتكاب الزنا.

ومن القواعد الفقهية: إذا اجتمعت مصالحُ ومفاسدُ، فإن أمكن تحصيلُ المصالح ودرءُ المفاسد فعلنا ذلك؛ امتثالًا لأمر الله تعالى فيهما، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ [التغابن: الآية 16]. وإن تعذَّر الدرءُ والتحصيلُ، فإن كانت المفسدةُ أعظمَ من المصلحة، درأنا المفسدةَ، ولا نُبالي بفواتِ المصلحة[4].

رابعًا: و من القواعد الشرعية: الضرر لا يزال بمثله، وهي تعد قيدًا على قاعدة الضرر يزال، أي إلا إذا كانت إزالته لا تتيسر إلا بإدخال ضرر مثله أو أشد منه على الغير.

فتمزق غشاء البكارة وما يترتب عليه من الأضرار في حق الفتاة وإلحاق العار بأهلها ضرر، ورتق غشاء البكارة وما يترتب عليه من المفاسد التي ذكرت آنفًا ضرر، فلا ينبغي في سبيل إزالة الضرر الأول أن يُرتكب ضرر آخر، ولأنه لو أزيل الضرر بالضرر لما صدق أن الضرر يزال[5]

خامسًا: إن رتق البكارة قد يؤدي إلى اختلاط الأنساب عند حمل الفتاة من الجماع غصبًا، وهذا يؤدي إلى إلحاق ذلك الحمل بالنسب، واختلاط الحلال بالحرام، وأكل أموال الناس بالباطل، إما عن طريق النفقة على الأولاد، وإما عن طريق الميراث [6].

أدلة الرأي الثاني:

---

[1] : ترمذي :أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (609-679هـ)، سنن الترمذي، ابواب البر والطلة عن رسول الله ﷺ،بابماجاءفيإصلاحذاتالبين،،شعيبالأرنؤوط (جميعالاجزاء)،هيثمعبدالغفور ،دارالرسالةالعالمية،ط1، 1430هـ- 2009م،ج4،ص60،رقم2051.

[2] : محمد بن محمد المختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص430.

[3] : محمد بن محمد المختار الشنقيطي، مرجع نفسه، ص429-430

[4] : عز الدين بن عبد السلام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ/1991م، ج1، ص98.

[5] : حمد بن الشيخ محمد الزرقاء (ت1357هـ- 1938م، شرح القواعد الفقهية، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، ط2، 1409هـ-1989م، ص195.

[6] : محمد خالد منصور، مرجع سابق، ص 213.

استند القائلون بجواز جراحة رتق غشاء البكارة في الأسباب الخارجة عن إرادة المرأة، إلى عددٍ من الأدلة المعقولة المؤيدة بالنصوص الشرعية منها:

أولا: إنَّ رتق غشاء البكارة لمن زالت عنهنَّ بسببٍ لا دخل لإرادتهنَّ فيه يُعين على الستر الذي أمرت به النصوص الشرعية، ومنها ما رُوي عن أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من نفَّس عن مسلم كربةً من كرب الدنيا، نفَّس الله عنه كربةً من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، ومن يسَّر على معسر يسَّر الله عليه في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه«[1].

– **وجه الدلالة** :قال الإمام النووي: في هذا فضل إعانة المسلم وتفريج الكرب عنه وسد خَلَّته، ولا يدخل في كشف الكربة وتفريجها من أزالها بماله أو جاهه أو مساعدته، والظاهر أنه يدخل فيه من أزالها بإشارته ورأيه ودلالته ،وأما الستر المنسوب إليه هنا فالمراد به الستر على ذوي الهيئات، ولِمَن ليس معروفًا بالأذى والفساد [2].

وعلى ذلك، إن الستر على من فسدت عذريتها بسبب خارج عن إرادتها يعد من الستر الستر المأمور به شرعا، إذ لا مؤاخذة عليها في الدنيا ولا في الآخرة، لكونها معذورة فيما وقع لها أمام الله تعالى وأمام الناس .

ثانيا : في القول بجواز رتق غشاء البكارةسد لباب سوء الظن الذي قد يترتب عليه ظلم البريئات من الفتيات، فإجراء الطبيب جراحة رتق غشاء البكارة فيه إشاعة لحسنن الظن بين المؤمنين الذي هو مقصد شرعي معتبر[3]، بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بعضا﴾[الحجرات:12]، ويقول أيضا: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾[النور: 12

ثالثا: إن رتق غشاء البكارة يزيل العقد التي تعرضت لها، فالفتاة التي زالت عذريتها نتيجة اغتصابها أو بوثبة أو تدفق دم حيض او لجراحة أصابها ضرر نفسي كبير يضعها بين امرين كلاهما مر وهما: إما أن تعيش في ذل و هوان، وأما ان ترفض فتبقى منكسة الرأس ولا تجد من

[1] : مسلم: ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(206– 261ه)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (1388ه)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1374ه–1955م)، رقم2699،ج4، ص 2074.

[2] : النووي ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي(ت676 ه)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت–الطبعة 2، 1396 ه ، ج16، ص135.

[3] : محمد ياسين، دار النفائس للنشر والتوزيع– الأردن، ابحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، ط1، 1416ه– 1996م، ص 230.

يرحمها في مصيبتها، فإذا أمكن علاج هذا الضرر، نكون بذلك قد فرجنا عن نفسيتها بجبر هذا الضرر [1] ، وفي هذا يقول أحد الفقهاء المعاصرين " :وقد أجرت ذلك على أساس أنه نوع من العلاج العضوي و النفسي لمن يتعرض لهذه الجريمة–الاغتصاب– في مجتمعاتنا الإسلامية التي تعتبر أن عذرية الفتاة هي سر حياتها و أن فقدها يعني موتها نفسيا [2] .

رابعا: أن رتق غشاء البكارة يوجب دفع الضرر عن أهل المرأة، فلو تركت المرأة من غير رتق واطلع الزوج على ذلك لأضرها، وأضر بأهلها، وإذا شاع الأمر بين الناس فإن تلك الأسرة قد يمتنع من الزواج منهم، فلذلك يشرع لهم دفع ذلك الضرر لأنهم بريئون من سببه، كما أن قيام الطبيب المسلم بإخفاء تلك القرينة الوهمية في دلالتها على الفاحشة له أثر تربوي عام في المجتمع، وخاصة فيما يتعلق بنفسية الفتاة [3] .

– القول الراجح :

بعد ذكر أقوال الفقهاء وأدلتهم، يتبين – والله أعلم – أن القول الراجح والأقرب للصواب هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، القائلين بجواز رتق غشاء البكارة للمغتصبة ومن في حكمها، وذلك للأسباب الآتية[4]:

أولًا: لما يحققه هذا القول من سترٍ على الفتيات اللاتي لا دخل لهن في زوال غشاء البكارة.

ثانيًا: لأن هذا الفعل لا يُعد غشًا ولا تدليسًا، إذ إن الغش هو إظهار الشيء على خلاف حقيقته لإخفاء عيب مقصود، وهو غير متحقق هنا.

ثالثًا: لأن المصالح المترتبة عليه أرجح من المفاسد المحتملة، فيُقدَّم جانب المصلحة الراجحة.

الفرع الثاني: حكم الرتق العذري لمن زالت بكارتها بوطء حرام (الزنا)

لزوال بكارة الفتاة بزنا حرام صورتان :

الأولى: أن تكون الفتاة قد ثبت زناها وظهر واشتهر بين الناس، كالبغي المعروفة بالفاحشة، أو من صدر بحقها حكم قضائي بالزنا. وقد اتفق الفقهاء على عدم جواز رتق غشاء البكارة في هذه

[1] : أحمد محمد بدوي، نقل وزرع الاعضاء البشرية، سعد السمك للمطبوعات القانونية–فلسطين–القدس1999م، ط1،ص87.

[2] : نص فريد واصل، رأي منشور في جريدة الأهرام عدد الجمعة 27نوفمبر1998م، نقلا عن: حسين عبيد عون الله ابراهيم، فقه الموازنات وأثره في بيان الحكم الشرعي لعملية رتق غشاء البكارة، ص454.

[4]: محمد بن محمد المختار الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، مكتبة الصحابة، جدة، ط2، 1415هـ–1994م، ص 431.

[4] : حسين عبيد عون الله ابراهيم، مرجع سابق، ص 455.–بتصرف–

الحالة؛ لأن مقصود الستر الذي يُبنى عليه القول بالجواز لا يتحقق هنا، إذ إن الفضيحة قد وقعت واشتهرت، فلا يفيد الرتق في رفع ما عُلم، ولا في دفع آثار سوء الظن أو ردود الفعل الاجتماعية [1].

و**الثانية:** أن تكون الفتاة قد وقعت في الزنا مرة واحدة، دون أن يُعرف أمرها بين الناس أو يُرفع إلى القضاء، وفي هذه الصورة اختلف الفقهاء في حكم رتق غشاء البكارة، ويمكن حصر أقوالهم في قولين:

1/– القول الأول"ذهب الجمهور من الفقهاء المعاصرين إلى القول بعدم جواز رتق غشاء البكارة لمن زالت بكارتها بوطء حرام – الزني – سواء اشتهرت بالزنى أم لم تشتهر ، وسواء عرض الأمر على القضاء أم لم يعرض [2] .

2/– القول الثاني: ذهب بعض الفقهاء المعاصرين إلى جواز رتق غشاء بكارة لفتاة زالت بكارتها بوطء حرام مرة واحدة ، ولم يفتضح أمرها بين الناس [3] .

– **أدلة الجمهور:**استدل جمهور الفقهاء المعاصرين القائلون بعدم جواز إجراء جراحة رتق غشاء البكارة لمن زالت بكارتها بسبب الزنا المحرم، سواء اشتهر ذلك أم لم يشتهر، بجملة من الأدلة المعقولة المؤيدة بالنصوص الشرعية. و من أهم هذه الأدلة:

1. أن هذا النوع من الجراحة قد يفضي إلى اختلاط الأنساب، كما قد يساهم في التهاون بأمر الفاحشة وتشجيعها، إضافة إلى ما فيه من معنى التدليس والغش والخداع على من يقصد الزواج بهذه المرأة، إذ يُوهمه خلاف الحقيقة. وقد سبق بيان هذه المعاني وتفصيلها عند عرض أدلة الجمهور في مسألة رتق غشاء البكارة لمن زالت بكارتها بسبب الاغتصاب، فيُحال إليه تجنباً للتكرار [4].
2. ومن القواعد الشرعية أن "الرخص لا تُناط بالمعاصي"[5]، وبناءً على ذلك فإن الفتاة التي زالت بكارتها بسبب الزنا الذي وقع منها طوعًا واختيارًا، لا يجوز الترخيص لها بإجراء هذه العملية؛

---

[1] : محمد نعيم ياسين، مرجع سابق، ص245–بتصرف–.

[2] : لشيخ عز الدين التميمي، رتق غشاء البكارة من منظور إسلامي، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية–ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية المنعقدة بالكويت،1987م، ص563./محمد خالد منصور، مرجع سابق، ص228. بتصرف

[3] : خالد عبد العظيم أحمد، مدى مشروعية ترقيع غشاء البكارة، بحث منشور بمجلة قطاع الشريعة والقانون–القاهرة– العدد1،عام 2008م، ص309.

[4] : حسين عبيد عون الله ابراهيم، مرجع سابق، ص460–461. بتصرف .

[5] : السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي (ت 911)، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ– 1983م، ص 140.

لأن المعصية لا تكون سببًا في منح الرخصة الشرعية. ولما قد يترتب على ذلك من غش وخداع للزوج [1] .

3. أن المرأة التي أقدمت على الزنا باختيار منها، وعلى علمٍ كامل بما يترتب عليه من آثار، ومنها فقدان العذرية، تكون قد عرضت نفسها لاستحقاق المؤاخذة الشرعية، ولا يُنظر إليها باعتبارها محلًا للرأفة أو موجبًا للستر بسبب هذا الفعل المتعمد. قال تعالى: ﴿الزّانِيَةُ وَالزّاني فَاجلِدوا كُلَّ واحِدٍ مِنهُما مِائَةَ جَلدَةٍ وَلا تَأخُذكُم بِهِما رَأفَةٌ في دينِ اللَّهِ إِن كُنتُم تُؤمِنونَ بِاللَّهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَليَشهَد عَذابَهُما طائِفَةٌ مِنَ المُؤمِنينَ﴾ [النور: ٢]، إنما تكون مدعاة لإقامة الحد عليها، فإذا لم يقم الحد عليها بسبب عدم توافر الشهود أو الإقرار، فلا أقل من أن ندعوها لتلقى مصيرها كيفما يحل لها، وأن تلقى الجزاء غير المقدر إذا غاب الجزاء المقدر، ولا يكون الطبيب مساعدًا لها ولأمثالها على نشر الرذيلة وضياع العفة التي من المفروض أن تتمسك بها هي وأمثالها، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ . وتنتظر قضاء الوطء الحرام حسب ما تقضي به الشريعة الإسلامية [2] .

- أدلة القول الثاني:

استند القائلون بجواز رتق غشاء البكارة للفتاة التي زالت بكارتها بسبب الزنا لكرة واحدة دون ان يشتهر أمرها بين الناس إلى جملة من الأدلة الشرعية منها :

1/-إنّ النصوص الشرعية جاءت مؤكِّدةً لمشروعية الستر وندبه على من وقع في المعصية إذا كان مستترًا غير مجاهر بها، لما يترتب على ذلك من دفعٍ للمفاسد التي قد تلحق بالفتاة وبالمجتمع، فضلًا عن كونه باعثًا لها على التوبة والرجوع إلى الطريق القويم، ومُعينًا على ترسيخ حسن الظن بين أفراد المجتمع المؤمن، ومن هذه النصوص نذكر :

- ما اخرجه البخاري عن سالم بن عبد الله قال :سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: كل أمتي معافى إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملا ثم يصبح وقد

[1] : ذكي حسين زيدان حكم رتق غشاء البكارة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي،(د د ن)، ط_1421هـ-2001م، ص307 .

[2] : ذكي حسين زيدان، مرجع نفسه، ص304-305 بتصرف.

ستره الله فيقول: يا فلان: عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه

1/- وجه الدلالة من الحديث :

وفي الحَديثِ: أنَّ على مَن ابتُليَ بمَعصيةٍ أنْ يَستُرَ على نفْسِه.وفيه: أنَّ ارتِكابَ المعصيةِ مع سَتْرِها أهونُ وأخفُّ مِن المجاهَرةِ بها.وفيه: أنَّ المجاهرةَ بالسُّوءِ وَقاحةٌ وجُرأةٌ وانتهاكٌ لحدودِ الله [2] .

- ما روي عن الزبير المكي: أن رجلًا خطب إلى رجلٍ أخته، فذكر أنها قد كانت أحدثت، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فضربه أو كاد يضربه، ثم قال" :ما لك و للخبر[3] . قال الإمام الباجي في شرحه لهذا الأثر: ولا يلزم الوطء أن يخبر من حال وليته إلا بما يلزم في ردّها، وهي العيوب الأربعة: الجنون، والجذام، والبرص، وداء الفرج، وأما غيرها من العيوب فلا يلزمه ذلك[4].

- **مناقشة الإستدلال:** ناقش المانعون لجراحة غشاء البكارة لمن زالت بكارتها بالزنا الاختياري ما استدل به القائلون بالجواز من النصوص الشرعية الدالة على مشروعية الستر، فقالوا: إن الستر المأمور به شرعًا هو ما يحقق المصالح المعتبرة، لا ما يفضي إلى فتح أبواب الفساد في المجتمع. ومن ذلك ما قد يترتب على هذه الجراحة من إيهام الزوج بكمال العذرية، وما يشتمل عليه ذلك من غش وخداع، مع اشتراك الطبيب في إخفاء الحقيقة. كما يترتب عليه تعطيل بعض آثار الجريمة الشرعية، وإسقاط ما يترتب عليها من عقوبة، ومع كون الفعل زناً اختياريًا، فإنه يجتمع فيه انتهاك الحق الشرعي والخُلقي، مما يجعل الإقدام على الستر بهذه الصورة محل منعٍ عندهم، سداً لذريعة الفساد [5] .

- أن مفسدة كشف العورة والنظر إليها، يمكن ان يقال فيها أن الحاجة إلى دفع مفاسد التمزق تبرر تحمل هذه المفسدة [6] .

---

[1] : البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، صحيح البخاري، كتاب: الأدب، باب: ستر المؤمن على نفسه، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة-دمشق، ط5، 1414هـ-1993م،رقم 5721، ج5،ص2254.

[2] : حمزة محمد قاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، تصحيح: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان-دمشق-سوريا، و مكتبة المؤيد، الطائف-السعودية، 1410 هـ-1990م، ج5،ص 252.

[3] : مالك بن أنس، موطأ مالك، كتاب النكاح، جامع باب النكاح، صححه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي (ت1388)، دار احياء التراث العربي-بيروت- لبنان، 1406 هـ-1985م، ج2،ص547،رقم 53.

[4] : الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الاندلسي (ت474هـ)، المنتقد شرح الموطأ، كتاب النكاح، جامع النكاح، مطبعة السعادة-بجوار محافظة مصر، ط1، 1332هـ ، ج3، ص 352.

[5] : حمد خالد منصور، الاحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، ط2، 1420هـ-1999م، ص217.بتصرف.

[6] : محمد نعيم ياسين، مرجع سابق، ص243

– **مناقشة الاستدلال:** ناقش المانعون ما استدل به المجيزون فقالوا لا نسلم أن دفع مفاسد التمزق يبرر مسألة كشف العورة لأن هذا القول يفتح الباب لاجراء هذه العملية بدون داعٍ أو مبرر وهو يؤدي إلى التساهل في كشف العورات وخاصة إذا علمنا أن رتق غشاء البكارة ليس أمرا سهلا بمعنى أن الطبيب يحتاج فيه إلى إجراء عدة عمليات متتابعة وتعريض المرأة لكشف العورة مرات ومرات مظنة زوال حياتها فدرؤه أولى [1] .

3/– أن مفسدة احتمال تشجيع الفاحشة الموهومة لأن مبناها على إبطال هذا التصرف (رتق غشاء البكارة) لفاعلية الأثر الزجري لردود الفعل الاجتماعية التي تقومتها العادات والتقاليد عند اكتشاف فتاة ذهبت بكارتها دون معرفة الأسباب وهذه ردود ليس لها مستند شرعي بنسبة لفتاة لم تكن بغياً مشهورة وإنها عقوبات زائدة هل العقوبات بالمشروع مبنية على قرائن غير شرعية [2] ،

– **مناقشة الاستدلال** : ناقش المانعون لرتق غشاء البكارة ما استدل به المجيزون فقالوا: لا نسلم أن احتمال تشجيع الفاحشة موهوم، لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح فمفسدة رجوعها للزنا تغلب مصلحة جواز رتق غشاء البكارة [3] .

– **الترجيح** [4] : وبعد مناقشة أقوال الفقهاء وبيان أدلتهم، يترجح فيما يظهر لي والله أعلم أن القول القول بعد جواز رتق غشاء البكارة لمن زالت بكارتها نتيجة الزنى المحرم هو الأقرب على الصواب و الأولى بالترجيح، وذلك لما يلي :

أولا: لأن النصوص الشرعية الداعية إلى التستر لا يمكن حملها على ما يؤدي إلى توظيف الوسائل الطبية في التستر على الفاحشة بما قد يفضي إلى انتشارها أو التقليل من خطورتها.

ثانيا: لأن القول بغير ذلك يجعل كل فتاة تفعل ذلك الأمر وتدّعي أنها أول مرة أو انها لا تشتهر بذلك الأمر .

ثالثا :لأن جانب المفاسد في هذه المسألة أرجح من جانب المصالح، فيقدم درء المفاسد على جلب المصالح.

---

[1] : محمد خالد منصور، مرجع سابق، ص226.

[2] : محمد نعيم ياسين، عملية الرتق العذري في ميزان المقاصد الشرعية، ص104./ محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص232، -.233بتصرف-.

[3] : ذكي حسين زيدان، مرجع سابق، ص 317.

[4] : حسين عبيد عون الله ابراهيم، فقه الموازنات وأثره في بيان الحكم الشرعي لعملية رتق غشاء البكارة، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، جامعة الازهر العدد مايو 2025م، ص 463-464.-بتصرف-

المطلب الرابع :أثر إعمال فقه الموازنات في عملية التكييف الفقهي لمستجدة رتق غشاء البكارة

يتناول هذا المطلب بيان أثر فقه الموازنات في توجيه الحكم الفقهي لمسألة رتق غشاء البكارة، من خلال عرض المصالح والمفاسد المترتبة عليها، ثم موازنة كل حالة على حدة وفق مقاصد الشريعة . ويهدف ذلك إلى إبراز مدى اعتبار هذا الأصل في ترجيح الأحكام في النوازل الطبية المعاصرة.

الفرع الأول: أثر فقه الموازنات في بيان حكم رتق غشاء البكارة للمغتصبة[1].

بعد الوقوف على أدلة الفريقين ومناقشتهما، نذكر المصالح والمفاسد التي يعد رتق غشاء البكارة مظنة لها من حيث الجملة، ثم الموازنة بين الآثار المترتبة عليه ترجيحا لما يوافق مقاصد الشريعة .

أولا: المصالح التي يعتبر الرتق مظنة لها :

ونظرا لما تمنحه الاعراف الإجتماعية لغشاء البكارة من مكانة وأهمية، فإن رتقه بعد تمزقه قد يكون سببا في تحقيق عدد من المصالح للفتاة ومن أبرزها:

1- مصلحة الستر على الفتاة:فرتق غشاء البكارة الذي يقوم به الطبيب فيه معنى الستر على الفتاة، والستر مقصد شرعي، حيث دلت نصوص السنة المطهرة على مشروعية الستر وندبه.

ثانيا: الوقاية من سوء الظن :[2]

إن رتق غشاء البكارة قد يكون سببا في دفع سوء الظن عن الفتاة، وإشاعة حسن الظن بينالناس، وهي مصلحة معتبرة شرعا دلت عليها نصوص الكتاب والسنة.

إن قيام الطبيب بإخفاء تلك القرينة الوهمية في دلالتها على الفاحشة يترتب عليه أثر تربوي عام وآخر خاص. أما الأثر التربوي العام فيتمثل في أن المعصية إذا سترتانحصر شرها في نطاق ضيق، بخلاف ما إذا أعلنت وانتشر خبرها، فإن ذلك يؤدي إلى إشاعة الفاحشة بين الناس، ومن ثم كان رتق غشاء البكارة محققا لمقصد شرعي يتمثل في الحد من انتشار الفاحشة داخل المجتمع.وأما الأثر التربوي الخاص بالفتاة فيتمثل في تشجيعها على التوبة إن كان تمزق الغشاء بمعصية، وتثبيتها على العفاف إن كان تمزقه بغير معصية، ولا شك أن هذه مصالح معتبرة شرعا.

[1] : حسين عبيد عون الله ابراهيم، فقه الموازنات وأثره في بيان الحكم الشرعي لعملية رتق غشاء البكارة، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، جامعة الازهر العدد مايو 2025م، ص 456-458.-بتصرف

[2] : محمد خالد منصور، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع- الأردن، ط2، 1420هـ- 1999م، ص216، 223.

ثالثا: المفاسد التي يعتبر رتق غشاء البكارة مظنة لها :

ويستند القائلون بالتحريم إلى أن رتق غشاء البكارة يفضي إلى مفاسد متعددة ترجح على المصالح المتوقعة، ومن أهمها:

1- مفسدة شيوع الفاحشة: إن رتق غشاء البكارة قد يفضي إلى تسهيل ارتكاب الفاحشة لدى بعض النساء لعلمهن بإمكان إعادته بعد الجماع، وهو ما يعد مفسدة خطيرة قد يترتب عليها انتشار الفاحشة وشيوعها في المجتمع.

2- مفسدة الغش والخداع: إن في رتق غشاء البكارة نوعا من الغش والخداع للرجل الذي يقبل على الزواج بتلك المرأة في المستقبل، والغش محرم شرعا، لقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس منا من غش[1].»

3- مفسدة كشف العورة :إن في رتق غشاء البكارة كشفا لعورة المرأة، والنظر إليها ولمسها ممن لا يحل له النظر أو اللمس، وذلك لا يحل إلا لضرورة أو حاجة ماسة، وكلاهما غير متوافر هنا، فلم يثبت طبيا أي فائدة حقيقية لغشاء البكارة تستدعي كشف العورة لإصلاحه[2].

- الموازنة بين المصالح والمفاسد :

1- الحالات التي يكون سببها حادث:وعند الموازنة بين المصالح والمفاسد المترتبة على رتق غشاء البكارة للمغتصبة، وكذلك لمن تمزق غشاؤها بسببٍ لا يُعد معصية في ذاته كالسقوط ونحوه، يتبين أن المصالح المتحققة في هذه الحالات أرجح وأقوى من المفاسد المحتملة.

- وبيان ذلك[3] :

أ) أن مفسدة غش الزوج و خداعه غير موجودة هنا ، إذ الغش هو إخفاء عيب أو نقص في المحل بحيث يبدو أمام طالبه خالياً من ذلك العيب ، مما يترتب عليه الإضرار بالطالب، ورتق غشاء البكارة هنا ليس غشاً للزوج ولا إخفاء لعيب كان موجوداً بل هو رد للأمر إلى وضعه الطبيعي ، للمنع من الوقوع في الوهم وسوء الظن

[1] : أبو داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأسدي السجستاني(ت275ه) ، سنن ابي داود، ابواب الاجارة، باب النهي عن الغش، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت1322ه)، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، رقم:3452، ج 3،ص 272.

[2] : محمد نعيم ياسين، أبحاث فقهية في قظايا طبية معاصرة، دار النفائس للنشر والتوزيع-الأردن، ط1، 1416ه-1996م، ص229-234.

[3] : حسين عبيد عون الله إبراهيم، مرجع سابق، ص458،457، بتصرف .

ب)أما مفسدة التشجيع على فعل الفاحشة ، فهي غير محققة أيضاً ، لأن سبب زوال البكارة لم يكن فعلاً بسبب معصية ، بل الذي يشجع على الفاحشة هو عدم الرتق ، حيث زال دليل عذريتها وأوصدت الأبواب أمام إعادته ، فعندئذ ستجد نفسها أقرب إلى مطاوعة الشيطان والوقوع في الرذيلة.

ج) أمام مفسدة كشف العورة ، فقد أجاز الفقهاء كشفها للضرورة أو الحاجة ، وتلك المصالح التي سبق ذكرها إن لم تصل إلى حد الضرورة فلا أقل من أن تكون في رتبة الحاجة، فتكون مسوغاً لكشف العورة.

ولترجح جانب المصالح على جانب المفاسد ، أرى أن القول بجواز رتق غشاء البكارة في هذه الحالة هو الراجح[1]، فإصلاح غشاء البكارة هنا يكون مظنة لتحقق جميع المصالح السابقة [2].

الفرع الثاني: أثر فقه الموازنات في بيان حكم رتق غشاء البكارة لمن زالت بكارتها بوطءٍ حرام(زنا)

عند الموازنة بين المصالح والمفاسد، إذا كان سبب التمزق هو وطء الزنا باختيار كامل ودون إكراه، ولم يشتهر ذلك بين الناس، فإن الراجح فيما يظهر لي والله أعلم تقديم جانب درء المفاسد على جانب جلب المصالح، وذلك يتضح فيما يلي:

1-الغش :

الذي يتبادر إلى الذهن في أول الأمر أن قيام الطبيب برتق بكارة فتاة عمل فيه تمويه وخداع لمن يريد الزواج من هذه الفتاة في المستقبل ؛ حيث يحجب عنه علامة قد تكون أثرا من آثار سلوك شائن وقعت فيه تلك الفتاة، لو عرفه لما استمر معها في الحياة الزوجية، احتياطا لنسله، وخوفا من أن تدخل عليه من الأولاد من ليس من صلبه[3].

وبخاصة أن الله تعالى قد وجه المؤمنين في كتابه الكريم إلى أنه لا ينكح الزانية أو المشركة إلا زان أو مشرك ؛ فقال عز وجل: ﴿الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾[النور:3]. وقد نقل عن بعض العلماء أن الزاني إذا تزوج عفيفة، وأن الزانية إذا تزوجها عفيف فرق بينهما عملا بظاهر الآية[4].

---

[1] : محمود محمد عبد العزيز الزيني، مسؤولية الأطباء من العمليات التعويضية والتجميلية والرتق العذري بين الشريعة والقانون، ص145_148،بتصرف .

[2] : محمد نعيم ياسين، ابحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 1416هـ- 1996م، ص239.

[3] : حمد نعيم ياسين، أبحاث فقهية في قظايا طبية معاصرة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ص 235.

[4] : لقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لاحكام القرآن "تفسير سورة النور"، تحقيق: أحمد البردوني وابراهيم أطفيش،دار الكتب المصرية- القاهرة،ط2، 1384هـ-1964م، ج12،ص 169.

والطبيب برتقه غشاء البكارة قد يكون سببا في استمرار الزوج في زواج لا يشجع على استمراره حسب الفهم السابق للآية الكريمة.

ومن جهة أخرى فإن بعض الفقهاء قد ذهبوا إلى أن للزوج الحق في فسخ الزواج إذا كان قد اشترط على الزوجة أنها عذراء فتبين خلاف ذلك [1]

ولا يلزم التصريح بالشرط فالمعروف عرفا كالمشروط شرطا [2]من حيث أن الطبيب أوهم الزوج العذرية مصطنعة، أن شرط العذرية متحقق في الفتاة [3] .

والغش محرم سواء كان ذلك في عقود النكاح أو في إبداء الرأي أو في أداء الأعمال، وقد دلت على ذلك النصوص من السنة النبوية منها قول الرسول ﷺ» :من غشنا فليس منا[4] ، و ليس هناك ضرر أشد من أن يدلس الطبيب على الزوج في عرضه .

2- تشجيع الفاحشة:

كذلك قد يتبادر أن رتق الطبيب لغشاء البكارة يؤدي إلى تشجيع فاحشة الزنى في المجتمع ؛ وذلك أنه بهذا العمل يزيل كثيرا من التهيب والشعور بالمسؤولية الذي ينتاب عادة أية فتاة تحدثها نفسها بارتكاب هذه الفاحشة، فإنها إذا علمت أن فعلتها سوف تترك آثارا في جسدها يرتب عليها المجتمع عقوبات قاسية، وإن استطاعت أن تفلت من العقوبة الشرعية المفروضة على مثل هذه الجريمة، إذا علمت ذلك وأحست بمخاطر المستقبل المنتظر على فرض وقوعها في الزنا أحجمت عنه إيثارا للسلامة في الدنيا على الأقل.

أما إذا علمت أن بإمكانها التخلص من آثار جريمتها، بإصلاح ما أفسدته تلك الجريمة، تناقص إحساسها بالمخاطر المستقبلية، وشجعها ذلك على الإقدام على المعصية. وهذا يتنافى مع روح الشريعة في مكافحة الزنى، وسد جميع الأبواب التي توصل إليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فكان تشريع حد الزنى والأمر بستر العورات، والنهي عن خلوة الرجل بالمرأة، والنظر إليها، وسفرها من غير محرم وغير ذلك[5] .

---

[1] : مجموعة من المؤلفين، الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الكويت،دار السلاسل-الكويت(1404هـ _1427هـ)، ط2، ج8،ص 80.

[2] : الحموي، أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي(ت1098هـ)، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ-1985م، ج4، ص 206..

[3] : محمود محمد الزيني، مسؤولية الأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية والرتق العذري، ص140.

[4] : الحديث سبق تخريجه .

[5] : محمد نعيم ياسين، مرجع سابق ، ص236.

3- كشف العورة:

وذلك أن فرج المرأة وما حوله يعد عورة مغلظة باتفاق الفقهاء،فلا يجوز النظر إليه أو لمسه سواء كان الناظر رجلا أو امرأة [1]و عملية الرتق تستلزم في الغالب النظر واللمس بصورة مباشرة، كما أن كشف العورة لاسيما المغلظة منها لا يباح إلا عند الضرورة أو حاجة معتبرة، ولم يثبت طبيا إلى الآن وجود منفعة صحية لغشاء البكارة تقتضي إجراء هذا التدخل ، إلا إذا ترتب على تمزق الغشاء نزيف او ضرر صحي يحتاج إلى علاج،قال تعالى: ﴿قُل لِلمُؤمِنينَ يَغُضّوا مِن أَبصارِهِم وَيَحفَظوا فُروجَهُم ذلِكَ أَزكى لَهُم إِنَّ اللَّهَ خَبيرٌ بِما يَصنَعونَ۝ وَقُل لِلمُؤمِناتِ يَغضُضنَ مِن أَبصارِهِنَّ وَيَحفَظنَ فُروجَهُنَّ... ﴾[النور: 30،31].

وجاء في المبسوط " : وإذا أصاب امرأة قرحة في موضع لا يحل أن ينظر إليه، لا ينظر إليه ، ولكن يعلم امرأة تداويها ... وإن لم يقدروا على امرأة تعلم ذلك ، أو علمت وخافوا أن تهلك أو يصيبها بلاء .. فلا بأس أن يستروا منها كل شيء إلا موضع تلك القرحة ، ثم يداويها رجل[2]

وورد عن السيوطي قوله " : لو فصد أجنبي امرأة وجب أن يستر جميع ساعدها ولا يكشف إلا ما لا بد منه للقصد[3].

وورد عن ابن نجيم قوله " : ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها "والطبيب إنما ينظر إلى العورة بقدر ما تتحقق به الضرورة [4] .

المبحث الثالث: استئصال رحم المختلة عقليا

يعد استئصال الرحم لدى المرأة المختلة عقليا من المسائل الطبية المعاصرة التي تثير إشكالا فقهيًا، لما يترتب عليه من آثار تمس حفظ النسل وسلامة الجسد، وتزداد حساسية هذه المسألة لارتباطها بفئة فاقدة للأهلية الكاملة ، مما يفرض ضرورة مراعاة مصلحتها وحمايتها من أي ضرر

[1] : لسبكي، محمود محمد خطاب السبكي، الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق، تحقيق: أمين محمود خطاب، المكتبة المحمودية السبكية، ط4، 1397هـ- 1977م، ج2، ص، 102.

[2] : السرخسي، محمد أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي(ت483هـ)، المبسوط، "كتاب الإستحسان، النظر إلى الأجنبيات"، صححه: جمع من أفاضل العلماء، مطبعة السعادة- مصر، ج 10،ص156.

[3] : السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي(ت911هـ)، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ- 1983م، ص 85.

[4] : ابن النجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم(ت970)، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، "القواعد الكلية، الامور بمقاصدها، الضرورات تبيح المحظورات "خرج احاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ- 1999م، ص73.

محتمل . ومن هنا تبرز أهمية دراستها في ضوء فقه الموازنات ، من خلال تحقيق التوازن بين الضرورات الطبية والمقاصد الشرعية .

المطلب الأول : مفهوم استئصال الرحم.

يقتضي البحث في هذه المسألة أولا تحديد مفاهيمها الأساسية، إذ لا يمكن إصدار حكم دقيق دون تصور واضح لمحله. وبناءً عليه فإن مصطلح استئصال الرحم يعد مركبا من لفظين ، يستلزم فهم كل منهما على حدة من الناحية اللغوية والاصطلاحية ، قبل الانتقال إلى بيان معناه في الاستعمال الطبي بوصفه تدخلاً جراحيًا.

الفرع الأول : تعريف استئصال الرحم .

أولا : تعريف الاستئصال :

– **لغة :** من أصل واستئصال من استأصل الشيء أي اقلعه من أصله ومنه قيل استأصل الله الكفار أي أهلكهم جميعًا.[1]

– **اصطلاحا:** لا يخرج معناه الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، فالاستئصال هو المصطلح الطبي لعملية إزالة جزء أو كل الأنسجة أو الهيكل أو العضو جراحياً.[2]

ثانيا: تعريف الرحم

– **لغة:** الرحم جمعه أرحامهو موضع تكوين الولد[3]، لقوله تعالى : {هُوَ الذِي يُصَوِرُكُمْ فِيالأَرْحَامَ كَيْفَ يَشَاءُ } آل عمران 6. والرحمُ بيت منبت الولد ووعاءه في البطن وبينهما رحمٌ أي قرابة قريبة [4].

– **اصطلاحا:** عرف الرحم بجملة من التعريفات سنكتفي بذكر تعريف عند الفقهاء وآخر عندالأطباء.

---

[1] : أحمد بن محمد بن علي المقري ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (ت770هـ)، تحقيق عبد العظيم الشناوي، ط2،(دار المعارف ، القاهرة)، ص16.

[2] : الموقع الطبي:
https://altibbi.com/%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D8%A9%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/%D9%82%D8%B7%D8%B9 (2026-06-21)

[3] : احمد بن محمد الفيومي ،مرجع سابق ص223.

[4] : الفراهيدي، مرجع سابق ص107.

أ) **عند الفقهاء:** عرفه أحدالباحثين المعاصرين بأنه " إن الرحم هو القرار المكين الذي تنمو فيه نطفة الأمشاج التي تعلق فيه حتى تصير علقة فمضغة فعظاما .... فلحما يكسو العظام ....ثم ينشئه الله خلقا آخر ليخرج منه إلى الدنيا طفلا سوي التكوين." [1]

ب) **عند الأطباء:** " الرحم هي العضو الموجود في الجهاز التناسليلدى معظم الثدييياتالإناث، بما في ذلك الإنسان، والذي يستضيف التطور المضغي والجنيني لبويضة مخصبة(بيضة ملقحة) واحدة أو أكثر حتى الولادة. الرحم عضو جنسي يستجيب للهرمونات يحتوي على غدد في بطانتهتفرز اللبن الرحمي (الحليب الرحمي) لتغذية الجنين. [2]

ثالثا: تعريف استئصال الرحم :

هو إجراء جراحييتم فيه عملية جراحية لإزالة الرحم، تُجرى عادة على يد طبيب نساء .وقد تشمل إزالة الرحم في العديد من الأحيان إزالة عنق الرحم، المبيضان، قناتا فالوب، وبعض المباني المُحيطة .قد يكون استئصال الرحم كليًّا (استئصال جسم، وقاع، وعنق الرحم؛ يدعى "استئصال كلي" (أو جزئيًا) استئصال جسم الرحم مع ترك عنق الرحم سليمًا؛ يدعى "استئصال الرحم فوق العنق، وبتالي تصبح المرأة غير قادرة على الانجاب ، مع انقطاع الدورة الشهرية .[3]

الفرع الثاني : أهمية الرحم في الشرع وبيان وظائفه الطبية.

أولا ـ أهمية الرحم :

أولى الإسلام أهمية بالغة للرحم لا تدانيها أهمية أي عضو آخر سوى المخ حيث ينتهي إليه الفكر والرؤية، والقلب حيث تنبعث منه الدورة الدموية.

– فقد ورد الرحم في القرآن الكريم في مواقع متعددة حيث تحدثت عليه بمعنيين:

1 : العضو التناسلي للمرأة وهو المهد والفراش والمحضن للنطفة الإنسانية يحوطها و يغذيها ويرعاها حتى تبلغ أوج نموها وكماله ويخرجها الله بشرا سويا . وبهذا المعنى نزلت الآيات الكريمة :

{اللهَ يَعْلَمُ مَا تَحمِلُ كُلُّ أُنثى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُ شَيْء عِنْدَهُ بِمِقْدَار } الرعد8

[1] : محمد علي البار، خلق الانسان بين الطب والقرآن، الدار السعودية ،(1403هـ_1983م) ، ط4، ص37.

[2] : موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، https://share.google/Rc5RyjrqqX59cmlEP ، 21\ 5\ 2026.

[3] : انظر: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، https://share.google/OlOwdqLpr4AOuyvbl 21 \5\2026.

{إِنَ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَاعَةِ وَيُنَزِلُ الغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ} لقمان 34.

2 : صلة القربى الناتجة عن الرحم وما يحمله ، وهي الصلات الناتجة عن التزاوج فالآباء والأبناء الأخوال الأعمام ومجموعة الأقارب التي تتصل بهم وإن بعدوا يطلق عليهم يفظ الرحم ، فالآيات التي وردت في هذا المعنى :

- {وَاتَقُوا اللهَ الذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالاَرْحَامِ } النساء1 .
- {فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِلَهُما رَبُهُمَا خَيْرا مِنْهُ زَكَاة وَأَقْرَب رُحْمَا } الكهف 81 .

فالرحم هو منبت للبذرة الإنسانية فيه تنمو تترعرع ، والمكون الأساسي للأمومة هو العضو الوحيد في جسم الانسان الذي له قابلية التغير السريع من حال الى حال ويحدد العلاقة الجنسية بين الزوجين فتكون متاحة للزوج حال طهرها وتحرم حال حيضها لذا حذر الله من قطع الرحم وحث على صلتها في آيات أخرى . [1]

ثانيا – وظائفه الطبية:

جعل الله عز وجل فروق جسدية بين الرجل والمرأة ومن عجائب قدرته في خلقه أن جعل عظام حوض المرأة تحتضن الرحم وبالتالي تميزت المرأة بحوضها عن حوض الرجل بأن يكون واسعا وقصير ذا عظام رقيقة وأقل خشونة حتى يستطيع الجنين أن يستقر فيه [2].

– وللرحم أهمية أخرى لتعلق الحيض به ، فإن فقد الرحم فقد الحيض ومن فوائد الحيض:أنه يحمي المرأة من أمراض القلب وتصلب الشرايين وتبعد الشيخوخة ،وعند قطع الرحم تقل نسبة هرمونات الأنثوية وبالتالي تبدأ مشاكل جسم المرأة كهشاشة العظام والأمراض النفسية وغيرها.[3]

الفرع الثالث: أنواع استئصال الرحم .

– يكون استئصال الرحم على أربعة أنواع[4] :

1. **استئصال الرحم الكلي:** تتم إزالة الرحم بأكمله مع عنق الرحم .

[1] : محمد علي بار، موجع سابق ص43 _بتصرف ،

[2] : محمد علي بار، عمل المرأة في الميزان ، ط1، جدة : الدار السعودية ، (1401هـ_1981م)، ص66.

[3] : أحمد زكي أبو زيد، المستجدات الطبية المتعلقة برحم المرأة، دار النفائس (الأردن)، ط1، ص134.

[4] : موقع yashida Hospital، https://share.google/BH4mNleJk8XioOXyB 5\21 ، 2026\5\21.

2. **استئصال الرحم الكلي مع استئصال البوق والمبيض الثنائي:** يشمل إزالة الرحم وعنق الرحم واستئصال البوق (إزالة قناتي فالوب) واستئصال المبيض (إزالة المبيضين). قد يقترح الطبيب إزالة المبيضين وقناتي فالوب عندما يكون هناك خطر متزايد أو اشتباه في الإصابة بسرطان المبيض أو بطانة الرحم .
3. **استئصال الرحم الكلي أو الجزئي:** مع ترك عنق الرحم في مكانه، تتم إزالة الجزء العلوي فقط من الرحم .
4. **استئصال الرحم الجذري:** إلى جانب الرحم، يمكن أيضًا إزالة الهياكل المحيطة – عنق الرحم وجزء من المهبل والمبيضين وقناتي فالوب والغدد الليمفاوية القريبة. بشكل عام، يوصى به لحالات السرطان المشخصة أو المشتبه فيها

المطلب الثاني : مفهوم المختلة عقليا .

تعد المختلة عقليا من الفئات التي تستوجب عناية خاصة ، نظرا لما يترتب على اختلال الإدراك من تأثير في الأهلية والقدرة على اتخاذ القرار ، مما يثير جملة من الإشكالات الشرعية والطبية المرتبطة بحمايتها ورعايتها في إطار حفظ النفس والعقل ، ويزداد أهمية عند ارتباطه ببعض المستجدات الطبية .

الفرع الأول: تعريف المختلة عقليا .

1. **تعريف الخلل:** اضطراب الشيء وعدم انتظامه[1]،ويقال اختل العقل أي تغير واضطرب.
2. **تعريف العقل :** نقيض الجنون ، عَقَل يَعْقِل عَقْلاً فهو عاقل ، والمعقول : ما تعقله في فؤادك ويقال هو ما يفهم من العقل وهو والعقل واحد، كما تقول عدمت معقولا أي ما يفهم منك من ذهن أو عقل [2].
3. **تعريف المختلة عقليا :** هي حالة عدم اكتمال النمو العقلي لدى الفرد تجعله غير قادر على أن يتوافق مع متطلبات البيئة التي يعيش فيها بحيث يكون في حاجة مستمرة إلى مساعدة الناس [3].

الفرع الثاني : أقسام المختلة عقليا.

[1] : اجمد الفيومي ، مرجع سابق ،ص196.

[2] : الفراهيدي ، مرجع سابق ، ص203.

[3] : ريما مصباح القرويتي، مدى مشروعية استئصال رحم المعوقات، https://share.google/GpmXTfv1IGRAlif9q .

تعد الاختلالات العقلية من الظواهر التي قد تصيب الإنسان في مختلف البيئات ، دون أن ترتبط ببلد معين، غير أنها تصنف إلى أنواع متعددة ، ولكل نوع خصائصه المميزة .

وبالرجوع إلى كتب الفقهاء المتقدمين نجد أنهم لم يتناولوا موضوع الاختلالات العقلية بمفهومه المعاصر ، وإنما اقتصر حديثهم على بيان أحكام الجنون والعته والسكر، وقد تم ادراجها تحت باب عوارض الاهلية السماوية أو المكتسبة ويمكن أن نقسمها كالآتي :

1- الاختلالات العقلية غير المكتسبة: وهي الاختلالات التي ليس للإنسان دور في حدوثها وإنما هي أعراض أو أمراض تصيب الانسان وقد تكون دائمة أو مؤقتة وتأثيرها على العقل إما أن تُذهب العقل أو تصيبه بالقصور ، وقد أشار فقهاؤنا إلى كثير من الأمراض العقلية منها الجنون العته الصرع الوسواس الخَبَل والبرسام.[1]

2- الاختلالات العقلية المكتسبة: هي الاختلالات التي تكون بفعل الانسان أو اكتسابه ،سواء كان بفعل نفسه ،أو فعل غيره ، مما يؤثر على العقل بانعدام العقل لديه أو بقصور العقل والتفكير والغضب والإرادة كالسكر بخمر أو بتناول الدواء المخدر وهذا ليس محل بحثنا.[2]

الفرع الثالث: المسوغات الداعية إلى استئصال الرحم.

- تتنوع الاسباب الداعي الى استئصال الرحم الى :

أولا : أسباب اجتماعية :كثير من الأهالي يعيشون في خوف وقلق دائم من احتمال تعرض الفتاة المعوقة عقلياً إلى اعتداء جنسي، وذلك لعدم قدرتها على التمييز وإدراك خطورة هذا الأمر، وضعف قدرتها على الإبلاغ عن الجرائم أو الوصول لمراكز الأمن أو المؤسسات التي تقدم المساعدة لها ، لأنها _كما بينا سابقاً_ لديها إعاقة ذهنية تمنعها من إدراك ما يجري حولها، مما يؤدي إلى حمل محتمل مما سيعرضها إلى معاناة وخدمات إضافية يتحملها الأهل والمجتمع، هذا فضلاً عن أن الحمل قد يؤدي إلى مولود مصاب بإعاقة عقلية.

ثانياً: أسباب طبية : يلجأ بعض الأهالي لاستئصال رحم الفتاة المعاقة لوقف الحيض، ذلك لأن الفتاة لا تستطيع الاعتناء بنظافتها الشخصية وتحتاج إلى من يعينها، فضلاً عن إراحتها من آلام

[1] : البرسام: بكسر الباء ،لفظ معرب ، ورم في الدماغ يتغير منه عقل الانسان فيهذي ويقال لمن ابتلي به مبرسم.

[2] : سيرين أسامة محمد وأحمد حسن القضاة ،استئصال رحم المختلة عقليا، مجلد 46، العدد الأول 2019، ص345.

الحيض من وجهة نظرهم، ونظراً لاستحالة زواج الفتاة المعاقة يكون الرحم مجرد عبء وإزالته أفضل لها، ويوفر الراحة لها ولعائلتها.

ثالثاً: أسباب نفسية: إن نظرة المجتمع للفتاة التي تتعرض للاغتصاب نظرة قاسية، فينظرون إليها على أنها مذنبة وجلبت العار لنفسها ولأسرتها، لذلك يلجأ الأهالي إلى استئصال رحم المعاقة عقلياً كونها لا تستطيع التمييز بين الخير والشر، وحتى لا تكون فريسة سهلة لأصحاب النفوس الضعيفة فتتعرض للاغتصاب وبالتالي تجلب العار لنفسها ولأهلها.[1]

المطلب الثالث: الحكم الشرعي لمستجدة استئصال رحم المختلة عقليا.

تُعتبر مسألة استئصال رحم المختلة عقلياً من النوازل الفقهية المعاصرة التي أثارت خلافاً بين أهل العلم، لما يترتب عليها من آثار دائمة تمسّ جسد المرأة وقدرتها على الإنجاب. فقد رأى بعض الفقهاء تحريم هذا الإجراء لما فيه من إزالة عضوٍ سليم وقطعٍ للنسل، في حين أجازه آخرون عند تحقق الضرورة أو غلبة المصلحة ودفع الضرر عن المختلة عقلياً وأهلها. ومن هنا برزت الحاجة إلى بيان الحكم الشرعي لهذه المسألة وذكر أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها .

الفرع الأول: التكييف الفقهي لمسألة استئصال رحم المختلّة عقليًا.

يُكيَّف استئصال الرحم عند المختلّة عقليًا في الفقه الإسلامي ضمن مسائل الجنايات الواقعة على الأعضاء، وقد ألحقه بعض الفقهاء من جهة التحريم بمسائل الإخصاء[2]؛ لما في ذلك من إتلاف عضوٍ مقصودٍ بالانتفاع. وقد قرروا أن الاعتداء على أعضاء الجسد يترتب عليه الضمان المالي، سواء كان ديةً[3]أو حكومة[4]عدلٍ أو أرشًا[5]، وذلك عند تعذر القصاص أو استحالة المماثلة، دون تفريق بين العاقل وغير العاقل من حيث الحكم المتعلق بالضمان، إذ إن محل التفريق بينهما إنما يكون في ثبوت التكليف الشرعي فقط.

---

[1] : ريما مصباح القرويتي،مرجع سابق.

[2] : ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي المنبثة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، السعودية، ج2،ص 8911.

[3] : الدية حق القتيل، وقد وديته وديا، ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي(ت711)، لسان العرب، دار صادر –بيروت، ط3– 1414هـ، ج15،ص383"/.الدية مال يجب بقتل آدمي حر عن دمه أو بجرحه مقدارا شرعا لا باجتهاد"، ينظر: محمد بن قاسم الانصاري الرصاع المالكي(ت894)، المكتبة العلمية، ط1، 1350هـ، شرح حدود ابن عرفة، ص 480

[4] : ومعنى الحكومة في أرش الجراحات التي ليس فيها دية معلومة...، ابن منظور، مرجع سابق، ج12،ص145.

[5] : الأرش من الجراحات ما ليس له قدر معلوم، وقيل هو دية الجراحات،وقد تكرر في الحديث ذكر الأرش المشروع في الحكومات، ابن منظور، مرجع سابق، ج6،ص263.

وقد نص فقهاء **الحنفية**[1] على أن في قطع فرج المرأة أو ثدييها الديةالكاملة؛ لأنه عضو مقصود به منفعة الجماع والنسل. وذهب **المالكية**[2] إلى أن في قطع فرج المرأة إذا بلغ حدَّ إبانة العظم الدية، وإلا ففيه حكومة ،يقدّرها أهل الخبرة. كما قرر **الشافعية** أن في قطع الشفرين الدية كاملة؛ لأنهما موضع الجماع والالتذاذ سواء أكانت رتقاء[3]،أو قرناء[4]، وبهما تتحقق منفعة معتبرة شرعًا، قال الشربيني: "وتجب الدية في إبطال قوة حبل المرأة لفوات النسل، فيُكمل فيه ديتها لانقطاع النسل[5].

ومن خلال هذه النصوص يتضح أن الشريعة الإسلامية أولت جسد الإنسان عناية خاصة، فحرّمت الاعتداء عليه أو إتلاف أعضائه، سواء تعلق الأمر بالرجل أو المرأة. وإذا تعذّر القصاص أو سقط بالعفو، فإن الشارع أوجب التعويض جبرًا للضرر، قال تعالى: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 194].

وقد قررت المجامع الفقهية المعاصرة عدم جواز استئصال رحم المختلّة عقليًا إذا كان يؤدي إلى تعطيل وظيفة الإنجاب بصورة دائمة، لما في ذلك من إهدار لمقصد حفظ النسل والاعتداء على الجسد الإنسان [6].

الفرع الثاني: حكم استئصال رحم المختل عقلياً .

تحرير محل النزاع: اتفق الفقهاء على جواز منج الحمل عند وجود ضرورة معتبرة شرعاً[7]، كما أجمعوا على تحريم الوسائل التي تؤدي إلى قطع النسل بصورة دائمة؛ لما في ذلك من إبطال لمقصد حفظ النسل، استناداً لقاعدتي: لا ضرر ولا ضرار[8]، ودرء المفاسد أولى من جلب المصالح[9]. وكما اختلفوا في حكم استئصال رحم المختلة عقلياً على قولين.

---

[1] : ابن عابدين، محمد أمين الشهير بابن عابدين(ت1656ه)، حاشية رد المحتار على المختار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1386ه- 1966م، ج6، ص577.

[2] : محمد بن محمد بن عرفة الدشوقي المالكي(ت1630ه)، حاشية الدشوقي على الشرح الكبير، دار الفكر،(د. ط)،(د. ت. ن)، ج 4،ص 273.

[3] : الرتقاء، المرأة المنضمة الفرج التي لا يكاد الذكر يجوز فرجها لشدة انضمامه، الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت،(1385- 1422ه) =(1965-2001م)، ج25،ص 332/ إمرأة حصراء أي رتقاء، محمد بن أحمد الأزهري(ت370ه)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ج4،ص 138.

[4] : القرناء من النساء: التي فرجها مانع يمنع من سلوك الذكر فيه، إما غدة غليظة، او لحمة مرتتقة، او عظم، يقال لذلك كله قرن، الأزهري، مرجع سابق، ج9،ص88 .

[5] : الشربيني، محمد خطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت، لبنان،(د. ت)، ج4،ص74.

[6] : ينظر :مجلة مجمع الفقه الإسلامي المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، السعودية، جدة، ع(4)، ج1،ص73. انظر: أبحاث هيئة كبارالعلماء، إعداد الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، ط1،، دار القاسم، الرياض، السعودية، 1421ه- 2001م، ج2،ص 442.

[7] : انظر :مجلة مجمع الفقه الإسلامي المنعقدة في الكويت في الدورة الخامسة، من(1-6)،جمادى الاولى 1409ه، الموافق 15ديسمبر 1988م، العدد، ج1،ص478.

[8] : أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، القاعدة 18 علّق عليه: مصطفى أحمد الزرقا، ط2، دار القلم، 1409ه/1989م، ص165.

[9] : أحمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، مرجع سابق، القاعدة (29): «درء المفاسد أولى من جلب المصالح»، ص205.

القول الأول [1]: حرمة استئصال رحم المختلة عقلياً؛ لما فيه من إعتداء واضح وصريح على الكرامة الإنسانية، وهو قول أكثر الفقهاء المعاصرين، وبه قالت أكثر المجامع الفقهية، وقد استدل أصحاب هذا القول بعدة أدلة من أبرزها ما يأتي:

أولا: أدلة شرعية من القرآن الكريم:

1- نصوص شرعية في ذم تغيير خلق الله، وذم الإخصاء، لقوله عز وجل: ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُم وَلَأُمَنِّيَنَّهُم وَلَآمُرَنَّهُم فَلَيُبَتِّكُنَّ آذانَ الأَنعامِ وَلَآمُرَنَّهُم فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلقَ اللَّهِ وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيطانَ وَلِيًّا مِن دونِ اللَّهِ فَقَد خَسِرَ خُسرانًا مُبينًا﴾ [النساء: 119]

- **ووجه الدلالة:** نهت الآية عن تغيير خلق الله وعدت هذا الفعل من الشيطان وتوجيه ، وقالت طائفة: الخصاء و فقء الأعين وقطع الآذان، قال معناه ابن عباس وأنس وعكرمة وأبو صالح، ذلك كله تعذيب[2]، ولاشك ان استئصال رحم المختلة عقليا يندرج ضمن صور التغيير في خلق الله عز وجل .

2- قوله تعالى:﴿هُنَّ لِباسٌ لَكُم وَأَنتُم لِباسٌ لَهُنَّ﴾[البقرة:187]، هذه الآية فيها حث على الزواج وترغيب به .

-**وجه الدلالة:** دلت الآية الكريمة على جواز النكاح، ابتغاء التقرب إلى الله وإحصان كلا الزوجين[3].

ثانيا :من السنة النبوية.

وردت نصوص شرعية تدل على ضرورة الصبر على المصيبة والابتلاء واعتبار الاختلال العقلي محنة وابتلاء، ولصاحبها ثواب عظيم جزاء صبره.

1-عن عَطَاء بْنُ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: «قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ السَّوْدَاءُ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي أُصْرَعُ، وَإِنِّي أَتَكَشَّفُ، فَادْعُ اللهَ لِي، قَالَ: إِنْ

[1] : سيرين أسامة محمد جرادات، محمد أحمد حسن القضاة، إستئصال رحم المختلة عقليا جراحيا"دراسة فقهية قانونية"، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 46،العدد 1، 2019، ص 350.

[2] : القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن احمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وابراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية-القاهرة، ط2، 1384هـ- 1964م، ج5، ص389.

[3] : القرطبي، مرجع نفسه، ج2، ص317

شِئْتِ صَبَرْتِ وَلَكِ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتِ دَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُعَافِيَكِ. فَقَالَتْ: أَصْبِرُ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَتَكَشَّفُ، فَادْعُ اللهَ أَنْ لَا أَتَكَشَّفَ، فَدَعَا لَهَا».[1]

– وجه الدلالة من الحديث: أن اختيار البلاء والصبر عليه يورث الجنة وان الأخذ بالشدة لا يضعف عند إلتزامها، وفيه اهمية للصبر على المصيبة لمن أبتلي بها[2].

2– عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ قَالَ: إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبَتَيْهِ فَصَبَرَ، عَوَّضْتُهُ مِنْهُمَا الْجَنَّةَ). يُرِيدُ: عَيْنَيْهِ[3].

– **وجه الدلالة من الحديث:** حجة في الصبر على البلاء وثوابه الجنة، ونعمة البصر على العبد وإن كانت من أجل الله تعالى فعوض الله عليها الجنة أفضل من نعمتها في الدنيا انفاذ مدة الإلتذاذ بالبصر في الدنيا و بقاء مدة الإلتذاذ به في الجن [4].

–ووردت نصوص شرعية كذلك تدل على حرمة الخصاء للرجل وحرمة استئصال الرحم بالنسبة للمرأة .

1– عن سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ قال : سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلَ، وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَاخْتَصَيْنَا .وحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: لَقَدْ رَدَّ ذَلِكَ – يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ، وَلَوْ أَجَازَ لَهُ التَّبَتُّلَ لَاخْتَصَيْنَا [5].

– وجه الدلالة من الحديثين:بأنه لا يجوز لأحد من المسلمين تحريم شيء مما أحله الله لعباده المؤمنين على نفسه من طيبات المطاعم والملابس والمناكح إذا خاف على نفسه بإحلال ذلك له بعض العنت والمشقة أو أمنه، وذلك لرد النبى (صلى الله عليه وسلم) التبتل على عثمان بن

---

[1] : البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، ط السلطانية بالمطبعة الكبرى، الأميرية، ببولاق–مصر، 1311ه ، ج7، ص116.

[2] : بن بطال، أبو الحسين علي بن خلف بن عبد الملك (ت449)، أبو تميم ياسر بن ابراهيم، شرح صحيح البخاري، مكتبة الرشد–السعودية، الرياض، ط2، 1423ه–2003م ، ج9،ص 376.

[3] : البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي، صحيح البخاري، كتاب النرضى،فضل من ذهب بصره، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، ط5، 1414 ه– 1993م، حديث رقم 5329، ج 5، ص 2140.

[4] : ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن بطال، شرح صحيح البخاري، باب فضل من ذهب بصره، ج9،ص 377.

[5] : لبخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق :مصطفى ديب البغا، كتاب النكاح، باب: ما يكره من التبتل و الإخصاء ، دار ابن كثير، دار اليمامة دمشق ط 5، 1414ه– 1993م، ج5،ص 1952.

مظعون، فثبت أنه لا فضل فى ترك شىء مما أحله الله لعباده، وأن الفضل والبر إنما هو فى فعل ما ندب عباده إليه، وعمل به رسوله وسنه لأمته، كما أن خصاء بني آدم حرام، وذلك أن التبتل إذ كان منهيًا عنه ولا جناية فيه على النفس غير منعها المباح لها، فمنعها ما فيه جناية عليها بإيلامها وتعذيبها بقطع بعض الأعضاء أحرى أن يكون منهيًا عنه، فثبت بهذا أن قطع شىء من أعضاء الإنسان من غير ضرورة تدعوه إلى ذلك حرام علي، وكما دل الحديث الشريف على حرمة الخصاء بالنسبة للرجل، كذلك فانه يدل على تحريم استئصال الرحم بالنسبة للمرأة لأن فيه قطع للنسل الذي يعد من أهم مقاصد الشريعة [1] .

وهكذا يتبين لنا ان الاختلال العقلي يعد ابتلاء من الله تعالى كسائر الابتلاءات التي يقدرها الله تعالى على عباده، مما يستوجب الرضا بقضائه والصبر على حكمه، مع اليقين بأن ما عند الله خير وأبقى لقول الله عز وجل: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. [التغابن: 11].

ثالثا: القياس.

" يُخرَّج حكم استئصال رحم المرأة المصابة باختلال عقلي قياساً على حكم خِصاء الرجل المختل عقلياً؛ نظراً للعلة المشتركة بينهما وإن تباينت بعض التفاصيل. وتتمثل هذه الجامعة (العلة المشتركة) في ثلاثة أمور أساسية: قطع النسل بالكلية، إلحاق الأذى والتعذيب بالنفس، وتغيير خلق الله سبحانه وتعالى. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود فارق جوهري بين الخِصاء والاستئصال من حيث بقاء الشهوة والقدرة الجنسية؛ فاستئصال الرحم يمنع الإنجاب نهائياً دون أن يسلب المرأة القدرة على الجماع، في حين أن خِصاء الرجل يؤدي إلى نتيجة مغايرة، حيث يقضي على قدرته الجنسية (الشهوة) وبالتالي تنعدم قدرته على الإنجاب[2].

رابعا :القواعد الفقهية.

يستدلّ من القواعد الفقهية على تحريم استئصال رحم المرأة المختلّة عقليًا:

[1] : ا بن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن بطال، شرح صحيح البخاري، باب ما يكره من التبتل والخصاء، ج7،ص 169 .

[2] : نظر، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، المنبثة عن منظمة المؤتمر، جدة، السعودية، ج2،ص8911.

ـ بقاعدة: «لا ضرر ولا ضرار»[1]، المستمدة من حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار»[2]، إذ جاءت نصوص الشريعة وقواعدها لتحقيق المصالح ودفع المفاسد والحدّ من الأضرار. وعليه فإن القول بجواز استئصال رحم المختلّة عقليًا لمجرد الخوف من تعرّضها للاستغلال الجنسي من قبل ضعاف النفوس قولٌ غير معتبر شرعًا؛ لأن الشريعة لا تجيز إزالة الضرر بضررٍ أشدّ منه، واستئصال الرحم يترتب عليه ضرر دائم يتمثل في قطع النسل وتعطيل وظيفة عضوٍ أصيل من أعضاء الجسد دون ضرورة معتبرة

ـ «الإضرار لا يُبطل حق الغير»[3] ، تفيد بأنّ الإنسان لا يجوز له أن يدفع الضرر عن نفسه بإيقاع ضررٍ محقق بغيره، فهي تُعدّ قيدًا على قاعدة «المشقة تجلب التيسير»[4]؛ إذ إنّ التيسير المشروع لا يكون على حساب الاعتداء على حقوق الآخرين أو إبطالها. وعند تطبيق هذه القاعدة على مسألة استئصال رحم المختلة عقليًا، فإنّ ما قد يلحق بالأهل من الخوف من وقوع حمل غير مشروع نتيجة استغلالها، لا يُسوِّغ استئصال رحمها؛ لأنّ في ذلك اعتداءً على حقها في سلامة جسدها وقطعًا للنسل بصورة دائمة، ولو أقدم أحد على استئصال رحمها ترتب عليه الضمان والدية؛ لأنّ الضرر الواقع على الأهل لا يُدفع بإيقاع ضرر أعظم بالمختلة نفسها. ويؤيد ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كلالمسلمعلى المسلم حرام: دمه وماله وعرضه»[5]، كما قرر الإمام ابن رجب الحنبلي هذه القاعدة بقوله: «من أتلف شيئًا لدفع أذاه لم يضمنه، وإن أتلفه لدفع أذاه به ضمنه[6] .

القول الثاني[7]: جواز استئصال رحم المختلة عقلياً؛ لما فيه من تحقيق مصلحة للمختلة عقلياً ولأهلها، ولأن الشريعة مبنية على التيسير ورفع المعاناة والحرج عن الأهل واستدلوا بالآتي:

[1] : احمد الزرقاء، مرجع سابق، ص165.

[2] : ابن ماجة، ابو عبد الله محمد القزويني(ت273ه)، سنن ابن ماجه،تحقيق: عصام موسى هادي، دار الصديق للنشر، الجبيل، السعودية، ط2،، 1435هـ-2014م، ص 500.

[3] : علي حيدر خواجه أمين أفندي (ت1353)، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، تعريب: فهمي الحسيني، دار الجيل، ط1، 1411هـ- 1991م، ج1،ص42.

[4] : شبير، محمد عثمان، القواعد الكلية والظوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية، دار النفائس، عمان، الأردن، ط2، 1428هـ-2007م، ص227.

[5] : لنيسابوري، ابو الحسين مسلم بن حجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، حديث رقم(6706)،دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1،(د.ت)، ج8،ص10.

[6] : ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمان بن احمد بن رجب،(795ه)، القواعد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة-السعودية،(د. ط)، القاعدة 26، ج1،ص40.

[7] : (1)ومن أصحاب القول الثاني: صلاح الصاوي الأمين العام لمجمع فقهاء الشريعة في أمريكا على الرابط التاليwww.el wasat.com/ssawy :، أمين البطوش، أستاذ أصول الدين ، جامعة مؤته ، على الرابط التالي .www.gulfkidds.com : رأي الدكتور أحمد شوباش، مفتي محافظة نابلس على الرابط التالي www.maannews.net :رأي الدكتور شوقي صالح، رئيس قسم النسائية في مستشفىwww.gulfkids.com: الجامعة الأردنية،

(أولاً): أن وظيفة الرحم هي الإنجاب فقط، والفتاة المختلة عقلياً يستحيل زواجها، وبالتالي فلا فائدة من وجود الرحم، حتى لو تزوجت وأنجبت طفلاً سليماً، فهي غير قادرة على الاعتناء بنفسها، فمن باب أولى أنها لا تستطيع الاعتناء بالطفل، فيدرأ الحمل منذ البداية حتى لا يلجأ الأهل إلى الإجهاض فيما بعد [1].

(ثانياً): أن إجراء هذه العملية حماية للفتاة المختلة عقلياً من العلف الذي يمكن أن تتعرض له نتيجة تعرضها للاغتصاب[2].

(ثالثاً): أن في استئصال الرحم رفع للمعاناة التي تصيب الأهل أثناء الدورة الشهرية، وتخفيف الآلام للفتاة المختلة أثناء الدورة الشهرية، وهذا كله رحمة للفتاة.[3]

- الرأي الراجح مع المناقشة[4]:

ومن خلال النظر في أقوال الفقهاء وأدلتهم يتضح لنا بأن القول الراجح، هو القائل بحرمة استئصال رحم المختلة عقلياً؛ لقوة أدلتهم ووجاهتها، ولضعف أدلة القول الثاني والعذر الذي يتذرع به الأهل مما يصيبهم من أذى ومعاناة بسبب الدورة الشهرية، فهو غير مبرر، وغير كاف، فالدورة تمر في الشهر مرة واحدة فقط، كما يجب التنبيه على الدور الرئيس الذي يترتب على أسر الفتاة المختلة عقلياً، المتمثل في رعايتها والعناية بها، مع توفير سبل الراحة البدنية والنفسية، بالرغم من الضغوطات، ويجب عليهم مواجهة هذه الضغوطات بالصبر والرضا بأمر الله تعالى، ويجب عليهم أن يعلموا أن الصبر على هذه الفتاة ومراعاتها واحترام إنسانيتها هو سبب في رزقهم، فعن النبي صلى الله عليه وسلم قال: هل للصرون وترزقون إلا بضعفائكُمْ[5].

ويجب على الأهل أن يحيطوا الفتاة المختلة عقلياً بصديقات مناسبات حتى تنشأ في جو يساعدها على حب الحياة، وأن يصبروا على تربيتها، لا أن تتخلص منها في دور خاصة إلا لمصلحة تعليمية، أو تربوية، أو تأهيلية، فالأسرة مسؤولة عن هذه الفتاة أمام الله تعالى، فعن عبد الله

---

[1] :رأي الدكتور شوقي صالح، رئيس قسم النسائية في مستشفى الجامعة الأردنية، على الرابط التالي. www.gulfkids.com.

[2] : رأي الدكتور أحمد شوباش، مفتي محافظة نابلس على الرابط التاليwww.maannews.ne :

[3] : أي الدكتور شوقي صالح، رئيس قسم النسائية في مستشفى الجامعة الأردنية، على الرابط التالي.www.gulfkids.com :

[4] : سيرين أسامة محمد جرادات، محمد أحمد حسن القضاة ، مرجع سابق، ص 352 _بتصرف_

[5] : البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي، صحيح البخاري،كتاب:الجهاد والسير،باب: من استعان بالضعفاءوالصالحين في الحرب، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق،ط5، 1414ه1993 –م،رقم الحديث: 6739،ج3،ص1061.

ابن عمر – رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤول عن رعيته الإمام راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته والمرأة راعية في بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رعيتها والخادم راع في مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسؤول عن رعيته – قال وحسبت أن قد قال والرَّجُلُ راع في مال أبِيهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَكُلُّكُمْ زاع وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ[1]. ووجه الدلالة من الحديث كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته المقصود الأب؛ لأن أهل المرء ونفسه من جملة رعيته وهو مسؤول عنهم لأنه أمر أن يحرص على وقايتهم [2].

وفي التاريخ الإسلامي نماذج رائعة لهذا الجانب، فقد كان الخليفة الوليد بن عبد الملك قد أعطى كل مقعد خادماً، وكل ضرير قائداً [3]، وكان الإمام عمر بن عبد العزيز قد كتب إلى أمصار الشام أن ارفعوا إلى كل أعمى في الديوان، أو مقعد، أو من به الفالج أو من به زمانة تحول بينة وبين القيام إلى الصلاة، فرفعوا إليه، فأمر لكل أعمى بقائد، وأمر لكل اثنين من الزمني بخادم [4]. وهذه النماذج وغيرها الكثير، دليل واضح على اهتمامهم بالفئة المحتاجة من الناس، فإن كان التاريخ الإسلامي قد قدم نموذج رائع من الاهتمام بهذه الفئة الضعيفة، فكيف بنا اليوم نقف عاجزين عن تقديم المساعدة للفتاة المختلة عقلياً، بل ولطالب أيضاً باستئصال رحمها خوفاً من استغلالها جنسياً وحصول حمل، أو لعدم صبر الأهالي على تحملها وتحمل الاعتناء بها أثناء الدورة الشهرية.

إن الإحسان إلى المختلة عقليًا والصبر على رعايتها يعد من الأعمال التي يؤجر عليها الإنسان، لما فيه من رحمة وتكافل وتحقيق لمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ النفس والكرامة الإنسانية، لقوله صلى الله عليه وسلم: «إنما يرحم الله من عباده الرحماء[5] .

المطلب الرابع: أثر إعمال فقه الموازنات في التكييف الفقهي لمستجدة استئصال رحم المختلة عقلياً

تُشكّل مسألة استئصال رحم الفتاة المختلة عقلياً نموذجاً تطبيقياً حياً لتعارض المصالح والمفاسد في الفقه الطبي المعاصر؛ إذ لم يكن الخلاف الفقهي حولها ناتجاً عن غياب النصوص أو قِصرها،

[1] : البخاري، مرجع سابق(كتاب النكاح، باب :المرأة راعية في بيت زوجها، رقم: 4904،ج5،ص، 1996.

[2] : ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة–بيروت، لبنان،(د. ط)، 1379ه، ج9،ص 254.

[3] : الطبري، أبو جعفر محمد جرير الطبري، تاريخ الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،(د. ت) ، ج4، ص 29.

[4] : ابن عربي، ابو بكر عبد الله ابن عربي، احكام القرآن، تحقيق :حمد عبد القادر عطا)، دار الفكر، :بيروت– لبنان، ط1،(د. ت)، ج1،ص333.

[5] : البخاري، صحيح البخاري، كتاب: التوحيد، باب:(وجوه يومئذ ناظرة إلى ربها ناضرة)، حديث رقم: 7448، ج9،ص 164.

بل عَن تباين أنظار الفقهاء في تقدير مآلات الفعل وتحرير ثمرته. وفيما يلي نعرض للموازنة بين المصالح والمفاسد وذلك وفق الأوجه التالية:

الفرع الأول:الموازنة بين المفاسد المتعارضة(قاعدة ارتكاب أخف الضررين)[1]

إن الضرر الواقع على أهل الفتاة المعاقة من وجهة نظرهم يتمثل في خوفهم من الاعتداء عليها، وعدم قدرتهم على تحمل النفقات، بالإضافة إلى معاناتهم مع الفتاة في أيام الدورة الشهرية.

وفي المقابل، فإن استئصال الرحم يتسبب في ضرر محقق يقع على الفتاة المعاقة نفسها، من خلال إحداث تلف في جسدها بالجرح والقطع، والمستقر فقهاً أنه لا يُحكم باستئصال عضو خلق الله تعالى منفعته إلا إذا دعت الضرورة الطبية الملجئة لذلك. يضاف إلى ذلك أن هذا الاستئصال يجعل الفتاة عرضة للاعتداء ، باعتبار أنها تصبح غير قادرة على الحمل، مما يزيل عن الجاني حاجز الخوف من انكشاف أمره أو ظهور آثار الجريمة.

* وبالنظر إلى ما تقرره قواعد فقه الموازنات في هذا المقام، يتبين الآتي:

– إن الخوف من الاغتصاب يُعد مفسدة نادرة أو متوقعة لا يُقاس عليها حكم كلي مستدام.

– أما تحمل النفقات ومعاناة الرعاية، فهي مفاسد يمكن دفعها؛ إذ الواجب على الأهل من باب أولى الاهتمام بهذه الفتاة، والاعتناء بها، وحمايتها من التعرض للاغتصاب، وإلحاقها بالمراكز المتخصصة لتتعلم كيف تهتم بنظافتها الشخصية وتعتني بنفسها، مما يخفف العبء عنهم بدلاً من اللجوء إلى استئصال رحمها.

– كما أن استئصال الرحم يترتب عليه مفاسد قطعية دائمة تصيب الفتاة المختلة؛ وبناءً على ذلك، فإن المفسدة المترتبة على عدم الاستئصال (وهي المشقة والنفقات المعتادة) تعد مغلوبة مرجوحة، بينما المفسدة المترتبة على الاستئصال (وهي قطع عضو دائم وفتح ذريعة الاعتداء) تعد غالبة راجحة.

[1] : منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، مجلة الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العلاج الطبي، العدد 7،ج 7،ص 1638.

والواجب شرعا هو تفادي أكبر المفسدتين ضرراً بارتكاب أدناهما؛ يقول الإمام العز بن عبد السلام:"إذا اجتمعت المفاسد المحضة، فإن أمكن درؤها درأنا، وإن تعذر درء الجمع درأنا الأفسد فالأفسد"[1]

فإذا اجتمعت مفسدتان بحيث لم يمكن دفعهما جميعاً، بل كان في دفع إحداهما ارتكاب للأخرى؛ فالمتعين شرعاً هو ارتكاب أخفهما وأيسرهما لدفع أشدهما، وإزالة الضرر الأشد بالضرر الأخف.

الفرع الثاني: تزاحم المصالح والمفاسد ومعارضة المقاصد الشرعية

علاوة على ما سبق، فإن هذه العملية تترتب عليها جملة من المفاسد والمضاعفات الطبية والاجتماعية التي تزاحم المصالح المتوهمة وتعارضها؛ فالقول بالجواز يؤدي إلى فتح ذريعة الرذيلة، لأن ضعاف النفوس سيعمدون إلى اغتصاب الفتيات المختلات عقلياً لكونهن هدفاً آمناً لن تظهر عليه آثاره الحمل.

وهذه المفاسد لا تتلاءم ومقصود الشارع الحكيم، بل إنها تخالف الأصول الكلية التي شهد الشارع لها بالاعتبار، وبيانها كالآتي:

- مخالفة مبدأ (حفظ النفس): لتعارضها مع المبادئ التي حرمت المساس بجسد الإنسان أو قطع أجزائه دون وجود ضرورة طبية تحتم ذلك.
- مخالفة مبدأ (حفظ النسل): إذ قد تكون الفتاة ذات اختلالات عقلية بسيطة يُرجى شفاؤها مستقبلاً، وفي استئصال رحمها حرمان دائم لها من نعمة الإنجاب المقررة جبلة وشرعاً.
- تفويت مصلحة (حفظ العرض): وهي مصلحة أولى بالاعتبار؛ لأن الأهل قد يتراخون عن الاهتمام بفتياتهم وحمايتهن بعد إجراء مثل هذه العمليات لغرس أمن العقبة من الحمل في نفوسهم.

وعليه؛ فإن المفسدة المترتبة على الاستئصال أعظم من المصلحة المرجوة منه. وإذا تعارضت وتزاحمت المصلحة مع المفسدة، بحيث لم يمكن فعل المصلحة وتحصيلها إلا بارتكاب المفسدة، ولم يمكن دفع المفسدة إلا بتفويت المصلحة؛ فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا المفسدة ولا

[1] : عز الدين بن عبد السلام، أبو محمد عز الدين، عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت660هـ) ، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مكتبة الكليات الأزهرية–القاهرة،(د. ط)، 1414هـ– 1991م، ج1،ص93.

نبالي بفوَات المصلحة، وإن كانت المصلحة أعظم حصلنا المصلحة مع التزام المفسدة. يقول العز بن عبد السلام:

إذا اجتمعت مصالح ومفاسد، فإن أمكن تحصيل المصالح ودرء المفاسد فعلنا ذلك امتثالاً لأمر الله فيهما... وإذا تعذر الدرء والتحصيل؛ فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا المفسدة ولا نبالي بفوت المصلحة... وإذا كانت المصلحة أعظم من المفسدة حصلنا المصلحة مع التزام المفسدة[1].

ولما كانت هذه المقاصد والمصالح تتبوأ المرتبة الأسمى في سُلم التشريع الإسلامي؛ وهي مرتبة (الضروريات الخمس)، فإن الواجب الشرعي والمسلك الأصولي يقتضيان حتمية جلبها، ودرء أي مفسدة تؤول بالانتقاص من ثباتها واستقرارها؛ وهو ما يستلزم –بالضرورة– القول بمنع استئصال رحم الفتاة المختلة عقلياً.

الفرع الثالث: البدائل الطبية المتاحة

ومما يُعضد رجحان كفة المنع في ميزان فقه الموازنات، توافرُ بدائل طبية معتبرة تُغني عن تعريض الفتاة لمخاطر الاستئصال الجراحي ومضاعفاته؛ حيث قدّم الطب الحديث حلولاً علاجية وتحفظية بديلة، يظهر بيانها في الآتي :

- وجود حقن (إبر) طبية تُعطى للفتاة المعاقة توقف دورتها الشهرية لمدد مؤقتة تصل إلى خمس سنوات[2].

– إمكانية الاستعاضة عن الاستئصال الكلي بعملية "إزالة بطانة الرحم (Endometrial ablation)، وهي البطانة المسؤولة عن دم الحيض الذي تعاني الفتاة وأهلها من تبعاته ويقودهم للتفكير في الاستئصال؛ حيث إن إزالة البطانة لا يترتب عليها ضرر جسيم كالاستئصال الكلي، كما

---

[1] : عز الدين بن عبد السلام، مرجع سابق، ج1،ص 98..

[2] : قصد بها طبياً حقن البروجسترون طويلة المفعول مثل (Depo–Provera) التي تُستخدم طبيّاً لتثبيط بطانة الرحم وإيقاف الطمث مؤقتاً كبديل تحفظي لدى مريضات الإعاقة العقلية الشديدة لتسهيل الرعاية الصحية والنظافة الشخصية..

أنها تتم دون الحاجة إلى فتح جراحي أو قطع لعضو مستقر، شريطة ألا يُتخذ هذا البديل ذريعة لإهمال الفتاة أو تعريضها للاعتداء والاغتصاب[1].

" بناءً على ما تقدم؛ فإن إعمال آليات وقواعد فقه الموازنات في وزن المصالح والمفاسد المتعارضة، يؤول حتماً إلى ترجيح القول بالمنع والتحريم في نازلة استئصال رحم الفتاة المختلة عقلياً، نظراً لتعارض هذا الإجراء مع مقاصد الشريعة وكلياتها، على أن هذا الحظر لا يرتفع إلا في الحالات الطبية الحرجة التي يتعين فيها الاستئصال كعلاج وحيد لإنقاذ حياتها أو دفع مفسدة طبية مهلكة عنها، شريطة أن يصدر القرار عن لجنة من الأطباء المختصين الأثبات؛ تنزيلاً للضرورة منازلها وتقديراً لها بقدرها".

[1] : يُنظر في تفصيل هذه البدائل الطبية والقرارات الفقهية الصادرة عنها: قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، القرار رقم 196 (21/2) بشأن "استئصال رحم الفتاة المعاقة عقلياً"، المؤتمر الحادي والعشرون، 1435هـ – 2014م. (حيث أكد المجمع على منع الاستئصال الكلي لغير ضرورة طبية مهددة للحياة، ودعا إلى اللجوء للبدائل الطبية والتربوية المتاحة)..


الخاتمة

الخاتمة:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء، وهدى ورحمة للمؤمنين، والصلاة والسلام على المبعوث تيسيراً وتبشيراً، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بختام هذاالبحث الموسوم بـ (فقه الموازنات وأثره في المستجدات الطبية)،نتوجه إلى الله بقلوبٍ يملؤها الرجاء شاكرين فضله ومنّته العظيمة أن وفّقنا لإتمام هذه الدراسة وتجليتها. وقد التمسنا في رحاب هذا العمل كيف أن الشريعة الإسلامية الغراء مبنية في أصلها ومقاصدها على تحصيل المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها عند نزول النوازل المستجدة. وحصاداً لهذا الجهد العلمي المتواضع، نوجز أهم ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات في النقاط التالية":

أولا: النتائج:

1. يُعدّ فقه الموازنات مسلكًا اجتهاديًا ضروريًا لتحقيق التوازن بين المصالح والمفاسد، وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بفقه الواقع وفقه الأولويات، حيث يمثل أداة منهجية لترجيح الحكم الشرعي الأنسب عند تزاحم المصالح أو تعارضها، أو عند تعارض المفاسد.
2. إن لفقه الموازنات أصولًا ومبادئ تعود إلى بداية الدعوة، فقد وردت في الكتاب والسنة، كما ظهرت في أعمال الصحابة والتابعين والعلماء من السلف ومن جاء بعدهم.
3. ثبتت مشروعية فقه الموازنات في القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والعقل، مما يدل على أنه أصل شرعي معتبر تقوم عليه كثير من الأحكام والاجتهادات الفقهية.
4. يُعد تقديم الصحابة رضي الله عنهم مصلحة تنصيب الخليفة على فورية دفن النبي ﷺ دليلاً عملياً قاطعاً وإجماعاً سلبياً (عدم الإنكار) على تقديم المصلحة العامة الكبرى للأمة على المصلحة الخاصة.
5. خَلَصَ البحث إلى تعريف للمستجدات الطبية يربط بين حداثة النازلة وطبيعتها العلاجية وغايتها المقاصدية، ممثلاً في: (القضايا والوسائل العلمية والعلاجية الحديثة المتعلقة ببدن الإنسان صحةً ومرضاً، والتي لم تكن معروفة سابقاً وتستدعي تكييفاً فقهياً).

6. أن من ضوابط الموازنة الصحيحة الإحاطة التامة بالواقع؛ إذ لا يمكن الموازنة بين مصلحة ومفسدة دون إدراك دقيق لملابسات الواقع وظروفه الزمانية والمكانية.
7. إنّ إعمال فقه الموازنات في المستجدات الطبية ليس تقديراً عفوياً، بل هو عملية اجتهادية منضبطة تقوم على المزاوجة الحتمية بين الإدراك الدقيق للواقع الطبي المتغير وبين معايير المقاصد الشرعية، وذلك لضمان تقديم أعظم المصلحتين ودرء أشد المفسدتين بما يحفظ كليات الشريعة الخمس.
8. من المستجدات الطبية التي يُعتمد فيها على فقه الموازنات:
   - العلاج الكيميائي لمرض السرطان.
   - جراحة ترقيع غشاء البكارة.
   - استئصال رحم المختلة عقليًا.
9. يُعدّ التداوي بالعلاج الكيميائي واجبًا شرعًا إذا غلب على الظن نفعه في حفظ النفس؛ لأن مصلحة البقاء على الحياة أعظم وأولى بالاعتبار من تحمل الآلام العارضة، ولا يُترك إلا في حال انعدام الفائدة وتحول العلاج إلى ضرر محض.
10. إن الله عز وجل قد حرم الإيذاء، واستئصال الرحم يُعد صورة من صور الإيذاء، وقد شرع الله تعالى القصاص في إتلاف الأعضاء، والرحم عضو مهم في جسد المرأة، إلا أنه في بعض الحالات يتعذر تطبيق القصاص، فيُرجع حينها إلى القواعد الشرعية المقررة.
11. تُعد جراحة ترقيع غشاء البكارة من النوازل المستجدة التي يبرز فيها تعارض المصالح والمفاسد، مما يستدعي الرجوع إلى فقه الموازنات في بيان حكمها الشرعي، وقد انتهى الفقهاء إلى عدم جوازها لغلبة ما يترتب عليها من مفاسد.

ثانيا: التوصيات

- ضرورة العناية بفقه الموازنات وتفعيله في دراسة النوازل المعاصرة، خاصة في المجال الطبي، لما له من دور في تحقيق مقاصد الشريعة.
- الاهتمام بتأصيل القواعد الأصولية المرتبطة بالمصالح والمفاسد وتدريسها للطلبة والباحثين.

- تشجيع الدراسات الفقهية المقارنة التي تجمع بين التراث الفقهي والواقع الطبي المعاصر.
- تعزيز التعاون بين الفقهاء والأطباء للوصول إلى فهم أدق للوقائع الطبية المستجدة قبل إصدار الأحكام الشرعية.
- توسيع البحث في التطبيقات المعاصرة لفقه الموازنات في مختلف المجالات غير الطبية أيضًا.
- التوصية بضرورة الإعتماد على فقه الموازنات عند صياغة الفتاوى المتعلقة بالنوازل الطبية، الإقتصادية والسياسية المعاصرة، لتجنب الجمود والوقوع في الحرج.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، سائلين المولى عز وجل أن يرضى عن هذا العمل ويتقبله، ويجعله حجتنا البيضاء يوم نلقاه. والحمد لله في المبدأ والمنتهى، وصلى الله على نبينا محمد".



قائمة المصادر والمراجع



- قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1. القرآن الكريم (رواية ورش)
2. الأحدايث النبوية

ثانيا: الكتب والمؤلفات

1. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط2، (د.ت)
2. ابن أبي حاتم الرازي، آداب الشافعي ومناقبه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م.
3. ابن القيم، الجوزية، إعلام الموقعين عند رب العالمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م.
4. ابن النجيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1999م.
5. ابن بطال، شرح صحيح البخاري، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1423هـ-2003م.
6. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، 1379هـ.
7. ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.
8. ابن عابدين، حاشية رد المحتار على المختار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1386هـ-1966
9. ابن عربي، أحكام القرآن، دار الفكر،
10. ابن قدامة، المغني، دار عالم الكتب،
11. ابن ماجة، سنن ابن ماجه، دار الصديق للنشر، الجبيل، ط2، 1435هـ-2014م.
12. ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
13. أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، دار ابن عفان، الخبر، ط1، 1417هـ-1997م.

14. أبو بكر بن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، دار التاج (لبنان)، مكتبة الرشد (الرياض)، مكتبة العلوم والحكم (المدينة المنورة)، ط1، 1409هـ-1989م.

15. أبو حامد الغزالي، المستصفى من أصول الفقه، شركة المدينة المنورة، (د.ط)، (د.ت).

16. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د.ط)، (د.ت).

17. أبو نصر الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ-1997م.

18. أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، (د.ط)، 1425هـ-2004م.

19. أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، (د.ت).

20. أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

21. أحمد زكي أبو زيد، المستجدات الطبية المتعلقة برحم المرأة، دار النفائس، الأردن، ط1، (د.ت).

22. أحمد محمد بدوي، نقل وزرع الأعضاء البشرية، سعد السمك للمطبوعات القانونية، فلسطين-القدس، ط1، 1999م.

23. أحمد محمد كنعان، الموسوعة الطبية الفقهية، دار النفائس، ط1، 1420هـ-2000م.

24. أسامة عمر سليمان الأشقر، مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، دار النفائس، عمان، ط1، 1420هـ-2000م.

25. إمام الحرمين الجويني، البرهان في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م.

26. إمام الحرمين الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم (الغياثي)، دار المنهاج، بيروت، ط3، 1432هـ-2011م.

27. الباجي، المنتقى شرح الموطأ، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1332هـ.

28. البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، ط5، 1414هـ-1993م.

29. بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الصفوة للطباعة والنشر، الغردقة، ط2، 1413هـ-1992م.

30. الترمذي، سنن الترمذي، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ-2009م.

31. الجمعية العلمية السعودية للدراسات الطبية الفقهية، الفقه الطبي، جامعة الإمام سعود الإسلامية، 1431هـ-2010م.

32. الحافظ أبي بكر بن شيبة، المصنف، دار الرشد، الرياض، ط1، 1425هـ-2004م.

33. حفيظة لوكيلي، تحقيق المناط وأثره في اختلاف الفقهاء، دار الكتب العلمية، دار الأمان، بيروت، ط1، (د.ت).

34. حمد الوكيلي، فقه الأولويات، دراسة في الضوابط، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1416هـ-1997م.

35. حمد بن الشيخ محمد الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، دار القلم، دمشق، ط2، 1409هـ-1989م.

36. حمزة محمد قاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، مكتبة دار البيان (دمشق) ومكتبة المؤيد (الطائف)، (د.ط)، 1410هـ-1990م.

37. الحموي (أحمد بن محمد مكي)، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ-1985م.

38. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (د.ط)، (د.ت)

39. داود بن عمر الأنطاكي، النزهة المبهجة في تشحيذ الأذهان وتعديل الأمزجة، (د.ن)، (د.ط)، (د.ت)

40. ذكي حسين زيدان، حكم رتق غشاء البكارة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، (د.ن)، (د.ط)، 1421هـ-2001م.

41. زين الدين بن رجب الحنبلي، تقرير القواعد وتحرير الفوائد (قواعد ابن رجب)، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1419هـ-1998م.

42. السبكي (محمود محمد خطاب)، الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق، المكتبة المحمودية السبكية، ط4، 1397هـ-1977م.

43. السرخسي، المبسوط، مطبعة السعادة، مصر، (د.ط)، (د.ت).

44. السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ-1983م.

45. الطبري، تاريخ الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (د.ت)

46. عادل عبد الحميد الفجال، أحكام التصرف في الدم البشري وآثاره في القانون المدني والفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، (د.ت).

47. عبد الرحمن إبراهيم الكيلاني، قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1421هـ-2000م.

48. عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، دار السلام للنشر والتوزيع، ط2، 1422هـ-2002م.

49. عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي، شرح تفسير ابن كثير، (د.ن)، (د.ط)، (د.ت).

50. عبد الله الكمالي، تأصيل فقه الموازنات، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.

51. عبد المجيد محمد السوسة، فقه الموازنات في الشريعة الإسلامية، دار القلم، دبي، ط1، 1425هـ-2004م.

52. عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية لابن هشام، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1375هـ-1955م.

53. عز الدين بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مكتبة الكليات الأزهرية (القاهرة) ودار الكتب العلمية (بيروت)، ط1، 1414هـ-1991م.

54. علي حيدر خواجه أمين أفندي، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، دار الجيل، ط1، 1411هـ-1991م.

55. فخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1412هـ-1992م.

56. الفخر الرازي، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.

57. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ-1964م.

58. قطب مصطفى سانو، معجم مصطلحات أصول الفقه، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، ط1، (د.ت)

59. مالك بن أنس، المدونة، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1994م.

60. مالك بن أنس، موطأ مالك، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1406هـ-1985م.

61. مجموعة من المؤلفين، الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-الكويت، دار السلاسل، ط2، (د.ت)

62. محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

63. محمد بن قاسم الأنصاري الرصاع المالكي، شرح حدود ابن عرفة، المكتبة العلمية، ط1، 1350هـ.

64. محمد بن محمد المختار الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، مكتبة الصحابة، جدة، ط2، 1415هـ-1994م.

65. محمد بن محمد بن عرفة الدشوقي المالكي، حاشية الدشوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).

66. محمد خالد منصور، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط2، 1419هـ-1999م.

67. محمد خطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت، (د.ت)

68. محمد عبد العزيز سيف النصر، الطب الشرعي العملي والنظري، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1996م.

69. محمد عثمان شبير، القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط2، 1428هـ-2007م.

70. محمد علي البار، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، الدار السعودية، ط4، 1403هـ-1983م.

71. محمد علي بار، عمل المرأة في الميزان، الدار السعودية، جدة، ط1، 1401هـ-1981م.

72. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، وزارة الإرشاد والأنباء (الكويت)، (د.ط)، (د.ت)

73. محمد نعيم ياسين، أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، دار النفائس، الأردن، ط1، 1416هـ-1996م.

74. محمد يسري إبراهيم، فقه النوازل للأقليات المسلمة (تأصيلا وتطبيقا)، دار اليسر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
75. محمود محمد الزيني، مسؤولية الأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية والرتق العذري، (د.ن)، (د.ط)، (د.ت).
76. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1384هـ-1955م.
77. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط2، (د.ت).
78. موفق الدين عبد اللطيف البغدادي، الطب من الكتاب والسنة، دار المعرفة، بيروت، 1988م.
79. نور الدين بن مختار الخادمي، علم المقاصد الشرعية، مكتبة العبيكان، ط1، 1421هـ-2001م.
80. النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1396هـ.
81. وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط1، (د.ت).

ثالثا: المقالات والمجلات

1. بدر الكريم بن عبد الرحمن اليحيى، رتق غشاء البكارة وأثره في الدعاوى المتعلقة بالنكاح (دراسة فقهية)، مجلة كلية الشريعة والقانون تفهنا الأشراف، العدد 28، يونيو 2024.
2. حسن سالم الدوسي، منهج فقه الموازنات في الشرع الإسلامي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، المجلد 16، العدد 46، 2001.
3. حسين عبيد عون الله إبراهيم، فقه الموازنات وأثره في بيان الحكم الشرعي لعملية رتق غشاء البكارة (دراسة فقهية مقارنة)، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، العدد 45، مايو 2025.
4. حسين عبيد عون الله إبراهيم، فقه الموازنات وأثره في تقنية الفراكشينال لتقشير بشرة الوجه، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد 128، 2022.
5. حميد عبد اللطيف جاسم، أحكام رتق غشاء البكارة في الفقه الإسلامي، مجلة الجامعة العراقية، العدد 60، (د.ت).

6. خالد عبد العظيم أحمد، مدى مشروعية ترقيع غشاء البكارة، مجلة قطاع الشريعة والقانون، القاهرة، العدد 1، 2008.

7. سيرين أسامة محمد جرادات، محمد أحمد حسن القضاة، استئصال رحم المختلة عقليا جراحيا – دراسة فقهية قانونية–، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد 1، 2019.

8. سيرين أسامة محمد وأحمد حسن القضاة، استئصال رحم المختلة عقليا، مجلد 46، العدد 1، 2019.

9. عماد عبد الله الشريفين، أسماء عبد بني يونس، نماذج تطبيقية لفقه الموازنات في العلوم التربوية والنفسية، جامعة اليرموك، المجلد 42، العدد 1، 2015.

10. فوزة محمد العنزي، عماد عبد الله الشريفين، دور فقه الموازنات في استخدام تكنولوجيا التعليم في تدريس العلوم الشرعية – دراسة تربوية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، جامعة اليرموك، المجلد 27، العدد 4، 2019.

11. قطب منتصر الريسوني، انخرام فقه الموازنات أسبابه ومآلاته وسبل علاجه، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، المجلد 29، العدد 98، 2014.

12. كمال فهمي، رتق غشاء البكارة، أبحاث ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت، 1987.

13. محمد عبد المجيد السوسوة، ضوابط الفتوى في القضايا المعاصرة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، المجلد 20، العدد 62، 2005.

رابعا: البحوث الأكاديمية

1. عبد الله بن سليمان بن إبراهيم النملة، ترجيحات السمين الحلبي في كتابه (القول الوجيز)، (رسالة ماجستير)في الآداب، تخصص التفسير والحديث، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الدراسات الإسلامية، 1442–1443هـ.

2. عنتر ساسي، دور فقه الموازنات في القضايا المالية المعاصرة، (أطروحة دكتوراه) في الشريعة الإسلامية والقضايا المعاصرة)، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، الجزائر، 2018–2019م.

3. محمد يسري إبراهيم، فقه النوازل للأقليات المسلمة (تأصيلا وتطبيقا)، (رسالة دكتوراه) في الفقه الإسلامي، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، (د.ت).

خامسا: مواقع الإنترنت

1. الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، حول فقه الواقع:

- https://iums.me/11699

2.الموقع الطبي:

- https://altibbi.com/مصطلحات-طبية/جراحة-عامة/قطع

3. ويكيبيديا الموسوعة الحرة:

- https://share.google/Rc5RyjrqqX59cmlEP
- https://share.google/OlOwdqLpr4AOuyvbl

4. موقع (yashida Hospital):

- https://share.google/BH4mNleJk8XioOXyB

5. ريما مصباح القرويتي، مدى مشروعية استئصال رحم المعوقات:

- https://share.google/GpmXTfv1IGRAlif9q-

6. منظمة الصحة العالمية:

- https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/cancer

7. موقع الطبيب (الكيمياوي):

- https://altibbi.com/مصطلحات-طبية/كيميا/كيمياوي.

8. الموسى الصحية:

- https://almoosahealthgroup.org/ar/article/جرعات-الكيماوي،

9. صلاح الصاوي (الأمين العام لمجمع فقهاء الشريعة في أمريكا):

- www.elwasat.com/ssawy

10. أمين البطوش (أستاذ أصول الدين، جامعة مؤتة:

- www.gulfkidds.com

11. الدكتور أحمد شوباش (مفتي محافظة نابلس):

- www.maannews.net

12. الدكتور شوقي صالح (رئيس قسم النسائية في مستشفى):

- www.gulfkids.com

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

- **شكر وتقدير**
- **إهداء**
- **قائمة المختصرات**
- **مقدمة**..... أ

الفصل الاول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات البحث

تمهيد..... **08**

المبحث الأول: التعريف بفقه الموازنات..... **08**

المطلب الاول: تعريف فقه الموازنات والمصطلحات ذات الصلة به..... **08**

الفرع الأول: تعريف الفقه الموازنات..... **08**

الفرع الثاني: المصطلحات ذات الصلة بفقه الموازنات..... **11**

المطلب الثاني: مشروعية فقه الموازنات..... **14**

الفرع الأول: من القرآن..... **14**

الفرع الثاني: من السنة..... **16**

الفرع الثالث: دليل الإجماع..... **18**

الفرع الرابع: دليل العقل..... **19**

المطلب الثالث: ضوابط العمل بفقه الموازنات..... **19**

المبحث الثاني :التعريف بالمستجدات الطبية..... **22**

المطلب الأول : تعريف المستجدات الطبية..... **22**

الفرع الاول :تعريف المستجدات **22**

الفرع الثاني :تعريف الطبية..... **23**

الفرع الثالث: التعريف الإصطلاحي للمستجدات الطبية **24**

المطلب الثاني: حكم الاجتهاد في المستجدات..... 25

المطلب الثالث: أهمية الموازنة في الحكم على المستجدات..... 27

الفرع الأول: أهمية فقه الموازنات (تأصيل عام) 28

الفرع الثاني: أهمية الموازنة في المجال الطبي..... 29

الفصل الثاني: الأثر الفقهي لفقه الموازنات في المستجدات الطبية

تمهيد..... 32

المبحث الأول : رفض العلاج الكيمياوي لمرض السرطان..... 32

المطلب الأول : التعريف بمرض السرطان..... 32

الفرع الأول : التعريف بالسرطان..... 32

الفرع الثاني : اكتشاف وتشخيص السرطان..... 34

المطلب الثاني: آليات علاج السرطان..... 35

الفرع الأول: الجراحة 35

الفرع الثاني: المعالجة الاشعاعية..... 35

الفرع الثالث : المعالجة الكيماوية..... 36

المطلب الثالث : العلاج الكيماوي..... 36

الفرع الأول : مبادئ العلاج الكيماوي 36

الفرع الثاني: الآثار الجانبية للمعالجة الكيميائية 37

المطلب الرابع : أثر إعمال فقه الموازنات في الحكم على رفض العلاج بالكيماوي..... 38

الفرع الأول: الأدلة على مشروعيته من القرآن..... 39

الفرع الثاني: الأدلة على مشروعيته من السنة..... 39

المبحث الثاني: جراحة رتق غشاء البكارة..... 41

المطلب الأول: مفهوم رتق غشاء البكارة..... 41

الفرع الأول: تعريف الرتق لغة واصطلاحا..... 41

الفرع الثاني: تعريف غشاء البكارة..... 42

المطلب الثاني: حقيقة رتق غشاء البكارة..... 43

الفرع الأول: انواع غشاء البكارة 43

الفرع الثاني: أسباب تمزق غشاء البكارة..... 44

الفرع الثالث : فحص غشاء البكارة 45

المطلب الثالث: الحكم الشرعي لجراحة رتق غشاء البكارة..... 47

الفرع الأول: حكم رتق غشاء البكارة للمغتصبة..... 47

الفرع الثاني: حكم الرتق العذري لمن زالت بكارتها بوطء حرام (الزنا)..... 51

المطلب الرابع :أثر إعمال فقه الموازنات في عملية التكييف الفقهي لمستجدة رتق غشاء البكارة ... 55

الفرع الأول: أثر فقه الموازنات في بيان حكم رتق غشاء البكارة للمغتصبة..... 55

الفرع الثاني: أثر فقه الموازنات في بيان حكم رتق غشاء البكارة لمن زالت بكارتها بوطءٍ حرام(زنا).. 57

المبحث الثالث: استئصال رحم المختلة عقليا..... 60

المطلب الأول : مفهوم استئصال الرحم..... 60

الفرع الأول : تعريف استئصال الرحم 60

الفرع الثاني : أهمية الرحم في الشرع وبيان وظائفه الطبية..... 61

الفرع الثالث: أنواع استئصال الرحم 62

المطلب الثاني: مفهوم المختلة عقليا..... 63

الفرع الأول: تعريف المختلة عقليا 63

الفرع الثاني : أقسام المختلة عقليا 64

الفرع الثالث: المسوغات الداعية إلى استئصال الرحم..... 64

المطلب الثالث: الحكم الشرعي لمستجدة استئصال رحم المختلة عقليا..... 65

الفرع الأول: التكييف الفقهي لمسألة استئصال رحم المختلّة عقليًا..... 65

الفرع الثاني: حكم استئصال رحم المختل عقلياً..... 66

المطلب الرابع: أثر إعمال فقه الموازنات في التكييف الفقهي لمستجدة استئصال رحم المختلة عقليا.. 72

الفرع الأول: الموازنة بين المفاسد المتعارضة(قاعدة ارتكاب أخف الضررين) 73

الفرع الثاني: تزاحم المصالح والمفاسد ومعارضة المقاصد الشرعية..... 74

الفرع الثالث: البدائل الطبية المتاحة..... 75

- **خاتمة**..... 78

- **قائمة المصادر والمراجع**..... 82

- **فهرس الموضوعات**..... 91

- **ملخص الدراسة**..... --

ملخص الدراسة:

*تمحورت دراستنا حول موضوع «**فقه الموازنات وأثره في المستجدات الطبية**»، حيث سعينا من خلالها إلى تبيان الدور الجوهري لهذا الفقه في ضبط الاجتهاد المعاصر وتوجيهه نحو تحقيق مقاصد الشريعة عند تعارض المصالح والمفاسد في القضايا الطبية. وقد اعتمدنا في معالجتنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف النوازل، مع توظيف المنهج الاستنباطي لترجيح الأحكام الشرعية بناءً على ميزان الموازنة المقاصدية.*

وقد خلصنا في ختام هذا البحث إلى جملة من النتائج؛ أهمها أن فقه الموازنات يعد ضرورة اجتهادية لاغنى عنها في الحقل الطبي، حيث أثبتنا من خلال الدراسة وجوب العلاج الكيماوي لمرضى السرطان تغليباً لمصلحة "حفظ النفس"عند غلبة الظن بالشفاء. وفي المقابل، انتهينا إلى ترجيح منع جراحة رتق غشاء البكارة واستئصال رحم المختلة عقلياً؛ نظراً لرجحان المفاسد المترتبة عليهما، ولوجود بدائل طبية تحفظ الحقوق والكرامة. ونوصي في ختام دراستنا بضرورة تعميق التعاون بين الفقهاء والأطباء لضبط الموازنات في كل ما يستجد من قضايا طبية.

❖ **الكلمات المفتاحية:** فقه الموازنات، المستجدات الطبية، مقاصد الشريعة،الترجيح الفقهي،حفظ النفس

Summary:

*Our study centered on the topic "**Jurisprudence of Balances (Fiqh al-Muwazanat) and its Impact on Medical Developments**." Through this research, we sought to demonstrate the fundamental role of this jurisprudence in regulating contemporary legal reasoning (Ijtihad) and directing it toward achieving the higher objectives of Sharia (Maqasid al-Sharia) when interests and harms conflict in medical issues. In our treatment of this subject, we adopted a descriptive-analytical approach to characterize the medical developments, while employing a deductive approach to outweigh Sharia rulings based on the scale of purposive balancing.*

At the conclusion of this research, we reached several results; most notably that the Jurisprudence of Balances is an indispensable interpretive necessity in the medical field. Through the study, we proved the obligation of chemotherapy for cancer patients, prioritizing the interest of "preserving life" when recovery is most likely. Conversely, we concluded that the prohibition of hymenoplasty and hysterectomy for mentally disabled women is more likely, due to the preponderance of harms resulting from them and the availability of medical alternatives that preserve rights and dignity. At the end of our study, we recommend the necessity of deepening cooperation between jurists and physicians to regulate balances in all emerging medical issues.

❖ **Keywords**: Jurisprudence of Balances (Fiqh al-Muwazanat), Medical Developments, Objectives of Sharia (Maqasid), Juristic Weighing, Preservation of Life.

